الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de L Enseignement Supérieure et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصاد

الموضوع

دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة

- دراسة حالة الجزائر -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعـــداد الطالب:

- **حمشة عبد الحميد**

تحت إشراف:

د/ خنشور جمال

لجنة المناقشة:

- **د/ بن عيشي بشير**	**استاذ التعليم العالي**	**جامعة بسكرة**	**رئيسا**
- **د/ خنشور جمال**	**استاذ محاضر ا**	**جامعة بسكرة**	**مقررا**
- **د/ حساني رقية**	**استاذة محاضرة ا**	**جامعة بسكرة**	**ممتحنة**
- **د/ ماضي بلقاسم**	**استاذ محاضر ا**	**جامعة عنابة**	**ممتحنا**

السنة الجامعية 2012-2013م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــداء

إلى رمز الحب والعطاء والوفاء

إلى من ربتني بلطف ومنحتني الحنان

إلى تلك المرأة العظيمة التي علمتني معنى الحياة

إلى قرة العين.

"أمـــــــــي العزيزة"

إلى من علمني الكفاح والصبر إلى الذي تعب كثيرا من اجل

راحتي وتعليمي، إلى ذلك الرجل الكريم

"أبـــــــــي العزيز"

إلى من قاسموني أفراحي وأحزاني إخوتي واخواتي، عبد العالي، جهيد، فاتح، نصر الدين

. ذهبية، همامة، سامية، وزوجتي زوبيدة، وبناتي منيرة و ووسام والكتكوت أيمن عبد الجليل

إلى من جمعني بهم منبر العلم الصديق: حمودي، إبراهيم، عبد الله، الشريف، عمار

إلى كل الأصدقاء بلقاسم، المكي، نور الدين، محمد، معمر، رشيد، منير، عبد الرحمان، مخلوف.

محمد، عبد الباقي، كمال، بلقاسم، مروان ، منير، السعيد ،فرحات، محمود، بركات،سميع، لزهر

إلى كل أعمامي وأخوالي ، اتلي وأقاربي، صغيرا وكبيرا والى كل من يحمل لقب حمشة

إلى كل من اعرفهم من قريب أو من بعيد ونسي ان يذكرهم قلمي.

إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع

عبد الحميد

كلمة شكر

قال الله تعالى ﴿وَقُلِ الحَمْدُ لِلَّهِ﴾ الإسراء 111

وقال أيضا" ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ﴾ **إبراهيم 07**

فالحمد لله والشكر والفضل أولا وأخيرا، الله العلي العظيم الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

ثم الفضل والشكر والثناء إلى كل الأساتذة الذين كانوا سندا لي في إتمام انجاز هذا الموضوع

واخص بالذكر من امتدت يديه فيما أنجزته توجيها ومراجعة منه وتمحيصا وإشرافا.

الدكتور "خنشور جمال"

كما أتقدم أيضا بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الموقرين أعضاء لجنة المناقشة على ما قدموه من

ملاحظات قيمة حول هذا البحث.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن اشكر كل من ساعدني على إتمام هذا الموضوع من قريب أو بعيد

راجيا من الله عز وجل أن يجازيهم عني خير الجزاء

عبد الحميد

الملخص

تعتبر تنمية الصادرات خارج المحروقات في الدول المصدرة للنفط عنصر أساسي داعم للنمو الاقتصادي لما له من آثار ايجابية على الميزان التجاري، ميزان المدفوعات وعلى الدخل الإجمالي. كما تشكل الصادرات المكون الرئيسي لحصيلة الدولة من العملة الصعبة.

الجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط تحاول تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على منتج واحد لتجنب آثار الأزمات الاقتصادية، وبالتالي العمل على ترقية الصادرات غير النفطية بواسطة اعتماد آليات تحرير التجارة الخارجية والمتمثلة في سعر الصرف، الاستثمار الأجنبي المباشر، آلية التكتل الاقتصادي والمناطق الحرّة، الخوصصة، تدعيم القطاع الخاص والعمل على تخفيض القيود الجمركية والجبائية والإدارية على أنشطة المؤسسات المصدرة، بالإضافة إلى آليات تأهيل المؤسسات من حيث الجودة والتنافسية في الأسواق الأجنبية.

الكلمات المفتاح:

تحرير التجارة الخارجية، السياسة التجارية، التجارة الخارجية، الصادرات غير النفطية، التطورات الاقتصادية الدولية الراهنة.

Absract

The development of exports out of hydrocarbons in the oil-exporting countries is a supportive essential element for economic growth because of its positive effects on the trade balance , the balance of payments and the total income. also the exports are The main component of the earnings of the country's foreign currency.

Algeria as a developing country and oil exporter is trying to diversify its exports and non-Dependence on a single product to avoid the effects of economic crises, thus work to upgrade the non-oil exports by adopting mechanisms liberalization of foreign trade of the exchange rate, foreign direct investment, the mechanism of economic bloc and free zones, privatization, strengthening the private sector, reduce fiscal and administrative customs restrictions on the activities of exporting enterprises. in addition, the mechanisms rehabilitation institutions in terms of quality and competitiveness in foreign markets.

Key words:

Liberalization of foreign trade, trade policy, foreign trade, non-oil exports, the current international economic developments.

قائمة المحتويات:

قائمـــــــــــــــــة المحتـــــــــــــــويات	الصفحة
الإهداء	1
كلمة شكر	2
الملخص	3
قائمة المحتويات	4
قائمة الجداول	5
قائمة الأشكال	6
قائمة الملاحق	7
المقدمة العامة	8(ا-و)
الفصـــل الأول : الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة	09-47
تمهيد	09
المبحث الاول: ماهية التجارة الخارجية والسياسة التجارية	10-15
المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية والسياسة التجارية	10
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	12
المطلب الثالث: السياسة التجارية بالدول النامية والمتقدمة	13
المبحث الثاني: السياسة التجارية بين الحرية والتقييد	16-25
المطلب الأول: سياسة الحماية التجارية وحججها	16
المطلب الثاني: سياسة الحرية التجارية وحججها	19
المطلب الثالث: أساليب السياسة التجارية	20-25
المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة	26-46
المطلب الأول: التجارة الدولية في ظل التطورات الدولية الراهنة	26
المطلب الثاني: النظريات المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية	29-38
المطلب الثالث: مكاسب واثار تحرير التجارة الخارجية	38-46
خلاصة الفصل	47

الفصـــل الثاني: الإطـــار النظري للتصدير في الفكر الاقتصادي	83-49
تمهيد	49
المبحث الأول: ماهية التصدير	55-50
المطلب الأول: مفهوم التصدير و أهميته وأهدافه	50
المطلب الثاني: أهم نظريات التصدير	51
المطلب الثالث: دوافع التصدير وملامح نجاحه	55
المبحث الثاني: إستراتيجية التصدير و إجراءات تنميته في الجزائر ودور المؤسسة فيه	61-57
المطلب الأول: إستراتيجية التصدير	57
المطلب الثاني: اجراءات تنمية التصدير	58
المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصادرات	61
المبحث الثالث: الإمكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية	82-66
المطلب الأول: خصائص اقتصاديات الدول النامية	66
المطلب الثاني: الإستراتيجية التنموية المتبعة في ظل التجارة الخارجية للدول النامية	69
المطلب الثالث: هيكل الصادرات و محددات تطورها في الدول النامية	73
المطلب الرابع: التجارب التنموية في مجال التصدير للدول النامية وعوائقها	82-76
خلاصة الفصل	83
الفصل الثالث مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات	117-84
تمهيد	84
المبحث الأول: مكانة تحرير التجارة الخارجية في الإصلاحات الاقتصادية	95-85
المطلب الأول: أسباب ودوافع وركائز تحريرا لتجارة الخارجية في الجزائر	85
المطلب الثاني: مراحل تحرير التجارة الخارجية	87
المطلب الثالث: جوانب الإصلاح في التجارة الخارجية	95-91
المبحث الثاني: مكانة سياسة ترقية التصدير خارج المحروقات من الإصلاحات الاقتصادية	102-96
المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي لتشجيع الصادرات خارج المحروقات	96
المطلب الثاني: الاطار المؤسساتي لترقية الصادرات خارج المحروقات	100
المبحث الثالث: وضع إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات	117-103
المطلب الأول: استراتيجية تأهيل الاقتصاد الوطني والمؤسسات	103

المطلب الثاني: استراتيجية تدعيم الخوصصة	109
المطلب الثالث: استراتيجية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	116-112
خلاصة الفصل	117
الفصل الرابع: دراسة احصائية قياسية واستبيانية لأثر تحرير التجارة الخارجية في الجزائر على ترقية الصادرات خارج المحروقات	151-118
تمهيد	118
المبحث الأول: دراسة احصائية لأثر تحرير التجارة الخارجية في الجزائر على ترقية الصادرات خارج المحروقات	128-119
المطلب الاول: تطور الصادرات خارج المحروقات خلال فترة التحرير من 1989-2010	119
المطلب الثاني: التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات	128-121
المبحث2: دراسة قياسية لأثر تحرير التجارة الخارجية في الجزائر على ترقية الصادرات خارج المحروقات	141-129
المبحث 03: دراسة استبيانية لاثر تحرير التجارة الخارجية على ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	150-142
خلاصة الفصل	150
الخاتمة العامة	151
قائمة المراجع	155
الملاحق	163

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنـــــــوان	رقم الصفحـــة
01	مثال عن نظرية الميزة المطلقة	13
02	مثال عن نظرية الميزة النسبية	15
03	وتيرة التفكيك الجمركي	95
04	محصلة عملية الخوصصة	112
05	تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر خلال 1995-2010	115
06	تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر حسب الدول المستثمرة	115
07	تدفق الاستثمار المباشر .خ.م حسب القطاعات	116
08	تطور الصادرات خارج المحروقات من 1989-2000	121
09	تطور الصادرات خارج المحروقات من 2001-2010	122
10	تطور التركيب السلعي للصادرات خ.م من 1990-1995	123
11	تطور التركيب السلعي للصادرات .خ.م من1996-2001	124
12	تطور التركيب السلعي للصادرات.خ.م من 2002-2008	125
13	تطور التركيب السلعي للصادرات .خ.م خلال2009-2010	126
14	تطور التركيب السلعي للواردات .خ.م خلال 1990-2010	127
15	حصيلة الميزان التجاري خلال 2000-2010	128
16	احصائيات خاصة بمتغيرات الدراسة	129
17	حساب متغيرات النموذج	133

18	معامل الثبات لكل مؤشر	141
19	المتوسط الحسابي لكل فقرات المؤشرات	142
20	المتوسط الحسابي لمؤشرات الدراسة	143
21	اختبار ستودنت لمؤشرات الدراسة	147

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنـــــــوان	رقم الصفحـــة
01	العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات	63
02	تغير العلاقة بين سعر الصرف وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات خلال الفترة من 1989-2010	135
03	شكل الانتشار بين سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات	136
04	شكل الانتشار بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات خ م	137

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنـــــــوان الملحـــــــــــق	الصفحة
01	نتائج النموذج الاحصائي بواسطة برنامج اللكسال	170
02	استمارة الاستبيان	171
03	قائمة المؤسسات المستجوبة مع نتائج الاستبانة	172
04	وثائق رسمية صادرة عن ادارة الجمارك الجزائرية والجاكس متعلقة باجراءات التصدير	173-180

المقدمة العامة

مقدمـــــة

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين دعوات و ترتيبات و تحويلات باتجاه إطلاق قوى السوق و تحرير المبادلات التجارية و حركة رأس المال و المعلومات التقنية و القوى العاملة و تدويلها و إزالة تخفيض القيود التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالأسواق الوطنية و افتتاحها على المنافسة الدولية.

وقد تدعم ذلك من خلال التطورات العالمية المعاصرة التي تجتاح العالم مؤخرا على مختلف الأصعدة الاقتصادية قد ألقت بظلالها على اقتصاديات دول العالم الثالث من خلال أطروحاتها الداعية إلى فتح الأبواب بين الدول في مجال التجارة بمختلف أنواعها وحرية انتقال رؤوس الأموال بين تلك الدول، بالإضافة إلى اعتماد مبدأ الإصلاح الهيكلي وانتهاج آلية السوق، وخاصة في قطاع التجارة الخارجية الذي يعتبر ذو أهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الصادرات الإنتاجية خارج المحروقات بالاعتماد على المزايا التي توفرها حرية التجارة في المنافسة و التكنولوجيا و انعدام الرسوم الجمركية.

وبما ان الجزائر جزء من هذا المحيط فقد عملت على تحرير تجارتها الخارجية لمواكبة عملية الاندماج الدولي وقد تزامنت مع الاصلاحات الهيكلية العميقة التي شرعت فيها الجزائر بحجة الانفتاح على الخارج لتحقيق الانعاش الاقتصادي وازالة التشوهات البنيوية العالقة بالاقتصاد الوطني في جانبيه الداخلي والخارجي والجزئي والكلي ،وهذا مايتجلى من خلال الترسانة القانونية لتمكين المؤسسات من النمو في ظل نظام منفتح لضمان عملية النجاح في التنمية الاقتصادية وذلك لترقية الصادرات خارج المحروقات تحسبا للازمات المالية الدولية التي تنعكس سلبيا على اسعار المحروقات.

الإشكـــــاليـــــة:

مع المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية في المعاملات الاقتصادية الدولية و كذلك في تطوير قطاع الصادرات، و مع تزايد التوجه نحو حرية التجارة للإسراع في عملية الاندماج العالمي خصوصا للجزائر و مع انتهاج الدولة لعدة سياسات واجراءات لمواكبة هذا التوجه لترقية الصادرات خارج المحروقات على غرار الخوصصة وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإصلاح النظام القانوني والمؤسساتي في هذا المجال، أما هذا الوضع نطرح الإشكال الآتي:

" كيف تساهم عملية تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر"؟ .

الأسئلة الفرعية:

- ماهو واقع تطور الصادرات خارج المحروقات خلال فترة تحرير التجارة الخارجية؟

-ما هو دور سعر الصرف وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات؟

- مامدى مساهمة التكتل الاقتصادي والمناطق الحرة في ترقية الصادرات خارج المحروقات؟

- مامدى مساهمة تخفيض القيود الجمركية والادارية في ترقية الصادرات خارج المحروقات؟
- مامدى مساهمة سياسة الخوصصة في ترقية الصادرات خارج المحروقات؟
- **الفرضيـــــــات:**

للإجابة على الأسئلة المقترحة نطرح الفرضيات الآتية:

- لازالت تمثل الصادرات خارج المحروقات نسبة ضئيلة رغم المجهودات المبذولة في إطار ترقيتها تتميز بالضعف وهي محط أنظار السياسات الاقتصادية الوطنية إلى يومنا هذا

- تساهم الإستراتيجية المعتمدة على آلية سعر الصرف وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر كادوات تحرير التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.
- سياسة تحرير التجارة الخارجية تقوم بتنشيط القطاع الخاص باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد والذي يؤدي إلى تحفيز الحركة التجارية المحلية وخلق فرص العمل وخدمات جديدة وتطوير الصناعات الوطنية القادرة على التصدير.
- تعتبر سياسة تخفيض القيود الجبائية و الجمركية والادارية الموجهة لقطاع التصدير وللمؤسسات المصدرة في إطار حرية التجارة. أداة تساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.
- تساهم التكتلات الاقتصادية والمناطق الحرة كادوات تحرير التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات

أهميـــــة البحـــــث:

يكتسي هذا الموضوع أهمية من خلال الضرورة الملحة في إعادة هيكلة قطاع الصادرات الوطنية لتنويع مصادر الدخل الوطني خارج المحروقات كسياسة بديلة على المدى البعيد باعتبار البترول طاقة زائلة تخضع للتقلبات الدولية، و خصوصا مع توجه الدول نحو نظام تحرير التجارة الخارجية بشكل

تدريجي لمحاولة منها الإسراع في الاندماج في الاقتصاد الدولي، ويعتبر هذا المسعى مهم نظرا للامتيازات التي يقدمها أهمها نقل الخبرات والتكنولوجيا، كما أنها تمثل ممرا نحو أسواق التصدير.

ويكتسي البحث أيضا أهمية لكونه يدرس عدة تحديات مهمة للاقتصاد الوطني وهي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة الاورو متوسطية والسعي إلى الانضمام إلى التكتلات الإقليمية كبدائل لتفعيل العلاقات الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تنمية الصادرات خارج المحروقات.

أهـــــداف البحـــث:

- معرفة الدور الذي تلعبه حرية التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.
- محاولة إبراز الدور الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية والصادرات خصوصا في حماية الاقتصاد الوطني في حالة انهيار أسعار البترول.
- معرفة إبراز أهم الوسائل والإجراءات والتدابير التي يمكن أن تعتمد عليها إستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.
- معرفة واقع وآفاق قطاع الصادرات في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الدولية الحالية.

أسباب اختيار الموضوع:

تعتبر هذه الدراسة لب انشغال الدولة الجزائرية في الوقت الحاضر من خلال عمل الدولة على تركيز مجهوداتها وامكانياتها لتحقيق هدف ترقية الصادرات خارج المحروقات باتخاذ الاجراءات اللازمة لفك الارتباط بالبترول و ذلك لعدم الاستقرار الدائم لأسعاره في الأسواق الدولية، و كذلك السير نحو ضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وبالتالي حتمية إزالة كل القيود التي تعيق التجارة الخارجية، ومعرفة مدى تطور الإمكانيات التصديرية لدى الجزائر ولذلك ارتأيت أن آساهم ولو بشكل يسير في هذا المجال.

حدود الدراسة: الـــــــــــــدراسة الزمانية هي 1989 الى غاية 2010 تشمل فترة التحرير التجاري

اما الدراسة المكانية فتمثل دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري

الدراسات السابقة: تناولت عدة دراسات البحث في هذا الموضوع.

أهمهـــــا:

- **قسوم ميساوي الوليد**، دراسة قياسية اقتصادية للصادرات الصناعية في الجزائر من 1978-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2007 -2008.

- قام بالتطرق الى التجارة الخارجية والتصدير من الناحية النظرية ثم تطرق الى اجراءات التصدير في الجزائر مع الحديث على بعض تجارب الدول النامية في مجال التصدير ثم اجرى نموذج قياسي بين المتغيرات المستقلة وهي سعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر والناتج الداخلي الخام والمتغير التابع وهو الصادرات الصناعية في الجزائر خلال الفترة من 1978-2006

- **بن موسى بشير**،التجارة الخارجية في ظل التحولات الراهنة ،مذكرة ماجستير.جامعة الجزائر. 1989 -2004، تطرق الى التجارة الخارجية من الجانب النظري وكل مايتعلق بها ثم تطرق الى واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الشراكة الاورو متوسطية والمنظمة العالمية للتجارة

- **بوكزاطة سليم**، المنظمة العالمية للتجارة والإمكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001-2002.

- **بروك داودي**،تاثير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني، دراسة قياسية على الجزائر خلال الفترة 1967-2006 مذكرة ماجستير،جامعة بسكرة،2007-2008

تطرق فيها الى الاطار النظري للتجارة الخارجية والسياسة التجارية وتاثير التجارة الخارجية على الجوانب المختلفة للاقتصاد الوطني مع الحديث على مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الاوربية والمنظمة العالمية للتجارة، وفي الدراسة التطبيقية قام باجراء نموذج قياسي يضم المؤشرات التالية الناتج الداخلي الخام,حجم الاستثمارات,الواردات,سعر الصرف,الصادرات,معدل التضخم.

- **محمد الأمين شربي**، اهمية ودور تمويل وتامين قروض التصدير في ترقية الصادرات الغير النفطية، درا سة حالة ,Fspe،وCAGEX خلال الفترة 1980-2009 مذكرة دكتوراه .جامعة بسكرة.2010- 2011

- في الدراسة التطبيقية قام باجراء دراسة قياسية بين المؤشرين المستقلين تمويل التصدير وتامين التصدير والصادرات خارج المحروقات اضافة الى اجراء دراسة وصفية للصادرات من 1980- 2008

صعوبات البحث:

تمثلت أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث في قلة المراجع التي تناولت موضوع التصدير وجوانب أخرى من القسم النظري وبالتالي دعمنا الدراسة بالاعتماد على مراجع مختلفة كالملتقيات والمجلات وإضافة إلى المراجع الالكترونية، أما فيما يخص الجانب التطبيقي من الدراسة قد واجهنا صعوبة في إيجاد الإحصائيات الشاملة والوافية التي تخدم الموضوع بشكل أوسع والبرامج الاحصائية كتقنية حديثة في اعداد النماذج الاحصائية.

المنهج المتبـــع:

للإجابة على فرضيات البحث نعتمد:

نستخدم المنهج الوصفي في الدراسة النظرية للتجارة الخارجية و حرية التجارة وقطاع الصادرات، واهم السياسات والبرامج الإصلاحية التي انتهجتها الجزائر في إطار تحرير التجارة الخارجية، واستخدام المنهج التحليلي عند إبراز أهم الإجراءات المتبعة في ترقية قطاع الصادرات ودراسة واقع الصادرات في الجزائر، مع الاعتماد أيضا على المنهج الإحصائي في إبراز أهم الإحصائيات التي تخص واقع قطاع التصدير خارج المحروقات في الجزائر من 1989 الى2010 واستعمال المنهج الاحصائي القياسي والاستدلالي في ابراز اثر تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق اختبار مدى تاثير محددات تحرير التجارة كمتغيرات مستقلة على المؤشر التابع المتمثل في الصادرات خارج المحروقات

هيكل البحـــــث:

الفصل الاول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية:

نتطرق فيه الى ماهية التجارة الخارجية والسياسة التجارية، السياسة التجارية بين التحرير والتقييد وعملية تحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الاقتصادية الدولية الراهنة

الفصل الثاني: الاطار النظري للتصديرفي الفكر الاقتصادي:

و نبرز فيه كل من ماهية التصدير والاستراتيجات واجراءات تنمية التصدير. والامكانيات المتاحة لتنمية التصدير في الدول النامية. وتجارب بعض الدول النامية في مجال التصدير

الفصل الثالث: مسار الإصلاحات في مجال تحرير التجارة الخارجية في الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات.

و يشمل الحديث على مكانة تحرير التجارة الخارجية من الاصلاحات الاقتصادية ومكانة سياسة التصدير خارج المحروقات من الإصلاحات الاقتصادية والإستراتيجية المعتمدة من طرف الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات

الفصل الرابع: دراسة احصائية وقياسية واستبيانية لاثر تحرير التجارة الخارجية على ترقية الصادرات خارج المحروقات.

نتطرق فيه الى دراسة احصائية لواقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر من 1989 إلى 2010 في المبحث الاول ثم دراسة اثر تحرير التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات بواسطة

النموذج القياسي خلال فترة الدراسة ثم دراسة استبيانية لاثر تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات وذلك في المبحث الثالث

الفصـــل الأول

الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة

تمهيـــد:

نتطرق في هذا الفصل إلى التجارة الدولية في ظل التطورات الدولية الراهنة بالحديث على مجمل هذه التطورات الحديثة التي أثرت و دعمت فكرة تحرير التجارة و المتمثلة في العولمة و انتشار التكتلات الاقتصادية و بروز المنظمة العالمية للتجارة كجهاز يقوم بعملية تنظيم التجارة الدولية. وهذه الفكرة لها سند نظري في المذهب التجاري و المدرسة التقليدية

(الكلاسيكية والنيوكلاسيك) والنظريات الحديثة، التي لها آراء في التجارة الدولية تختلف عن آراء الفريق الأخر. فعلى سبيل المثال التقليديين الذين كانوا يرون أنه لابد من تحرير التجارة من كل قيد، و ترك المجال مفتوحا أمام التنقل الحر للسلع والمنتوجات والخدمات بين الحدود من اجل تحقيق اكبر رفاه بالنسبة للمجتمع الدولي. بينما يرى التجاريون أن تدخل الدولة من اجل تحقيق الميزان التجاري الموافق هو أن أنجع السبل لتحقيق ثراء الدولة.

هذه المقابلة النظرية للأفكار و النظريات، و التي هي مجال الاقتصاد السياسي أو علم الاقتصاد، ليست بعيدة عما يحدث في الواقع العملي في مجال السياسة الاقتصادية، و التي هي مجموعة القوانين و النظم التي تتخذها الدولة من اجل التحكم في اقتصادها. فقد انعكست هذه النظريات في الواقع العملي إلى سياسات اقتصادية تهدف كلها إلى تحقيق المصلحة العليا للدولة.

إن حقيقة وجود دول قومية مستقلة عن بعضها سياسيا و اقتصاديا، و بأهداف مختلفة و متناقصة في كثير من الأحيان، جعل كل بلد يسعى إلى تحقيق مصالحه حتى ولو على حساب مصالح الدول الأخرى. لهذا اختلفت السياسات المتبعة من طرف كل دولة حسب ما تقضيه مصالحها الوطنية، وتراوحت بين التحرير أو التقييد. و قد غذى هذا الاختلاف مناقشات فكرية حادة تعكس طبيعة وحركية التجارة الخارجية حيث دافع كل طرف عن أفكاره بالحجج التي يملكها ولإبراز كل هذا نقسم الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث1:** ماهية التجارة الخارجية والسياسة التجارية
- **المبحث2:** السياسة التجارية بين التحرير والتقييد

المبحث 3: تحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة

المبحث الاول: ماهية التجارة الخارجية والسياسة التجارية:

لقد ادى تعاظم أهمية قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي الى توجيه العلاقات التجارية الدولية بشكل يسمح للسياسات التجارية ان تكتسي هي ايضا اهمية خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وسنبرز هذا من خلال الحديث على مفهوم التجارة الخارجية والسياسة التجارية واهمية واهداف كل منها مع التطرق الى العوامل المؤثرة في اتجاه وحركة التجارة الخارجية واخيرا إبراز السياسات التجارية المنتهجة في كل من الدول المتقدمة والنامية.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية والسياسة التجارية

تعتبر التجارة الخارجية ذات اهمية كبيرة في اي اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي حيث تحتم على الدولة الاعتمادعلى السياسة التجارية الفعالة لبلوغ الاهداف المنشودة من طرف الدولة . حيث نجد ان الدول النامية تنتهج سياسة معينة في تجارتها الخارجية بينما الدول المتقدمة تتبع سياسة مغايرة تماما للعالم الآخر نظرا لاختلاف الاهداف المسطرة ، كل هذا نبرزه في هذا:

أولاً: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية

1- مفهوم التجارة الخارجية:" تعرف التجارة الخارجية على أنها فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية والتبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي ، في صوره الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال". وقد تتحول التجارة الخارجية إلى داخلية والعكس التجارة الداخلية إلى خارجية وهو المفهوم العادي لها.

إذن التخصص الدولي والإنتاج وتقسيم العمل الدولي هما أصل التجارة الدولية الخارجية.[1]

2- أهمية التجارة الخارجية:[2]

وللتجارة الخارجية أهمية بالغة حيث ان اهم مميزاتها انها تمكن الدولة من ان تستفيد من مزايا الدول الاخرى .فلو ان كل دولة اغلقت حدودها واعتمدت على ماتجود به أراضيها لما حققت اشباع لحاجياتها في كل المجالات لانها لاتستطيع انتاج كل ماتحتاج اليه ولو ان الانسان في عصرنا الحديث حاول تجاوز كل العقبات فتراه يستعين بالمطاط الصناعي على المطاط الطبيعي مثلا ولا تقتصر التجارة الدولية على هذا فحسب بل نجد ان دولة ما كانجلترا على سبيل المثال تستورد السلع الدقيقة من سويسرا بالرغم من انها قادرة على انتاجها محليا لان تكلفتها عند صناعتها اكبر مقارنة باستيرادها.

---

[1] - موسى سعيد وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار الصفاء، عمان، ط1، 2001، ص13-ص16.

[2] - رشاد العصار وآخرون،**التجارة الخارجية.دار** المسيرة.ط2000.1-ص12

وما يمكن قوله هو انه بفضل التجارة الخارجية يصبح اي مورد لاي دولة ذا نفع كبير اذا أحسنت استغلاله لاكتفائها الذاتي وبفضل التجارة تصدره الى باقي دول العالم.

وتعد أيضا التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في اي مجتمع سواء متقدما او ناميا وهي تقوم بربط الدول مع بعضها البعض و تساهم في توسيع القدرة التسويقية وتساعد على رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الانتاجية بشكل عام.

تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الانتاجية والتنافسية في السوق الدولي وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الاجنبية وما له من اثار على الميزان التجاري ، كما انها لها علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية ويمكن للتجارة الدولية ان تلعب دورا للخروج من الفقر وخاصة عند تشجيع الصادرات. فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة راس المال الاجنبي جديد يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وانشاء البنية الاساسية ويؤدي ذلك في النهاية الى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

ثانياً: مفهوم وأهداف السياسة التجارية

1-تعريف السياسة التجارية: تعرف السياسة التجارية على انها "مجموعة من القواعد والادوات والاساليب والاجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد وكذا لتحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في اطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الاهداف الاقتصادية الاخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة كهدف التشغيل التام استقرار الصرف". [1]

آو يقصد بها في مجال العلاقات الدولية هي مجموعة من الوسائل التي تلجأ اليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق الهدف الذي ترمي اليه وهو التوظيف والاكتفاء الذاتي تثبيت سعر الصرف .لكن في الواقع السياسة التجارية ليست الا وسيلة كباقي الوسائل الاخرى كالاجراءات المالية والنقدية التي تتخذها الدالة لتحقيق هذه الأهداف[2] ،فقد تريد الدولة تشجيع تصدير نوع من السلع او الخدمات في بعض الأحيان.

وتعمل على الحد من خروجها في احيان اخرى ،كما انها قد تشجع دخول نوع من السلع والخدمات او انها تحد من دخولها .

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية**، ج2، على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة الـــدول العربيـــة، ط1، القاهرة، 2003، ص124.

[2]- مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، 1998، ص197.

2-أهداف السياسة التجارية: يسعى السياسة التجارية الى تحقيق اهداف و بلوغ غايات تختلف من دولة الى اخرى فهناك الاهداف الاقتصادية الهادفة الى تنمية الاقتصاد الوطني و منها حماية الصناعات الوطنية، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، تحقيق موارد الخزينة العامة و الاهداف السياسية حيث تسعى بعض الدول الى توفير اكبر قدر من الاستقلال تحقيق الاكتفاء الذاتي و الاهداف الاجتماعية مثل حماية الصحة العامة عن طريق منع استراد المواد المخذرة و تشديد القيود علي استراد المشروبات الكحولية او حماية مصالح فئات اجتماعية معينة كالمزارعين بالحد من استراد المنتوجات الزراعية ونلخصها كما يلي:[1]

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- حماية المنتوج المحلي من المنافسة الاجنبية وحماية الاقتصاد الوطني من الإغراق.
- تشجيع الاستثمار من اجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في إلا اقتصاد.
- حماية الصناعات الناشئة والصناعات الإستراتيجية.
- التعامل مع التقلبات الخارجية بايجاد الية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.
- حماية بعض الصناعات الوطنية لاعتبارات اجتماعية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة واتجاه التجارة الدولية نذكر منها: [2]

***مستوى التنمية الاقتصادية :** حيث أن هذا العامل يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية اذ ان الجمود والتاخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها اكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ماهو الحال في اقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية حيث انه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.

***أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي:** هذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي فالاقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته فهو بحاجة الى سلاح خام لذا تلجا الدولة الى التجارة الخارجية لاستيراد ماتحتاجه هذه الصناعات كما ان للطلب الاستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخا رجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع.

أما عن الاقتصاد العالمي والدولي فان تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شانه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا على استهلاكها من جهة اخرى.

---

[1]- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، بيروت، 1999، ص105.

[2]- عبد الباسط وفا، **سياسات التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، 2000، ص14.

وهناك عوامل أخرى هي:

إن التأثيرات التجارية التي تربط بين مختلف الدول تجد تفسيرها في عدد من العوامل تتفاوت في اهميتها بتفاوت الظروف ،عوامل مترابطة ومتفاعلة يمكن إرجاع اهمها الى:

***سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول:** وتركز مصادر الثورة في بعضها والذي يؤدي الى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية .حيث العديد من الدول التي تحوي المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد.وتزداد اهميتها باعتبارها منتجة لهاته المواد او إمتلاكها لتربة خصبة وبالتالي تتخصص هاته الدول في إنتاج المنتجات الزراعية.[1]

***حجم الدولة:** الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الانتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية.

***العامل السياسي**: الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.

***تغير الميزة النسبية:**حيث ان جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منها او الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.[2]

***التجارة ونفقات النقل:**[3] تؤثر نفقات النقل في تيار والاتجاه العام للتجارة. حيث انخفاض نفقاته التي تؤثر في انخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية عكس مما يؤدي الى اتساع نطاق التجارة الدولية ،وعموما يعزى قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه الى نفقات النقل.

***الشركات المتعددة الجنسيات**: نتاج لقوى احتكارات القلة تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية لسيطرتها على العديد من الكارتلات الدولية، وأسواق التصدير والاستيراد والفروع الإنتاجية التابعة للمشروعات ص و م وهذه الظاهرة لها انعكاساتها الواضحة على هيكل التجارة الدولية قد تؤدي إلى مظاهر الجنوح الاحتكاري على مستوى أسواق البلاد الأم أو المضيفة.

المطلب الثالث: السياسة التجارية بالدول النامية والمتقدمة

ان اهداف الدول عموما مختلفة ومتناقضة في كثير من الاحيان جعل كل بلد يسعى الى تحقيق مصالحه حتى ولو كان على حساب الدول الاخرى، لذا اختلفت السياسات المتبعة من طرف كل دولة وتراوحت بين التحرير والتقييد خصوصا بين الدول المتقدمة والنامية.

---

[1]-محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2010، ص14.

[2]- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا**، الدار الجامعية، 1998، ص63-68.

[3]- مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية.بيروت.1996، ص82.

1-السياسات التجارية بالدول النامية: عمدت الدول النامية بعد عملية التحرر السياسي على بناء اقتصادياتها الوطنية المنهارة واعتمادا على مواردها الذاتية فشجعت الانتاج الوطني وعملت على حماية صناعاتها الوطنية. ويجمع الاقتصاديون على الدور الجوهري الذي يمكن ان تلعبه التجارة الخارجية في تنمية البلاد المتخلفة حيث تساهم في ترقية الصادرات وهي بدورها تمثل المصدر الرئيسي للصرف الاجنبي اللازم لتحقيق الاستثمارات وقيام الصناعات المحلية، وهي كذلك تمثل المصدر الرئيسي لتمويل الواردات وخدمة الديون الخارجية وكذلك فإن النظام التجاري المفتوح هوالاطار الاساسي لانتقال التكنولوجيا وعناصر الانتاج لكن الدول النامية لا تستطيع انتهاج هذا السبيل بشكل مطلق نظرا لظروفها الاقتصادية هذا ما جعل العديد من الدول النامية سياستها الخارجية تتسم بالتحرير والتقييد بما يحقق لهذه الدول معدلات نمو مقبولة وتحقيق الاستقرار، وتحسين المعيشة ومن هذه السياسات التي اتبعتها هذه الدول هي سياسة احلال الواردات وسياسة التوجه نحو التصدير لتحقيق النمو.[1]

1-1- سياسة إحلال الواردات: بالرغم من اختلاف اغلب الدول النامية في الوضعية الاقتصادية الا ان جلها اجمعت على سياسة اقتصادية موحدة في مجال التجارة الخارجية، تحقق اهدافها وهي سياسة احلال الواردات الهادفة الى الغاء العجز في ميزان المدفوعات وتخفيض المديونية وهذا يؤدي الى توفير النقد الاجنبي لاستعماله في اغراض الاستثمار وزيادة التراكم الراسمالي وسياسة التصنيع عن طريق احلال الواردات وهي سياسة تستهدف السوق المحلي، اي يصبح الانتاج الوطني يلبي تدريجيا الطلب الداخلي ويعوض الواردات وذلك باقامة مزيج صناعي يمكنها من تلبية حاجاتها دون اللجوء الى الاسواق العالمية ويتم الاحلال عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة وخلق الحماية الكافية لهذه الصناعة وذلك عن طريق منع استيراد السلع التي تريد إحلالها بالإنتاج المحلي.[2]

تحيز النمط التصنيعي الصناعات التي تتطلب رؤوس اموال كثيرة مما جعلها لاتتناسب اطلاقا مع موارد هذه البلدان ولاتسهم في زيادة التوظيف وبالتالي عجزت هذه الاستراتيجية من الوصول الى مرحلة ارتياد الاسواق الخارجية. وظهرت بالتالي بعض الدعوات لتبني استراتجية بديلة وهي تشجيع الصادرات.[3]

1-2- سياسة تنمية الصادرات:

تلجأ الدول إلى تبني استراتجية تنمية الصادرات للخروج بالاقتصاد الوطني من المأزق والمحاولة للمشاركة في مكاسب التخصص من التقسيم الدولي للعمل. وترتكز هذه الاستراتجية على خلق بؤرة

---

[1]- سعيد النجار، **الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات**، دار الشروق، بيروت، 1991، ص169.

[2]- جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة، الجزائر، 2000، ص44.

[3]- رمزي زكي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص43.

صناعية وطنية متقدمة تمكنها من المنافسة ودخول الاسواق الاجنبية واكتسبت هذه السياسة صمعة احسن من سابقتها للعديد من الأسباب أهمها:[1]

- انخفاض الحوافز كلما زادت الصادرات وكذلك الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير عن طريق انخفاض التكاليف.
- اقتران استراتجية تنمية الصادرات بارتفاع معدلات الادخار مما يدفع بعجلة التنمية الى الامام
- امكانية تدفق رؤوس الاموال الاجنبية على الاستثمار في البلد
- تتيح استراتيجية تنمية الصادرات فرصا اقل للتدخل في نطاق السوق وحمايته
- ان استراتجية تنمية الصادرات تكون اكثر كفاءة في الاستخدام لتحقيق اقصى انتاج

2- السياسات بالدول المتقدمة:

تسعى اغلب الدول المتقدمة الى اتباع سياسات انفتاحية عن طريق تحرير التجارة الذي يعمل على الغاء اغلب القيود المفروضة على المبادلات الدولية والغاء الحواجز امام تحركات رؤوس الاموال الدولية. وعمليا يختلف سلوك الدول المتقدمة في اتباع السياسات التجارية باختلاف مصالحها التجارية فالولايات المتحدة المتحدة تبدو اكثر الدول انفتاحا على التجارة واقلها قيودا فقد كانت دائما تستخدم التعريفة الجمركية كاداة رئيسية للحماية من دون استخدام الوسائل الكمية.

مع معاناة ميزانها التجاري من العجز تحول اقتصاد و.م.ا إلى اقتصاد خدمات، في حين قطاع الصناعة يمتص 20% من القوى العاملة.

كما أن و.م.ا يمكنها أن تتمتع بمزايا نسبية كبيرة على المستوى الدولي من خلال قطاع الخدمات كما وجهت تحرك راس المال والمشروعات متعددة الجنسيات إلى البلاد منخفضة الأجور.

إن انفتاح و.م.ا باعتمادها على رسوم جمركية منخفصة وعلى اقل القيودالمتاحة جعل منها اكبر سوق مفتوح وتوفرت به منتجات وسلع مختلف البلدان باقل الاسعار واعلى جودة فارتفعت الاجور الحقيقية داخلها وتميزت بنوع من الثبات وكف العمال المطالبة باي زيادة في الاجور فتحقق نوع من الاستقرار الاقتصادي.

أما الكتلة الأوربية فبعد تحولها الى اتحاد اوربي فقدخلقت وضعا جديدا يتمثل في ازالة كافة الحواجز الجمركية والقيود بين دول الاعضاء مما ادى الى استفادة المشروعات الاوربية من اتساع السوق فازدادت تنافسيتها في السوق الدولي، كما طبقت تعريفة جمركية موحدة في مواجهة الدول الأخرى.

اما اليابان فقد عملت دائما على تشجيع الصادرات لكنها كانت اقل انفتاحا فيما يتعلق بالواردات واستطاعت من خلال قيود التجارة والعوامل الثقافية أن تجعل السلوك الياباني يفضل السلع المحلية.

---

[1]- عادل احمد حشيش، **محاضرات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة مكاوي، بيروت، 1978، ص133.

ان السلك العملي للدول المتقدمة في السوق العالمي وان كانت تتفق جميعا في اتجاهاتها الرئيسية نحو تحرير التجارة الى أنها في كثير من الاحيان تخالف المبادئ التي تنادي بها من اجل تحقيق مصالحها.[1]

المبحث الثاني: السياسة التجارية بين الحرية والتقييد

تشكل سياسات و منضمات التجارة الدولية احد محاور الرئيسية التي تتألف منها منظومة التجارة الدولية شانها في ذلك شان كل الموارد الطبيعية و الموارد البشرية و الحضارية لذلك تلعب السياسات والمنظمات المحركة للتجارة الدولية الذي لا يمكن التقليل من شانه في تحديد مدى اتساع دائرة التوزيع الجغرافي لمحاور التجارة الدولية .وايضا في تحديد مكونات هذه التجارة وسرعة تحركاتها وتكلفتها وهو ما ينعكس في النهاية على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول المشاركة فيها.

حيث نشطت حركة التجارة العالمية بشكل ملحوظ بعد الثورة الصناعية التي حدثت في اوروبا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر حوالي 1769 لتزايد حاجة الدول الصناعية من الخدمات الاولية اللازمة لمنشآتها الصناعية وايضا لحاجة الى الاسواق التي يتم فيها تصريف المنتجات المصنعة وبالتالي ظهرت مجموعتين اقتصاديتين دول صناعية مصدرة ودول العالم الثالث متخصصة في انتاج الخامات ولكن بعد انكماش حجم التجارة وتدهورها خلال فترة الكساد التي امتدت بين 1929-1933 التي افرزت بدورها اضطرابات وقلائل اقتصادية عانت منها معظم دول العالم .مما دفع بعضها الى تبني سياسات اقتصادية انعكست عاى هيكل التجارة الدولية وخاصة تلك المتعلقة بحماية منتجاتها من منافسة المنتجات والسلع المتشابهة لها والتي تنتجها دول أخرى.

وعلى ذلك يمكن تصنيف السياسات التي اثرت في التجارة الدولية في محورين رئيسيين هما:
حماية التجارة الدولية – حرية التجارة الدولية.

المطلب الأول: سياسة الحماية التجارية وحججها

تبنت الدول النامية هذه السياسة الحمائية حين ادى الهيكل القديم للتجارة الدولية وهو تخصصا في انتاج المواد الاولية رخيصة الثمن والاعتماد على الدول المتقدمة في الحصول على حاجتها من المنتجات المصنعة ومع زيادة مديونية هاته الدول وزيادة عجز موازين مدفوعاتها تبنت سياسة التصحيح الهيكلي وتطوير سياسة التصنيع المحلي بتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة مما ادى بها الى ضرورة انتهاجها للسياسة الحمائية.[2]

أولاً: تعريف سياسة الحماية:

---

[1] - مصطفى رشدي شيحة، **المعاملات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي، 1999، ص 117.

[2] - محمد خميس الزوكة، **جغرافيا التجارة الدولية**، دار المعرفة الجامعية، 2004، ص111.

حسب موريس بيي تسمى سياسة تجارية دولية "الاختيار الذي تقوم به السلطات العمومية لجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التاثير في التجارة الخارجية للدولة بغرض تحقيق اهداف عدة منها:تطويرالاقتصاد الوطني، والتشغيل التام ،استقرار الصرف".[1]

ثانياً: الحجج:

يسند انصار الحماية الى العديد من الحجج بعضها اقتصادي لهدف زيادة الدخل الوطني و معالجة اي اختلال والاخرى غير اقتصادية تعترف اصلا بما ينادى به انصار مذهب الحرية التجارية الا انها تنادي الى وجود اهداف اخرى غير الرفاهية المادية ينبغي مراعاتها.[2]

ا-**الحجج غير اقتصادية** : أبرزها على الخصوص ما يلي:

***الخوف من الحرب**: ان الحماية تساعد على تحقيق الاستقلال الاقتصادي وقت السلم واعداد البلاد لخوض غمار الحرب قد تساق اليها، فقد تؤدي الحرية الى ارتباط الدولة بالاقتصاد الدولي من حيث تموينها بمنتوجات اساسية. وهذا مايضعها في مركز حرج في وقت الحرب.[3]

* **حماية القطاع الزراعي** :قد تؤدي الحرية في بعض البلدان التي تؤهلها ظروفها للتخصص الصناعي الى القضاءعلى الزراعة مما يضر بطبقة المزارعين وبالتالي الاخلال بالتركيبة الاجتماعية للدولة، وبالتالي على الدولة حماية الانتاج الزراعي من المنافسة الاجنبية.

*** المحافظة على الطابع الوطني**: تؤدي العلاقة التجارية بين الأمم الى كثرة اختلاطها ومن ثم فقدان الامة لطابعها الخاص، وقد ينجر عنه بالتدرج التخلص من الزي الوطني ، وبالتالي من الضروري تقييد العلاقات التجارية الدولية للمحافظة على اصالة الشعوب الفكرية والخلقية .

ب- الحجج الاقتصادية:

***حماية الصناعات الناشئة**[4] لقد ارتبطت هذه الحجة بالمفكر الألماني فريد ريك ليست في مؤلفه النظام الوطني للاقتصاد السياسي عام 1841 عندما نادى بضرورة تصنيع وطنه وحمايته من المنافسة الإنجليزية بفرض ضريبة جمركية على سلعها وذلك بتوفر شرطين: أن تمنع الحماية للصناعات التي تمتلك الدولة

---

[2]- Maurice Bye, **Relation Economique international**, Dalloz, Paris,1971,p341.

[2]- زينب عوض الله, **الاقتصاد الدولي**, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2000, ص292.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد, مرجع سابق, ص 59.

[4] - زينب حسين عوض الله, مرجع سابق, ص 293.

ميزة نسبية فيها، وان ترفع الحماية عن هذه الصناعات بعد فترة معقولة تثبت فيها الشركات قوتها وجدارتها.

***حجة جذب رؤوس الاموال الاجنبية** : لقد بينت التجربة انه عند نقص المواد المالية لتمويل المشاريع التنموية الصناعية للاقتصاد الوطني يتم فرض رسوم جمركية عالية على واردات السلع التي ينوي إنتاجها في الداخل وذلك قصد اجبار المشروعات الاجنبية على اقامة فروع لها بالداخل ، كما تشجع الحماية الجمركية الصناعة الوطنية المقامة على راس المال الاجنبي الى ارتفاع اسعار منتجات هذه الصناعة في الداخل فيرتفع معدل الربح المنتظر من الاستثمارات و بالتالي اغراء المزيد من راس المال الاجنبي للاستجابة و ذلك في حالة كون الموارد المستغلة عاطلة إلى النهوض بمستوى الدخل الوطني مع تنمية فروع الإنتاج الجديدة.[1]

***الحماية بغرض تنويع الانتاج**: ان التنوع الاقتصادي ودعم التخصص في ناحية واحدة من نواحي الانتاج يحمي الدولة من اخطار الهزات الاقتصادية التي قد تزعزع مركزها المالي .

ان حجة تنويع انتاج الاقتصاد الوطني لا تنطبق الى الا على الدول التي تتخصص في انتاج وتصدير سلعة او سلعتين وتعتمد على الاستيراد الى حد كبير للوفاء لباقي احتياجاتها .[2]

***حجة السياسة التجارية الاستراتيجية:** يقوم مفهوم السياسة التجارية الاستراتيجية للدولة على تبني اجراءات تهدف الى تحويل ريع الابتكار في سوق معين الى المؤسسات والشركات الاجنبية الى المؤسسات الوطنية وهذا بتدخل الدولة عن طريق تقديم إعانات للمؤسسات والشركات الوطنية.

***حجة معالجة البطالة:** يرى أنصار الحماية التجارية ان الحل الامثل لتخليص الاقتصاد الوطني من حالة الكساد وزيادة عدد البطالين هو فرض ضريبة جمركية على الواردات قصد اعادة توجيه الدخل الوطني المنفق على الصناعات الاجنبية نحو تشجيع قيام صناعات منافسة للواردات عن طريق تحويل الانفاق وبالتالي زيادة الطلب على عوامل الإنتاج وارتفاع معدلات التشغيل.[3]

***تحسين شروط التبادل الدولي:**[4] يعتقد أنصار الحماية التجارية ان تقييد التجارة من الممكن ان تؤدي الى زيادة نسبة اسعار الصادرات / اسعار الواردات، وبالتالي تحسن شروط التجارة ومستوى الرفاهية للمجتمع هذاالاحتمال مبني على افتراض ان فرض الرسوم الجمركية يؤدي الى انخفاض الواردات في

---

[1] - عادل احمد حشيش وآخرون, **العلاقات الاقتصادية الدولية**, دار الجامعة الجديدة, الإسكندرية, 2000, ص207.

[2] - سيد عابد محمد, **التجارة الدولية**, مرجع سابق، ص244,

[3] - محمد الناشد, التجارة الداخلية والخارجية.ماهيتها. منشورات جامعة حلب .1977ص 62,

[4] - مصطفى محمد عز العرب, **سياسات وتخطيط التجارة الخارجية**، الدار المصرية اللبنانية, القاهرة, 1988، ص243.

الاسواق العالمية بدرجة كافية ما يؤدي الى انخفاض الاسعار الدولية وبالتالي تحسين شروط التجارة بشرط ثبات أسعار الصادرات.

***الحصول على إيرادات لتمويل خزينة الدولة:**

يظن أنصار هذه الحجة أن يفرض ضريبة جمركية على الواردات يمكن تحويل جزء من نشاطها على اساس انخفاض اسعار بيع الصادرات وبذلك لا يشعر المستهلك بحدة عبء هذه الضريبة في الواقع المجال مفتوح امام الدولة للحصول على ايرادات من مختلف الضرائب المباشرة و الغير مباشرة التي تفرضها في الداخل دون الخارج الى فرض ضرائب جمركية من شانها تحويل الموارد الانتاجية التي تملكها من مجالات إنتاجية إلى أخرى.

المطلب الثاني: سياسة الحرية التجارية وحججها

أولا: مفهوم سياسة الحرية التجارية:

"هي افراز نوع من الحرية ازاء تدفق السلع والخدمات عبر الحدود السياسية للدولة[1] حتى تكون التجارة الدولية حرة خالية من القيود و العقبات ،اذ لا يجوز فرض قيود تعيق تدفق السلع و الخدمات بالنسبة للصادرات أو الواردات على حد السواء" .[2]

كما يتضمن هذا المفهوم التقليل من التدخل الحكومي في التجارة الدولية. حيث تحقق التجارة الداخلية تقسيم العمل والتخصص بين الافراد و تحقق التجارة الخارجية تقسيم العمل بين الشعوب وبما ان كل فرد ادرى بمصلحته الشخصية فان الربح من التجارة الدولية سيكون اعظم في حالة حرية التجارة ويعتمدون عل حجج عدة أهمها:[3]

ثانياً: حجج أنصار الحرية التجارية: تتمثل في النقاط التالية:

---

[1]- صالح الدين نامق, **التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي الدولي**, دار النهضة العربية, مصر, 1972, ص234.

[2]- احمد بديع بليح, **الاقتصاد الدولي**, الإسكندرية, 1993، ص 237,

[3]- عادل احمد حشيش, محمود مجدي شهاب, **الاقتصاد الدولي**, الدار الجامعية, بيروت, 1988, ص224.

*****التقسيم الدولي للعمل**:** حيث يؤدي بدوره حسب ريكاردو الى تحقيق مصلحة الدول جميعا حيث تعمل عناصر الانتاج في دولة معينة في الفروع الاكثر انتاجية لتمتعها بميزة نسبية فيها عن باقي الدول الأخرى.

*اتساع الأسواق التي تحقق المنافسة الكاملة مما يؤدي الى تحسين الانتاج والوصول الى الثمن العادل حيث تمهد الحماية التجارية الى تكوين الكارتل الذي يرتب اثار ضارة من ناحية التحكم في الأسعار وجودة المنتجات .[1]

*****منافع المنافسة**:** مناخ المنافسة الذي تكلفه حرية التجارة يساعد على الارتقاء بمستوى الانتاجية فضلا عن خفض الاثمان في صالح المستهلكين فمن ناحية مستوى الانتاجية تؤدي الحرية الى تنافس المنتجين في استخدام وسائل الانتاج الاكثر تطورا وفاعلية سعيا وراء زيادة الناتج وخفض النفقة . [2]

*امكانية دفاع المستهلك عن نفسه من احتكار المنتج حيث تكون وسيلة المستهلك في ذلك استراد السلع من الخارج وبذلك يمكن لحرية التجارة ان تقضي على الاحتكار في الداخل .[3]

*تشجيع الابتكاروالارتقاء بفنون الانتاج الوطني نتيجة المنافسة مع الخارج على حين ان اساليب الحماية تحد من امكانية التحسين وتفرض على المستهلك ان يتحمل تكاليف التخلف ويقبل انتاجا رديئا بثمن مرتفع.

*الحرية التجارية تؤدي الى تخفيض اسعار السلع الدولية.

*توسيع الانتاج لان حرية التجارة ستؤدي الى وصول مشروعاتها الانتاجية الى حجومها المثلى وبالتالي تحقق مزايا الإنتاج الكبير.

*الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار الغير: وأساس سياسة إفقار الجار ان الرسوم الجمركية العالمية تدعو الى الى اضعاف التجارة الدولية بوجه عام فالاقلال من الواردات ينتهي بنقص في الصادرات اذ لن تستطيع هذه الدول تصدير الفائض من انتاجها بصفة مستمرة دون ان تستورد فائض من إنتاج العالم الخارجي.[4]

المطلب الثالث: أساليب السياسة التجارية

---

[1] - خلاف عبد الجابر خلاف، **القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذة في النمو.دار الفكر العربي**.بدون سنة, ص 18.

[2] - ز ينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 291.

[3] -محمد الناشد، مرجع سابق، ص 224.

[4] - عادل احمد حشيش, مجدي شهاب، مرجع سابق، ص 228.

حتى تستطيع الدولة التحكم في قطاعها الخارجي باتخاذ العديد من اجراءات تؤثر في علاقاتها التجارية مع الشركاء الاقتصاديين , لذا فهي تختار مجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التاثير في تجارتها الخارجية و في مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية وتتمثل في وسائل سعرية وكمية وتنظيمية نفصلها فيما يلي:

أولا: الوسائل السعرية:

1- الرسوم الجمركية: الرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على السلعة بمناسبة عبورها الحدود الوطنية في شكل صادرات او واردات حيث مجموع الرسوم المطبقة يكون التعريفة الجمركية و هي عبارة عن جدول توضع لدى كل دولة.

أما النظام الجمركي فهو مجموع القواعد و الاجراءات التي تطبقها ادارة الجمارك في الدولة وتعتبر التعريفة الجمركية من بين الادوات الاساسية التي تلجا اليها الحكومة لتسوية علاقتها التجارية الدولية وتفرض الرسوم الجمركية عادة على الواردات من دون الصادرات.[1]

فالرسوم على الصادرات نادرة الحدوث الا في بعض الدول المتخلفة على إيرادات مالية او لمكافحة التضخم وهناك عدة أنواع من الرسوم وهي:

رسوم قيمية – رسوم نوعية – رسوم حركية – رسوم مالية – رسوم حمائية

وفي كثير من الأحيان يلعب الرسم دورا مزدوجا فهو يتمثل مورد مالي لخزينة الدولة الى جانب حمايته للاسواق المحلية و يصعب تصنيفه ضمن احد النوعين السابقين اذا يقترح هابرلر ان يكون الرسم ماليا اذا كانت الصناعة المحلية المماثلة تخضع لضريبة تضاهي الرسم المفروض.

2-الإعانات:

يقصد بالإعانات كأحد أدوات السياسة التجارية تلك المساعدات والمزايا النقدية المباشرة وغير المباشرة كالاعفاء من الضرائب او تخفيض تكلفة السلع المعدة للتصدير التي تقدمها الدولة للمصدرين حتى يتمكنو

[1]- محمود يونس, **أساسيات التجارة الدولية**, الدار الجامعية الجديدة, 1991, ص58.

من تصدير سلع معينة من اجل كسب اسواق في الخارج وكذا كل الإجراءات التي يكون الغرض منها تشجيع المصدرين المحليين على مزاولة نشاطهم في الأسواق العالمية وتعرف المنظمة العالمية للتجارة الإعانة بأنها كل تدخل السلطات العمومية من شانه ان يمنح ميزة للمستفيد من هذا التدخل .[1]

-وقد تكون الإعانات مباشرة تتمثل في مبلغ نقدي يحسب على أساس القيمة او النوع او قد تكون غير مباشرة كالإعفاء من الضرائب او الاستثناء من بعضها او خفض نسبتها او اعادة مادفع منها او تحمل التكاليف او جزء منها المترتبة عن الاشتراك في المعارض الدولية .

و الأصل إن تدفع الإعانات الى المصدرين تمكينا لهم على ممارسة النشاط في الأسواق الخارجية لتحقيق النجاح في كمية الصادرات وكيفيتها نوعا وخدمة مما يعضدهم على المنافسة والبيع باسعار اقل على ان من الممكن ان تدفع الى المستوردين أيضا كجزء من السياسة التموينية لكي يتمكنوا من البيع في الداخل بأسعار اقل من أسعار الشراء.[2]

3-الإغـــــراق: تختلف تعاريف الإغراق من كاتب لاخر والتعريف الشائع له هو محاولة بيع السلعة في الاسواق الدولية باقل من تكلفته اوعلى الاقل بيع السلعة دوليا بسعر يقل عن السعر المحلي هو احد الوسائل التي تتبعها الدولة او المشروعات الاحتكارية للتميز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج حيث تكون الأخير منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضافا اليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية الى الأسواق الأجنبية ويمكن التمييز من حيث استمراره بين انواع ثلاثة من الإغراق, الإغراق العارض :[3]و الذي يفسر بظروف استثنائية طارئة و الإغراق قصير الاجل او المؤقت والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من اجله و الإغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة تستند الى وجود احتكارفي السوق الوطنية يتمتع بالحماية ويشترط لنجاح سياسة الاغراق انفصال الأسواق عن بعضها وهو مايجعله من السهل على المحتكر ان يميز من حيث الثمن الذي يفرضه على مختلف الاسواق .

4-تخفيض سعر الصرف:

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية مقومة بالوحدات النقدية الاجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا اوفعليا في نسبة الوحدة الى الذهب او لم

---

(1)- مجدي محمود شهاب, **الاقتصاد الدولي**, مرجع سابق, ص149.

(2)- محمد الناشد، مرجع سابق، ص 245.

(3)- محمد سيد عابد, **مرجع سابق**, ص 247.

يتخذ،وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية وبرفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية.[1]

ولتخفيض سعر الصرف أسباب متنوعة في مقدمتها علاج الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات، كما انه يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال الى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج.[2]

5-الرقابة على الصرف:[3]

يقصد بالرقابة على الصرف ان تقوم الدولة بوضع قيود على التعامل في الصرف الاجنبي من شانها القضاء على سوق الصرف الحر واحتكار الدولة لعمليات بيع وشراء العملات الاجنبية ،ففي ظل الرقابة على الصرف يتنازل المصدر عما يحصل عليه من عملات اجنبية الى السلطات النقدية مقابل الحصول على ثمنها بالعملة المحلية على اساس سعر معين كما ان على المستورد ان يتقدم الى مراقبة النقد بطلب شراء للعملات الاجنبية التي يريدها .

ثانياً: الوسائل الكميـــــة:

1-نظام الحصص: يقصد بنظام الحصص ذلك النظام الذي تحدد الدولة بمقتضاه كمية الواردات التي يجوز استيرادها من سلع معينة خلال فترة معينة من الزمن.

ولقد كان أول تطبيق لهذا النظام في فرنسا وبلجيكا عام 1931 وقد تعددت صور تطبيق هذا النظام منذ ان شاع استخدامه إبان الكساد العظيم الى الوقت الحاضر.

حيث يؤدي نظام الحصص الى نفس النتائج التي تحققها التعريفة فهناك نظام الحصص المانعة وهي التي تمنع الاستيراد تماما وهي تشبه التعريفة المانعة من حيث الأثر على الواردات وتقييد حرية

---

[1]- راشد البراوي, **الموسوعة الاقتصادية**, دار النهضة العربية, القاهرة,1971, ص324.

[2] - عبد الرحمان زكي إبراهيم، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار الجامعات المصرية،بدون سنة ص 129.

[3]- زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 302-305.

التجارة حيث يتحقق التوازن في السوق المحلي قد يبدو مما سبق انه لا فرق بين هاتين السياستين التعريفة والحصص لكن في الواقع يرى الاقتصاديون أن هناك فروقا جوهرية.[1]

فالتعريفة تخفض أسعار الضرائب كضرائب الدخل مما يخفف عن كاهل المستهلكين المحليين.

حيث يؤدي نظام الحصص الى تسرب الأرباح الناجمة عن ارتفاع الاسعار الى جيوب المصدرين والمستوردين الذين سيسعدهم الحظ بالحصول على حصة الاستيراد او تراخيص الاستيراد لذلك يرى الاقتصاديون ان التعريفة تمثل اخف الضررين طالما لم تحرر التجارة .

ومن أهم صوره هو: الحصة الإجمالية و الحصة الموزعة.

2-**تراخيص الاستيراد**: في ظل هذا النظام يشرط حصول المستوردين مسبقا على تراخيص من الجهة الحكومية التي تقوم بالرقابة على الاستيراد ويتم تحديد حصة كل مستورد على أساس وارداته من السلعة في فترة زمنية سابقة.

ثالثا: الأساليب التنظيمية: [2]

إن الإطار التنظيمي الذي تتحقق في نطاقه المبادلات التجارية ينطوي على عدد من المواضيع المتصلة بالسيادة التجارية ،وبالتالي بتخطيطها ولعل اهم ما يمكن التطرق اليه بهذا الصددهي المعاهدات التجارية والاتفاقيات والاتحادات الجمركية وأخيرا الإجراءات الإدارية الخاصة بها.

وفيما يلي عرض موجز لها:

1-المعاهدات التجارية:

يمكن تعريف المعاهدة التجارية على انها اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال اجهزتها الدبلوماسية وذلك لتنظيم العديد من المسائل الاقتصادية كتلك المتعلقة بالنقل والحد من الازدواج الضريبي غير ان اهم المعاهدات هي تلك التي تنظم التعريفات الجمركية وهي تعتبر من اساليب التدخل في التجارة الخارجية لانها تنص على شرط امتياز الدولة الاولى بالرعايا حيث ينعكس هذاعلى زيادة التبادل التجاري وتنظيم امور الصادرات والواردات وبالتالي تاثيرها على ميزان المدفوعات سلبا وايجابا.[3]

---

[1]- محمد محمد البنا ، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية .مؤسسة شباب الجامعة.2004، ص 197.

[2]- محمد الناشد، مرجع سابق، ص 265-270.

[3]- زينب حسين عوض الله, **الاقتصاد الدولي**, مرجع سابق, ص308.

2-الاتفاقيات التجارية: هنالك ما يميز الاتفاق التجاري عن المعاهدة وذلك من الناحية الشكلية والموضوعية .فالاتفاق اقصر مدة من المعاهدة ،كما انه يتناول جانبا محددا ،وهو يعقد بواسطة وزارة الاقتصاد او التجارة ،على حين ان المعاهدة تعقد في العادة عن طربق وزارة الخارجية.وتتضمن الاتفاقيات نوع من المنتجات التي يشملها التعاون ،حيث تسجل في قوائم الاستيراد والتصدير الملحقة بالاتفاق وقد ينطوي الاتفاق على نص يبين الاجراءات الضرورية لتطبيق بنوده ومنح التراخيص اللازمة لذلك فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير كما يشار الى المدة وطريقة تمديده وتشكل لهذا الغرض لجنة مشتركة لوضع بنود الاتفاق موضع التطبيق ومن امثلتها اتفاقيات الدفع التي توضح اساليب تسوية الحسابات المترتبة على الارتباطات التجارية والمالية يتم فيها تبيان طبيعة العملة التي تسوي بها العمليات وتسجيل العمليات الحسابية في البنك المركزي ومدة الائتمان.[1]

3-الاتحادات الجمركية: يتفق هذا الشكل مع منطقة التجارة الحرة فيما يتعلق بتحرير التجارة بين الدول الاعضاء والغاء كافة القيود الجمركية عليها ويختلف عنها في انه يلزم الدول الاعضاء باتباع سياسة جمركية موحدة في مواجهة الدول خارج الاتحاد. واشهرها اتحاد البنيلوكس الذي يتكون من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ وانشأ في لندن سنة 1944.[2]

4-المناطق الحرة: يعد هذا النظام من ابرز الاستثناءات التي تخرج عن قاعدة تطبيق مختلف انواع القيود الجمركية ،وبفضل غيره من الاستثناءات وبرغم ان المناطق الحرة جزء من اقليم الدولة الا انها تعتبر خارج حدودها الجمركية مع وجودها داخل الحدود السياسية ،ومن مظاهر ذلك تداول السلع والبضائع بحرية تامة و تجري في المناطق الحرة عدة عمليات منها تخزين بضائع الترانسيت والبضائع المعدة للتصدير الى الخارج بعد دفع الرسوم الجمركية عليها،واجراء عمليات الخلط والوزن وتصنيفها وتعبئتها وفق الشكل المطلوب.

ومن شان المناطق الحرة ان توسع مجالات التجارة الخارجية للدول وتسهيلها لما تتميز به خلافا للاستثناءات التي ذكرت سلفا من مدة الايداع غير محدودة ،وفضلا عن اعفائها من الضرائب الجمركية والرسوم الاخرى فانها تعفى من الاجراءات الادارية والتشريعات او القرارات التي تصدرها الدولة ومن امثلة ذلك منطقة التجارة الحرة الأوروبية.[3]

---

[1]- محمد دياب, **مرجع سابق**, ص30

[2]- محمد سيد عابد, مرجع سابق, ص 257.

[3]- خلاف عبد الجابر خلاف، مرجع سابق، ص57.

5-الإجراءات الإدارية: [1]

ويقصد بالحماية الإدارية جميع الوسائل التي ترمي الى التشديد في تطبيق القوانين الجمركية وتضع عقبات جديدة في سبيل الاستيراد من الخارج بهدف حماية السوق الوطنية بتدابير أهمها:

- التعنت في تطبيق إجراءات التعريفة الجمركية نفسها اذ يمكن اعتباره حاجزا جمركيا فعالا فتقوم السلطات بسحب البند على السلعة المستوردة فتسهل بذلك الاستيراد او تقيده .

- التعنت في تقسيم قيمة الواردات لزيادة قيمة الرسم الذي يتوجب دفعه.

- التعنت في تطبيق الشروط الصحية لاضعاف المركز التنافسي للسلع المستوردة مقارنة مع السلع المحلية.

- التضييق على المندوبين التجاريين الذين يقومون باعمال الدعايا لمنتجاتهم بواسطة التعنت في اجراءات اقامتهم ومقاطعة منتجاتهم اوفرض الرقابة على الصرف وتعقيد إجراءات الدفع إلى الخارج

المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة:

تعتبر نهاية القرن العشرين منعطفا تاريخيا باستكمال حلقات النظام التجاري العالمي في 1994 في هذا الاطار توسعت حركة السلع والخدمات وتدفق رؤوس الاموال وتبنت غالبية الدول لبرنامج الاصلاح الاقتصادي وتراجع دور الدولة ولعبت المنظمة العالمية للتجارة دور في افراج الاقتصاد الدولي من حالة الركود من خلال تحرير التجارة التي اختلفت نظريات التجارة الخارجية حول اسسها وطبيعة الضوابط التي ينبغي ان تحكمها وانقسمت النظريات الى عدة مدارس حيث جاءت بعض منها لتطوير الافكار السابقة واضافة بعض التحسينات لها، ونتناول فيه اهم التطورات الدولية في مجال التجارة واهم النظريات التي درست موضوع تحرير التجارة.

المطلب الأول: التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة:

لقد تزايدت حركة تصدير السلع والخدمات ورؤوس الاموال على نحو هائل وزادت درجة التشابك بين مختلف الانشطة الاقتصادية على صعيد عالمي يشكل يفوق صعيدها المحلي في هذا البلد اوذاك حيث تضاعفت التجارة 4 مرات، وقد فتح تطور التجارة الخارجية الباب واسعا امام كافة البلدان لمحاربة المزيد

---

[1]- زكريا احمد نصر, **العلاقات الاقتصادية الدولية**, دار المعارف الجامعية, الإسكندرية, 1979, ص242.

من الاندماج الاقتصادي المتبادل مما ادى الى المزيد من تحرير التجارة العالمية وتزايد حركة انتقال رؤوس الاموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجيا.[1]

واذا كانت التوقعات تشير الى ان زيادة الاعتماد الاقتصادي سترتب عليه زيادة في الانتاجية وتحقيق مستويات معيشية افضل فان العولمة مع كل ذلك انما تمثل مصلحة النظام الاقتصادي الذي يتطلب التوسع في ازالة القيود الخارجية في وجه الصادرات من سلع وخدمات ورؤوس الاموال لان منطقه يقوم على تعظيم الإرباح الخاصة[2]، ومع تزايد الروابط التجارية يرى العديد من الاقتصاديين ان تحرير التجارة الخارجية تهيئ المناخ المناسب للنمو والتنمية وان العلاقة بين انفتاح النظام التجاري والنمو الاقتصادي ايجابية.

حيث يرى ص.ن.د والبنك الدولي إن إزالة الحواجز امام التجارة سيؤدي الى ان يحصل الفقراء على نصيب اكبر من الرخاء العالمي وان الانفتاح التجاري سيؤدي الى تعجيل النمو.[3]

واهم التغيرات في الاقتصاد العالمي والاتجاه الى تحرير التجارة الدولية هي:

-السيطرة المتزايدة للشركات متعددة الجنسيات على التجارة الدولية يمثل 3/1 التجارة العالمية.
- الثروة العلمية والتكنولوجيا الحديثة وتوزيع مزايا التصنيع.
- الاتجاه إلى إعادة تقسيم العمل الدولي(انخفاض الاجور. اتساع السوق).
- انهيار النظـــــــام الاشتراكي.
- فشل تجارب التنمية وتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص.
- العولمة الاقتصادية التي تنادي بإزالة القيود وتزايد الترابط والتشابك وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات والتكنولوجيا.
-وهكذا نجد ان هذه العوامل قد ادت الى تراجع القيود على التجارة الخارجية وافسحت مجالا واسعا لاقتصاد السوق وتحرير التجارة ضمن منظومة تقودها المنظمة العالمية للتجارة[4]

---

[1]- محمد صفوت قابل، **تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة**، دار الجولي، القاهرة، 2009، ص24-45.

[2]- بروك داودي، **تأثير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني**، دراسة الجزائر، 1967-2006، مذكرة ماجستير غيـــر منشورة جامعة بسكرة، 2007-2008، ص35.

[3]- محمد الأطرش، **حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية**، مجلة المستقبل العربي، العدد260، 2000، ص9.

[4]- محمد صفوت قابل، **الدول النامية والعولمة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص102.

إن البيئة الاقتصادية العالمية مواتية للمزيد من اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ولكن البلدان المتخلفة سوف تواجه خطرا إن تتأخر عن غيرها بفارق كبير،حيث قد ازدادت التجارة العالمية بنسبة

9 % في 1994 والمتوقع إن تزيد بأكثر من 6 % سنويا خلال السنوات المقبلة، أي ما يعادل تقريبا ضعف سرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي ولما كانت التجارة تعمل بمثابة قاطرة للنمو فان المستقبل المتوقع للاقتصاد العالمي يوحي بمزيد من الاندماج الدولي للبلدان النامية وينبغي لتلك البلدان الاستفادة من هذه الآفاق المواتية لتعزيز إصلاحاتها ذات التوجه الخارجي، وسوف يؤدي الاندماج الناجح للبلدان في الاقتصاد العالمي إلى التمييز بشكل متزايد بين البلدان ذات الأداء الاقتصادي القوي وذات الأداء الضعيف والبلدان التي ستكون في وضع أفضل للاستفادة من الفرص الجديدة التي تتيحها العولمة هي البلدان التي تبادر بسرعة إلى تحويل سياساتها وهياكلها لتعزيز النمو المتجه للخارج وذلك بانتهاج سياسات في مجالات التجارة والاستثمار وسعر الصرف تؤدي إلى مزيد من الانفتاح وزيادة القدرة التنافسية ودعم هذه الإصلاحات بأساس متين من الاقتصاد الكلي.[1]

إضافة الى هذا فان الازمة المالية العالمية الحالية لسنة 2007 لها نتائج وتبعات مباشرة على الاقتصاد العالمي ,حيث ادت الى تباطؤ النمو الاقتصادي بشكل عام وقد تكلف الاقتصاد العالمي خسائر كبيرة.

وحسب تقرير صندوق النقد الدولي فان دول افريقيا لن تشهد الا نموا بمقدار 3% سنة 2009

وهذا بسبب ضعف الصادرات الافريقيـــــــــــــة من المنتجات او المواد الاولية بسبب تبعات الازمة ومن بين المشاكل التي تواجه القارة السمراء هو انخفاض حجم المساعدات العمومية لبرامج التنمية وتدفق رؤوس الاموال الاجنبيـــــــــــــــــــة .

اما على مستوى النمو الاقتصادي فقد اثرت الازمة المالية عليه بمقدار 0,5 الى 1 % خسارة من الناتج الداخلي الخام, وقد شهدت عدة منتجات خارج النفط في افريقيا انهيار اسعارها بسبب الازمة المالية على غرار الحديد الخام والفحم والذهب الابيض وقد تصل الى حدود 65 % سنة 2008 .

واما فيما يخص الدول المصدرة للنفط مثلا الجزائر ونيجيريا وانغولا وليبيا فقد واجهت انخفاض في ايراداتها بسبب انحفاض اسعار النفط من جهة وانخفاض الاستهلاك العالمي للطاقة من جهة اخرى

[1]- مجلة **التمويل والتنمية**، مارس 1996، تستند إلى تقرير البنك الدولي 1995، ص 31.

وبسبب الازمة المالية العالمية فان الجزائر قد تخسر ايرادات البترول وبالتالي ستتاثر الموارد المخصصة لبرامج التنمية وبالتالي تضرر كل القطاعات الاخرى.

وبالتالي على الجزائر خصوصا ان تبادر في تحسين آليات تحرير التجارة الخارجية بما يخدم الاقتصاد الوطني وان تقوم بتحفيز وتنويع وتطوير محافظها التصديرية[1].

المطلب الثاني: نظريات تحرير التجارة الخارجية:

نتطرق فيها الى النظرية الكلاسيكية التي تتضمن نظرية المزايا المطلقة ونظرية المزايا النسبية ثم بعدها النظرية النيوكلاسيكية التي نبرز فيها اسهامات كل من هكشر واولين في التجارة الخارجية واخيرا نتكلم عن النظرية الحديثة للتجارة الخارجية التي تحوي اسهامات عديدة لمفكرين اقتصاديين على غرار ليندر وفرنون وجونسون.

ماهية التجارة الحرة:

[1] شربي محمد الامين,**اهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات خارج المحروقات**,دراسة حالة الجزائر,من 1998-2009 ,مذكرة الدكتوراه, 2010-2011 , جامعة بسكرة

تعرف التجارة الحرة عادة باعتبارها "غياب القيود الحكومية على تدفقات البضائع والخدمات عبر الحدود مع اقل قدر من التنظيم المسموح على الرغم من ان التجارة الحرة هي نتيجة لهاجس النمو التجاري السابق". وتوجد خمسة انواع من العوائق للتجارة في البضائع والخدمات وهي: [1]

- الحواجز الطبيعية وتتمثل في تكاليف النقل. العوائق الجغرافية
- الحواجز الثقافية: تتمثل في اللغة، التقاليد.
- حواجز السوق: تتمثل في المنافسة الغير الشريفةوالاحتكارات
- الحواجز السياسية: وتخص كل من الرسوم الجمركية، الحصص، القيود الفنية والادارية
- نظم الخدمات ولوائحها: وتشمل كل من الحظر او الحد من دخول المورد الأجنبي إلى السوق الداخلي كخدمات البنوك والتأمين وغيرها.

أولا: النظرية الكلاسيكية:

تعتبر النظرية الكلاسيكية كرد فعل للفكر التجاري و الذي يفسر التجارية الدولية كنشاط لا يأتي بالنفع على كل البلدان المتبادلة أي أن البلد يربح ما يخسر نظيره حيث برزت النظرية الكلاسيكية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر من أجل الدفاع على حرية التبادل الدولي عكس الفكر التجاري و الذي يعتمد على الحصول على فائض في ميزانها التجاري و بتدخل الدولة في تحقيق ذلك .[2] وتشمل إسهامات كل من الميزة المطلقة لأدم سميث. ونظرية الميزة النسبية لدفيد ريكاردو ونظرية القيم الدولية لجون استوارت ميل ونشرحها في مايلي:

1- نظرية الميزة المطلقة: إذا كان باستطاعة دولة اجنبية ان تمدنا بسلعة ارخص لوقمنا بصناعتها بانفسنا فستكون من الافضل شراؤها من تلك الدولة على ان نقوم نحن بالتركيز على انتاج وبيع السلع التي ننتجها بكفاءة عالية[3]، ويجد هذا الراي مبرره عند آدم سميث في ان الدولة مثل الافراد يجب ان تتخصص قي انتاج وتصدير السلع التي تتمتع في انتاجها بميزة مطلقة ، اي التي تنتجها بتكلفةمطلقة اقل وذلك بتوحيد كافة عناصر الانتاج المتاحة لديها الانتاج هذه السلعة[4]، فوظيفة التجارة الخارجية في المعنى الذي تهدف اليه نظرية آدم سميث هي التغلب على ضيق السوق المحلي وايجاد المجال الحيوي لتصريف الانتاج الزائد عن حاجة الاستهلاك المحلي.[5]

---

[1]- جراهام دونكلي ترجمة مصطفى محمود، **التجارة الحرة- الأسطورة والواقع والبدائل**، المركز القومي للترجمة، 2009، ص23.

[2]- سامي عفيف حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،، ط4، 1995، ص9.

[3]- Gean-pierre Bibeau, **Introduction àLeconomie intenationale**, Gaetan Quebec, 2edition1995, p136 .

[4]- محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية،2001، ص32.

[5]- موسى مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر ،عمان، ط1 ،2001 ، ص23.

[3]-اسامة المجدوب، **العولمة الإقليمية ومستقبل العالم العربي والتجارة الدولية**، الدار المصرية، 1999 ، ص27.

و حتى يوضح أكثر قدم سميث مثالا لذلك بحيث يوجد دولتان هما انجلترا و فرنسا ينتجان المنسوجات والقمح على التوالي و ان ثمن هاتين السلعتين قبل قيام التجارة بينهما هي كما يلي :

جدول رقم01: يبين نظرية الميزة المطلقة

البلـــــــد	المنسوجـــــــات	القمـــــــح
انجلتـــــــــرا	2 جنيه للوحدة	1 جنيه للوحدة
فرنســـــــــا	4 جنيه للوحدة	1/2جنيه للوحدة

ومن هذا المثال فالميزة التي تتميز بها انجلترا هي انتاج المنسوجات اما فرنسا من خلال انتاج القمح و نتيجة قيام تبادل فائض السلعتين بين البلدين يؤدي ذلك الى اتساع سوق المنسوجات امام المنتجين الانجليز و سوق القمح امام المنتجين الفرنسيين و من خلال نظرية التكاليف المطلقة لكل سلعة فان الفائدة تعود على البلدين ومن هنا يمكن لفرنسا ان تتحصل على المنسوجات بنفقة اقل من نفقة انتاجها داخل حدودها وكذلك الحال بالنسبة لانجلترا في انتاج القمح ومن هنا فان نظرية سميث في التجارة الخارجية تفترض ان الشرط الاساسي لقيام التجارة بين البلدين هو وجود ميزة مطلقة للسلعة المعينة بالتبادل الا انه لم يجيب خلال نظريته في حالة غياب الميزة المطلقة لبلد ما لمنتجاته بالنسبة لمنافسيها وهذه حالة بلدان الدول النامية التي لا تتوفر لديها الميزة المطلقة لمنتجاتها وذلك لضعف كفاية رؤوس اموالها وصناعتها بالنسبة للبلدان المصنعة وهل في هذه الحالة سنخرج من الحياة الاقتصادية الدولية ؟[1]

الا ان نظرية ريكاردو و التي تضمنت العناصر الاساسية لهذه السؤال والتي تعرف باسم نظرية التكاليف النسبية و التي سنتعرضها فيما يلي:

2- **نظرية المزايا النسبية:**[2]

لقد وضع هذه النظرية دفيد ريكاردو عام 1817 واكملها من بعد جون استيوارت ميل ثم آخرين من المدرسة الانجليزية و رغم ان هذه النظرية قد وضعت منذ اكثر من 190 عام الا انها مازالت تثرى بالمساهمات العلمية المتتالية ومازالت تحتل مكانا بارزا في تفسير قيام التجارة الدولية .

و تقوم نظرية المزايا النسبية بتوضيح فرض مفسر يقرر ما هو سبب قيام التجارة الدولية؟

---

[2] - السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية، 2009، ط1 ، ص30.

و كما بين **ريكاردو** بان نمط التجارة الخارجية يتحدد على اساس تخصص كل دولة في انتاج السلع التي تنتجها بنفقة نسبية اقل واستيراد السلع التي تنتجها بنفقة نسبية أعلى[1]، بالاعتماد على نظرية العمل في القيمة كمعيار لتحديد قيم السلع المتبادلة دوليا .لذلك يجب على كل دولة ان تتخصص من خلال تحويل الموارد داخليا لانتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية واعتمد على عدة فرضيات أساسية هي :[2]

- سيادة المنافسة الكاملة في الاسواق داخليا و خارجيا - التوظيف الكامل لعناصرالانتاج

- الحرية التامة لعناصر الانتاج على المستوى الداخلي

- تماثل الاذواق لدى المستهلكين في الدول المختلفة اي تماثل سواء المجتمع للسلعتين

وفيما يلي يتم توضيع مساهمة ريكاردو في نظرية المزايا النسبية باعتباره اهم مساهم فيها حيث اعتمدت نظرية ريكاردوعلى الفرضيات السابقة إضافة اليها الفرضيات التي تسمى بالفرضيات التحليلية

و هي:[3]

- وجود دولتين فقط: أي أن التجارة تتم بين دولتين فقط و ذلك للتبسيط.
- وجود سلعتين فقط: أي أن كل دولة تقوم بإنتاج سلعتين فقط و ذلك للتبسيط.
- ثبات مستوى التقدم التكنولوجي – العمل العنصر الوحيد المحدد لقيمة السلع المختلفة.
- إن التبادل الدولي يتم بين الدولتين على اساس مبادلة وحدة بوحدة

وقد استخدم ريكاردو مثال الميزة النسبية في سلعتين في بلدين كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم02 : يوضح نظرية الميزة النسبية

البلـــــــــــد	عدد وحدات العمل لكل وحدة قمح	عدد وحدات العمل لكل وحدة ملابس	معدل التبادل
بريطانيا	120	100	1ملابس=1.2قمح
و.م.ا	80	90	1ملابس=0.88 قمح

[1]- سامي عفيف حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط5، 2000، ص24.

[2]- محمد سيد عابد، مرجع سابق، ص39.

[3]- رشاد العصار وآخرون- **مرجع سابق**، ص21-31.

ومن المثال السابق يمكن الاستنتاج إن و.م.ا لديها ميزة مطلقة على بريطانيا في كل من سلعتي القمح و الملابس ولكن لدى و.م.ا ميزة نسبية في إنتاج القمح أكثر من الميزة النسبية في إنتاج الملابس لهذا فان الولايات المتحدة الأمريكية تتخصص في إنتاج القمح وتستورد الملابس من بريطانيا و العكس صحيح بالنسبة لبريطانيا حيث تتخصص في انتاج الملابس و بهذه الطريقة سوف تتحقق منافع من التبادل التجاري بينهما وطبقا لنظرية الميزة النسبية للتكلفة فان التجارة الحرة بين البلدان تشجع التخصص على نطاق واسع بالإضافة إلى الفائدتين التاليتين: [1]

- تحقيق درجة عالية من تكافأ الاسعار بين البلدان نتيجة للتبادل التجاري بينهما.
- تحقيق اقصى درجة من تخصيص الموارد في العالم, وهذا من شانه تحقيق اقصى انتاج ممكن.

انتقادات النظرية:

- عدم سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا و خارجيا.
- عدم تحقق التوظف الكامل لعناصر الإنتاج .
- عدم قدرة عناصر الانتاج على التحرك بحرية كاملة على المستوى الداخلي.
- عدم تماثل الاذواق .
- افتراض النظرية حالة السكون في تحليلها. [2]

وتبقى نظرية ريكاردو رغم الانتقادات تتميز بتحليل سليم ومتماسك في التجارة الدولية بناء على المكاسب التي تنتج عن هذا التخصص

3- نظرية القيم الدولية:

قامت نظرية القيم الدولية لسد الثغرة في نظرية ريكاردو التي عجزت في تحليل الكيفية التي تحدد بها معدلات التبادل الدولي. حيث يبحث جون استوارت ميل في نظريته عن تحديد القيمة الدولية للسلع المختلفة اي تحديد معدل التبادل الفعلي وليس المحتمل الذي سيتم عنده التجارة بين دولتين وحتى يوضح ذلك اعتمد على ابراز فكرة الميزة النسبية بدلا من النفقة النسبية. حيث ريكاردو أعطى تصوره للنفقة النسبية بجعل كمية الانتاج ثابتة لاظهار الفروق في النفقة . اما جون ستيوارت ميل فهو يفرق بين حالة

---

[1]- محمد عبد العزيز، مصطفى شيحة، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة، بدون سنة ص 346.

[2]- سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، الدار المصرية، القاهرة، ط2، 1993، ص104.

التبادل الداخلي على اساس نفقة الانتاج النسبية وبصدد تحليل حالة التبادل[1] الدولي يقوم جون ستيوارت ميل بتثبيث النفقة وهي كمية العمل الداخلة في الانتاج طبقا لنظرية القيمة للعمل ليظهر بذلك الفروق في الإنتاج او في الانتاجية وبذلك تعتمد نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل كاساس لتفسير التجارة الدولية.

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية:

وجاءت تطويرا لاسهامات المدرسة الكلاسيكية وتشمل مايلي:

1- **نظرية هكشر و اولين**:

يعتبر كل من **هكشر واولين** من رواد نظرية الميزة النسبية لعوامل الانتاج حيث يندرج عملهم في الاطار العام لفرضيات النموذج الكلاسيكي، حيث يرى ان فكرة بان ندرة عوامل الانتاج شرط ضروري لاختلاف التكاليف النسبية مما يؤدي الى ظهور التبادل الدولي. وبالتالي اكدا دور الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج عام 1935، وتخلص هذه النظرية إلى ان التجارة الحرة ستقود الى الاحلال الامثل لعناصر الإنتاج بين البلدان.[2]

و قد بنى اولين و هيكشر نظريتهما للتجارة الدولية على الفرضيات التالية:

- هناك منطقتان يتم التبادل التجاري فيما بينهما.
- عوامل الانتاج لها الحرية الكاملة للانتقال داخل المنطقة الواحدة ولكن ليس لها حرية الانتقال بين المنطقتين.
- ليس هناك قيود على انتقال السلع بين المناطق.
- ليس هناك تكاليف نقل.
- التبادل الجيد للسلع هو الذي يعول عليه.
- ليس هناك فروق في نوعية عناصر الانتاج بين المنطقتين.
- يفترض ان هناك منطقة يتوافر لها التفوق في غزارة راس المال و الاخرى تتفوق في غزارة العمل.
- كل منطقة لها عملتها الورقية المستقلة.[3]

ولفهم نظرية هكشر و اولين نورد المثال التالي:

([1]) **خليل عليان عبد الرحيم، الاقتصاديات النامية في ظل منظمة العالمية للتجارة مع التطبيق على السعودية**، معهد الإدارة العامة، 2009، ص21

[2]- محمد عبد المنعم عغر، احمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1999، ص20-21.

[3]- محمد احمد السريتي، مرجع سابق، ص22.

* هكشر(1919): اقتصادي سويدي مختص في التاريخ الاقتصادي، اولين (1933): اقتصادي وسياسي سويدي حائز على جائزة نوبل.

- استراليا مثلا لديها وفرة في الاراضي الزراعية مقارنة مع الطلب المحلي عليها مما جعل سعر الاراضي الزراعية فيها منخفض مقارنة بدولة اخرى مثل بريطانيا التي لديها وفرة كبيرة في راس المال و التكنولوجيا اللازمة لصناعة الأقمشة الصوفية.[1]

مما يجعل سعر رأس المال فيها منخفض مقارنة باستراليا و عليه فان السلع التي تعتمد على الارض بكثافة (كالقمح مثلا) ستكون ارخص في استراليا مقارنة ببريطانيا في حين ان السلع التي تتطلب راس المال بكثافة كالاقمشة ستكون ارخص في بريطانيا مقارنة باستراليا.

وبالتالي فان استراليا ستصدر السلع الزراعية الى بريطانيا في حين ان بريطانيا ستصدر المنسوجات الى استراليا و التنبؤ الرئيسي لهذه النظرية ان صادرات الدولة ستشمل سلعا تستخدم بكثافة مواردها الوفيرة نسبيا في حين ان مستورداتها ستشمل سلعا تستخدم لكثافة مواردها النادرة نسبيا بالاظافة الى هذا التنبؤ فقد تنبأ هيكشر و اولين بالاثر الذي ستتركه هذه التجارة على اسعار عوامل الانتاج التي كان اختلافها اصلا سببا لقيام التجارة الدولية.

ويجب ملاحظة ان الميزة الرئيسية لهذه النظرية تكمن في قدراتها على تفسير اسباب اختلاف الميزة النسبية بين الدول.

انتقادات النظرية: من بين الانتقادات: [2]

- اهتمام النظرية بالجانب الكمي لعناصر الانتاج (الندرة والوفرة) بينما اهملت الجانب النوعي لعناصر الانتاج كما ان افتراض تجانس عوامل الانتاج في جميع البلدان افتراض غير واقعي لان هذه العوامل تختلف وتتنوع باختلاف البلدان.

- إهمال النظرية لانتقال عناصر لانتاج دوليا لان الواقع يثبت ان هناك حركة في عنصري الانتاج العمل و راس المال دوليا على النشاط الاقتصادي عامة و التبادل الخارجي خاصة.

- ليس بالضرورة ان الوفرة النسبية لعنصر من عناصر الانتاج في بلد معين يؤدي الى انتاج سلع كثيفة من هذا العنصر.

- تفترض تبادل السلع في ظل شروط المنافسة الكاملة وبالتالي إهمال الأسواق الاحتكارية. [3]

ونجد ان ليونتيف قام بتحليل هيكل التجارة الخارجية (و.م.ا سنة 1948) و المثير ان القيام بالتجارة الخارجية على اساس وفرة أو قلة عوامل الانتاج شيئ خاطئ بحيث في الظاهر تبدو و.م.ا بانها متمتعة بوفرة نسبية في راس المال الا انها في الواقع تتمتع بوفرة نسبية في العمل واعتبر ان هذه الميزة ادت بامريكا الى تصدير السلع كثيفة العمل واستيراد السلع كثيفة راس المال.

---

[1]- رشاد العصار وآخرون، **مرجع سابق**، ص30.

[2]- محمد عبد العزيز، مصطفى رشدي شيحة، **مرجع سابق** ص346.

[3]- سامي عفيف حاتم، مرجع سابق، ص68 -73.

وبهذا يكون ليونتيف اثار شكوك حول مدى صحة نظرية هكشر واولين الا ان تحليله لم يلقى القبول لانه قام على اساس افتراض خاطئ لنظرية هكشر واولين وهو ان النسب التي يحتاجها انتاج اي سلعة من عوامل الانتاج هي ثابتة بجميع البلدان او متغيرة في حدود ضعيفة للغاية كما وجهت اعتقادات ليونتيف من خلال مقارنتة الخاطئة بين معدل راس المال العمل في بعض صناعات التصدير مع نفس المعدل في بعض الصناعات المنتجة للسلع بديلة الواردات بدلا من ان يقارن بين معدل راس المال / العمل في كل من سلع التصدير و الاستراد في مكان صناعتها خارج و.م.ا .

ثالثاً: النظرية الحديثة للتجارة الخارجية.

بعد الحرب العالمية الثانية حاول بعض الاقتصاديين التوسع في نظرية التبادل الدولي في اطار العلاقات الدولية الجديدة ويرتكز هذا التحليل على الديناميكية فيها يتعلق بالتجارة الدولية ونركز من خلال هذا المبحث على تحليل كل من من ليندر Linder و فرنون vernon و جونسون Johnson.

-أ- **ليندر و التبادل الدولي**: لقد اهتم ليندر بالتجارة الخارجية في اطارها الديناميكي بحيث ركز على الوضع الاقتصادي واثاره على التبادل الدولي واعتبر ان الطلب المحلي على السلع كاحد المحددات الاساسية للصادرات و الواردات المحتملة.

أ-1 الطلب المحلي: ولقد فرق في هذا الاطار بين الدول القادرة على التكيف مع التقلبات التي يعرفها الوضع الاقتصادي لاعادة تخصيص مواردها و بين الدول التي ليس لها القدرة على التكيف وعدم قدرتها على اعادة تخصيص مواردها. ومن هنا تكون المنافع من التبادل الصالح المجموعة الاولى على حساب المجموعة الثانية ولقد طرق ليندر في تفسيره للتجارة الدولية بين تجارة المنتجات الصناعية و المنتجات الاولية حيث الاولى تتم بين دول لا توجد فيما بينها اختلافات هامة في نسب عناصر الانتاج اما الثانية تقوم بين الدول النامية و المتقدمة.

اما السلع الصناعية يرى ليندر ان هناك مجموعة من العوامل التي تحدد الصادرات و الواردات المحتملة و قد تكون مرتبطة باهمية الطلب المحلي على السلع المصدرة لهذا يعتبر ليندر ان حجم الطلب المحلي من أهم محددات الصادرات المحتملة.[1]

وهناك عدة محددات لهيكل الطلب في البلدان المختلفة كالمناخ و الدين و اللغة ويركز ليندر على اهمها و هو الدخل المتوسط ومن هنا نجد ان نظرية نسب عناصر الانتاج تكون التجارة الدولية اكبر ما تكون بين بلدان يتفاوت الدخل المتوسط فيها بدرجة كبيرة .

ا.2 أثار قيام التبادل الدولي: سبق و أن ليندر يفرق في تحليله ين نوعين من التبادل و نحاول ان نتناول في هذا الاطار اثار التبادل الدولي على النمو بالبلاد النامية من خلال وضعة لبعض الفرضيات حيث

---

(1)- محمود يونس ، **مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية**، بيروت، 1987، ص91.

* ليونتيف :1906-1980: **اقتصادي أمريكي أعماله متعلقة بالتبادل الاقتصادي**، حائز على جائزة نوبل سنة 1973

استخلص ليندر ان قيام التجارة الدولية في اقتصاد البلاد النامية يترتب عليه ارتفاع متوسط الدخل في قطاع التصدير وهذا يؤدي الى تراكم في راس المال وانخفاضه في قطاع منافسة للواردات الذي يؤدي الى تقلص العمل و راس المال وبالتالي انقراض هذا القطاع ومن هنا فان التجارة الدولية في البلاد النامية هي دعوة للكسب و يستنتج ليندر ان التجارة الدولية تؤدي الى توسيع الفجوة بين النوعين من البلدين عكس ما خلصت اليه النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسكية انها تقلص هذه الفجوة .

ب-فرنون ودورة المنتج: قام فرنون بهذا العمل سنة 1966 حيث يفترص بان التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في و.م.ا مما يسمح لها ان تكون ريادية في تطوير المنتجات الجديدة ثم تنتقل في المراحل الموالية الىبلدان اخرى وهنا يفرق بين ثلاثة مراحل لتطور المنتوج وهي: [1]

1- مرحلة الإنتاج: يبدأ تصنيع المنتوج في الو.م.ا وذلك لارتفاع مستوى الدخل وتكلفة الايدي العاملة فعدم التاكد الذي يصاحب الانتاج الجديد يجعل تسويقه في السوق المحلية والاسواق القريبة ضعيف لان تكاليفه عالية .

2- يبدأ المنتوج في التنوع حتى يصبح كل نوع يتجه الى عدة مستويات وهذا يؤدي الى زيادة الطلب عليه مما يؤدي الى انتشار تقنيات وفنون انتاجه وهنا تفضل الشركة الامريكية ان تستثمر في انتاج هذا المنتوج بالدول الصناعية ولا تتردد في استيراده اذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف النقل.

2- أما المرحلة الأخيرة يصبح المنتوج نمطيا بدرجة كبيرة والسوق الخاصة به معروفة وهنا يصبح التفكير في إقامة المشروعات في بعض الدول النامية يسبب انخفاض مستويات الاجور فيها رغم ارتفاع تكاليف معدات الصيانة وقطع الغيار.[2]

-ومن هنا نجد ان تحليل فرنون لايتفق و نظرية هيكشر –اولين اذ ان قدرة راس المال في الدول النامية اصبحت لاتؤثر على المستثمر الدولي لان عنصر راس المال في نظرية فرنون قابل للتنقل عكس اليد العاملة والبحث والتكنولوجيا.

ج- جونسون والديناميكية العامة للتبادل الدولي:[3]

جاءت هذه النظرية لتجمع بين طرح ليندر وفرنون ويعتمد جونسون في ذلك على العوامل المفسرة لهيكل التبادل التي ياخذها هيكشر واولين وكذلك سمات التحليل الحديث للنمو كعملية معممة

---

[1]- رشاد العصار، مرجع سابق، ص 36.

[2]- محمود يونس، مرجع سابق ، ص101.

[3]- محمود يونس، مرجع سابق، ص101-106.

لتراكم راس المال وحاول جونسون شرح خلق واختفاء الميزة النسبية خلال عملية التنمية من خلال ثلاث نقاط.

1- تعديل عناصر الإنتاج التي ستؤدي ادخال عوامل جديدة عاى تفسير المزايا النسبية والتعديل يكون بتوسيع راس المال (ويتم اضافة الى المواد الطبيعية –المؤهلات الانسانية)ونضيف عنصر العمل ومن هذه المزايا النسبية نجد الظروف الثقافية والاجتماعية عند طرح الفجوة التكنولوجيا والقدرة النسبية للمؤسسات على الابتكار.

2- يعتبر أن القيود على التبادل لا تاخذ على انها متغيرات خارجية لانها تؤثر على موقع وتنقل الوحدة الانتاجية الى الخارج .

3- يعتبر جونسون أن تحويل المنتجات هو العنصر الرئيسي للديناميكية لان كل تطور من شانه ان يرفع قيمة العمل وهذا الارتفاع ضروري لفهم سبب ظهور واختفاء المزايا النسبية وان الدول المتقدمة هي القادرة على ادخال الوقت وقيام بالتجديدات لانها لديها وفرة في راس المال .

ان التجديدات يمكنها ان تنقل الى الدول ذات مستوى منخفض للاجور عن طريق الاستثمار المباشر او بيع البراءات عن طريق الانتشار الحر لهذه التجديدات ماعدا ما افتقد من قيمتها التجارية .

رغم الاهمية البالغة التي يكتسبها تحليل جونسون الذي يشير الى الأهمية التي تميز التطور المعاصر وعلاقتها بالميزة النسبية والتي ينعكس وجودها في القيود المفروضة على التوازن الداخلي و الخارجي وهذه الظواهر لم تاخذها النظرية النيو كلاسيكية في الاعتبار.

إلا أن تحليله كان جزئي لانه اكتفى بالمنتوجات الصناعية فقط واعتمد على المشاهدة والملاحظات دون ان يفسر الظواهر التي تربط بينها وبين السير الاقتصادي بصفة عامة.

ومن هنا نجد أن فيارو يرى ان هذه النظريات الحديثة الثلاث تتفاعل مع بعضها البعض وليست متعارضة مع نظرية **هيكشر اولين** التي اعتمدت عليها في تحليلها دون الافتراضات المستخدمة في تفسيرها للتبادل الدولي التي لا تتوافق مع نظرية التجارة الدولية (المنتوجات الصناعية) الا بعد تعديلها لتصبح افتراضات واقعية.[1]

د -نظرية اقتصاديات الحجم: تنشأ وفورات الانتاج الكبير نتيجة انخفاض نفقات الانتاج مع توسع العمليات الانتاجية وتمثل نظرية اقتصاديات الحجم محاولة لتطوير نظرية هكشر واولين من خلال التخلي على احد الفروض النظرية الكلاسيكية وهو ثابت الغلة . كما تمتاز من حيث المنهج باعتمادها على ديناميكية التحليل الاقتصادي من خلال ادخال عنصر الزمن وتنظر الى وفورات الانتاج الكبير باعتباره احد المصادر المكتسبة لاختلاف النفقات النسبية وتعتبر هذه النظرية توافر سوق داخلي ضخم شرط اساسي

[1]- محمود يونس، التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 87.

لتصدير السلع التي يتم انتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم ومن نتائج هذه النظرية حصول التفرقة بين المنتجات تامة الصنع والنصف المصنعة.[1]

ه- **النظرية التكنولوجية**: وهي احد نظريات التجارة الخارجية التي حاولت تقديم تفسير واقعي للتبادل الدولي في مجال السلع وهي عبارة عن تحليل ديناميكي لقانون النفقات النسبية يفسر نمط التجارة بين الدول في منتجات تعتبر نتيجة مباشرة للتغيرات التكنولوجيا. اذ من المعروف ان التكنولوجيا تؤثر على نوعية السلع وجود تها وكلفة انتاجها وتنقسم هذه النظرية الى نظرية الفجوة التكنولوجية اي التقدم التكنولوجي لايحدث في البلدان بدرجات متساوية ونظرية المنتج التي تدرس مراحل تطور المنتج.[2]

رابعا: تحرير التجارة في ظل المنظمات الدولية.

كان للاضطرابات الكبيرة التي ميزت الاقتصاد الدولي مابين الحربين العالميتين كانعدام استقرار اسعار الصرف وتدهور نظام المدفوعات الدولية وما نتج عنه من تراجع في مستويات التنمية وتراجع في التجارة الدولية نتيجة اتخاذ الدول الاساليب الحمائية المتشددة مما عرقل انتعاش الاقتصاد العالمي ،كل هذه الاسباب دفعت بالمجموعة الدولية الى العمل للخروج من الوضع الاقتصادي الحرج بالتعاون فيما بينها وتجلى ذلك في ظهور مجموعة من المنظمات المالية والتجارية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي واتفاقية الجات لإعادة تنظيم المبادلات الدولية سواء فيما يتعلق بالتبادل السلعي اوفي ما يخص الموارد النقدية اللازمة لهذه الحركة.

1- **ص.ن.د ودوره في تحرير التجارة**: إنشاء الصندوق وفقا لاتفاقيات **بريتن وودز** في جويلية 1944. وأمضت على هده الاتفاقية 44 دولة واكثر مهامه اهمية هي تسيير سعر الصرف،وقد تمثلت اهداف الصندوق كما نصت عليها المادة الاولى من اتفاقية إنشائه هي: [3]

- تعزيز التعاون النقدي الدولي.
- زيادة التوسع والنمو المتوازن للتجارة الدولية.
- تحقيق قدر مناسب من الاستقرار قي أسعار الصرف.

- المساعدة على إنشاء وتنظيم متعدد الاطراف للمدفوعات الدولية المتعلقة بالمعاملات التجارية بين الاعضاء وازالة القيود المفروضة على تحويل النقد التي تعرف عن التجارة الدولية.

---

[1]- سامي عفيف حاتم، مرجع سابق، ص 198.

[2]- رمزي زكي، **ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وأثرها في البلدان النامية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1993، ص98.

[3]- فخر الدين الفقي، **الجوانب الأساسية لعلاقة صندوق النقد الدولي بالدول العربية**، بنك الكويت الصناعي، الكويت، 1996، ص11.

- تقديم المساعدة للأعضاء عن طريق جعل الموارد العامة للصندوق متاحة لاستخدامها بصفة مؤقتة بضمانات كافية ،واتاحة الفرصة امامهم لتصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات دون اللجوء الى اتخاد تدابير من شانها تقويض دعائم الاستقرار والنمو بالتجارة الدولية.

- العمل على علاج الاختلالات في موازين المدفوعات وتخفيف حدتها .وقد حرص الصندوق على التاكد من قدرة الدول الاعضاء على المحافظة في الاجل القصير على اسعار صرفها ثابتة وانه لن تجري اي عمليات لتغيير سعر الصرف من قبل اي دولة ،الا بسبب حاجة ضرورية فعلا كازالة اختلال دائم في ميزان المدفوعات.وكذلك هدف ص.ن.د هو وضع اساس نظام اسعار الصرف الثابتة بالاضافة الى اتاحة الفرص للدول لاصلاح العجز في موازين مدفوعاتها من خلال منحها قروض قصيرة وطويلة الآجل لعلاج هذا الخلل.[1]

وتحت ضغط التطورات الدولية في مجال الصرف الاجنبي تزايد دور ص.ن.د بشكل ملحوظ بداية من عقد الثمانينات ، خاصة في الدول النامية التي كانت تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها بسبب ارتفاع مديونيتها الخارجية وبداية من منتصف التسعينات لم يعد البرنامج الإصلاحي للصندوق مقتصرا على مقترحات خاصة باسعار الصرف ،بل تعدى الى كيفية تنظيم القروض وامتد فيما بعد ليشمل مقترحات خاصة بالسياسة الاقتصادية للدولة على مستوى الميزانية وتدعيم القطاع الخاص والتقليل من تدخلات الدول في النظام الاقتصادي وضبط سياسات التكييف اللازمة لكل دولة.[2]

1-2-**اثر سياسة الصندوق على تحرير التجارة الخارجية**: يعتمد ص.ن.د على تدخلاته لمساعدة الدول على اعادة التوازن لميزان مدفوعاتها وإرجاع الاستقرار لأسعار صرفها على ثلاث سياسات هي:[3]

- تخفيض سعر الصرف.
- تحرير الاستيراد من جميع القيود.
- تخفيض الإنفاق العام.
- إلغاء دعم المواد الأساسية.
- زيادة موارد الدولة عن طريق زيادة الضرائب والرسوم.

---

[1]- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الغات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،2007، ص12.

[2]- عبد الرحمان يسري، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 302.

[3]- محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر، القاهرة، 2006، ص299.

ويمكن تلخيص أهداف الصندوق النقد الدولي كما يلي: [1]

- الانفتاح على السوق العالمية بتحرير التجارة الخارجية.

- تخفيض وإعادة هيكلة النفقات.

- تحرير الأسعار ورفع القيود الداخلية عن التجارة وتشجيع الاستثمار الخاص ويستعمل من اجل تحقيق وبلوغ هذه الاهداف وسائل السياسة الاقتصادية التالية:

- تخفيض العملة.

-رفع الدعم عن الأسعار.

- ضبط الميزانية بتطوير نظام الجباية.

– الحد من المستوى الحقيقي للاجور.

- رفع القيود الادارية والكمية عن الواردات وإدخال التعريفات الجمركية.

- تهدف السياسة الخارجية المتضمنة في برامج التصحيح الهيكلي الى تخفيض حرية الحماية وتنمية قطاع

الصادرات في حين تفرض ضرورة تحرير الواردات نفسها بنفسها لتموين القطاعات الاقتصادية بالسلع الوسيطية والتجهيزات الضرورية غير المتوفرة في السوق المحلية وهكذا يتضح دور ص. ن. د في تشجيع تحرير التجارة الدولية بهذه السياسات والاجراءات.

من خلال اغتنام الدولة مزاياها وتحسين فعالية جهازها الانتاجي وتشجيع التصدير.وتمرير الصرف الاجنبي واعطاء العملة الوطنية قيمتها الحقيقية ،وكذا حثه على عقلنة نظام التعريفة الجمركية وتخفيض التقييدات الكمية وتبسيط اجراءات الدفع الخارجي.

2- البنك الدولي ودوره في تحرير التجارة:[1]

---

(1)- دبيش احمد، **دوافع وإجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر، 1997، ص84.

انشئ البنك العالمي للإنشاء والتعمير وفقا لاتفاقية **بريتون وودز** 1944 وهو مكمل لص.ن.د حيث انه يهدف الى تنمية التجارة الدولية وتمريرها واتاحة التمويل المتوسط لاجل معالجة ميزان المدفوعات، وقد كانت أغراض البنك تتلخص في:

-- تشجيع عمليات الاستثمار الخارجي التي يقوم بها الافراد والهيئات الخاصة عن طريق ضمان القروض والاستثمارات.

- العمل على نمو التجارة الدولية نموا طويل المدى والمحافظة على موازين المدفوعات المالية.

-حرية التجارة والاعتماد على قوى السوق والمنافسة.

-تشجيع القطاع الخاص والتخلص من القطاع العام عن طريق الخوصصة.[2]

-الغاء الدعم الحكومي للاسعار - تشجيع السياسات المتجهة للتصدير

- تنظيم القروض المقدمة من البنك أو المضمونة منه.[3]

ويهدف البنك في هذا الى اعادة بناء الهياكل الاقتصادية من خلال منح القروض. بالاضافة الى تقديم المشورة للدول النامية وتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص وذلك من اجل وضع برامج للتنمية وترشيد استخدام الموارد الاقتصادية والبشرية.[4]

ان دور البنك العالمي في تحرير التجارة الدولية حتى وان لم يكن واضحا لايمكن انكاره.فمن خلال عمل البنك على محاربة الاختلالات التي تعانيها اقتصاديات الدول النامية وتجاوز أزمتها وتحقيق تنميتها ويكون البنك مساهم بشكل غير مباشرة في التأثير على التجارة الدولية.

3- تحرير التجارة الخارجية في نظر منظمات دولية أخرى:[1]

---

[1]- دبيش احمد ، مرجع سابق، ص 109.

[2]- محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص299.

[3]- صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة، بيروت 1982، ص 330.

[4]- صبحي تادرس قريصة، مرجع سابق، ص 330.

3-1-اتفاقية GATT: يلتزم فيها الأطراف المتعاقدة بالامتناع عن فرض الرسوم ذات الأثر العادل للقيود الجمركية وتبادل البيانات الخاصة بالإعانات لذلك قضت الاتفاقية بعدم جواز التجاء الأطراف إلى فرض القيود غير التعريفية خاصة نظام الحصص إلا في حالة عجز ميزان المدفوعات. وان لا تكون اجراءات الاتحاد الجمركي الخارجية أعلى وأشد تقييدا.

وأسفر برنامج العمل سنة 1973 التابع لـــ GATT على نقاط اساسية تخص الدول الأقل نمو وهي.[2]

- عدم فرض الدول المتقدمة لتعريفات مميزة لصادرات البلدان النامية.
- إلغاء القيود الكمية على واردات البلدان المتقدمة.
- منع فرض رسوم على واردات الدول المتقدمة من المنتجات الصناعية.
- تقديم جداول الإلغاء وتخفيض التعريفة المفروضة.
- إعفاء المواد الأولية من القيود الجمركية.

3-2- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: انعقد في صيف سنة 1964 واوصى بما يلي:

- الامتناع عن الإغراق واتخاذ اجراءات جديدة لحماية تجارة الدول النامية وإعطائها حق الحماية الجمركية.
- العمل على فتح أسواق الدول المتقدمة بإلغاء القيود الجمركية المفروضة عليها.
- عدم فرض قيود جديدة على صادرات الدول الاقل نموا والغاء الرسوم الجمركية القائمة وعدم جواز اعانة المنتجات التي تؤثر في صادرات هذه الدول.
- التوقف عن إنتاج الالياف والمواد الصناعية البديلة التي تنافس المنتجات من صادرات البلاد النامية.
- تقديم التسهيلات الائتمانية من طرف ص.ن.د لفائدة الدول النامية.

3-3-منظمة الأغذية والزراعة: خصصت هذه المنظمة لمنافسة مجموعات السلع التي تعني الدول الآخذة في النمو وبصفة خاصة نجد مدى فاعلية الحواجز الجمركية التي تعرقل تبادلها، أي علاج المشاكل التي تقف امام تحسين الفرص لدخول هذه السلع اسواق البلاد المتقدمةـــ

---

[1]- خلاف عبد الجابر خلاف، **مرجع سابق**.ص134-166.

[2]- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص13.

ومن السياسات الاخرى لهذه الوكالة هو اعتبار موضوع الزراعة الدولية له اهمية خاصة لمحاولة تحسين فرص دخول المنتجات الزراعية للدول الآخذة في النمو الى أسواق الدول المتقدمة.

3-4- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: تطرقت الى دراسة النواحي الجمركية كحصص الاستيراد والجواجز الكمية والمشتريات الحكومية وكيفية ممارسة هذه القيود ومن سياساتها الاتصال بالحكومات مباشرة بطلب اتخاذ خطوات موحدة ومبسطة في هذا السبيل.

3-5 غرفة التجارة الدولية: درست هذه الوكالة تقريرا سنة 1969 تضمنت عرضا للقيود الكمية وتراخيص الاستيراد والتصدير والاحتكارات الحكومية، وبناءا على هذا التقرير عكفت الغرفة على إعداد دراسة سميت بـــ " برنامج تحرير التجارة العالمية " تضمن اقتراحات في هذا المجال تهدف الى تقليل آثار القيود الجمركية المفروضة من جانب الدول المتقدمة على تجارة البلدان الآخذة في النمو

المطلب الثالث: المكاسب و الاثار الايجابية والسلبية لتحرير التجارة الخارجية.

تعتبر عملية تحرير التجارة ظاهرة حديثة تترتب عنها العديد من الايجابيات والسلبيات على مستوى اقتصاد كل دولة تقوم بتطبيقها اضافة انها تحقق مكاسب ساكنة وديناميكية وهذا مانوضحه في مايلي:

أولا: المكاسب من تحرير التجارة: تحقق الدولة العديد من المكاسب حينما تحرر تجارتها الدولية ومن أهم هذه المكاسب هي:

1- المكاسب الساكنة: وتتمثل هذه المكاسب في:[1]

*تتجه التجارة الدولية من الوصول الى مستويات من الاستهلاك لم يكن بالإمكان الوصول إليها في غياب التبادل الدولي رغم عدم تغير مستوى الانتاج لدى الدول محل التجارة الدولية.

أي انه يقصد بالمكاسب الساكنة من التجارة الدولية تلك الزيادة في مستوى الاستهلاك دون تغيير مستوى الانتاج او إمكانياته وتحدث تلك الزيادة في الاستهلاك من اعادة تخصيص الموارد داخل الدول محل التبادل الدولي ومن ثم تغير نمط الانتاج وهناك نوعان من المكاسب:

- مكاسب في الاستهلاك: يعني الزيادة في مستوى ماتتيحه التجارة الدولية من سلع للدول الداخلة فيها حيث تتحول من دولة ذات اقتصاد مغلق الى دولة تتعامل مع العالم الخارجي ويتم تبادل السلع بالاسعار العالمية .

[1]- محمد محمد البنا، **مرجع سابق**، ص173-174.

- مكاسب في الانتاج: تحدث هذا نتيجة اعادة تخصيص الموارد على المستوى الدولي وتتخصص كل دولة في السلعة التي لديها فيها ميزة نسبية حيث يتم تحويل الموارد الى انتاج السلعة التي تكون فيها انتاجية عناصر الانتاج فيها اعلى نسبيا وهو مايؤدي الى زيادة حجم الناتج على المستوى الدولي.

2-المكاسب الديناميكية: يقصد بها تلك الزيادة في الرفاهية الاقتصادية التي يحققها الاقتصاد الوطني.اي تشير المكاسب الديناميكية الى العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي.

وهي تشمل مكاسب في التخصص في انتاج سلعة التي تحرز الدولة في انتاجها ميزة نسبية حيث تقوم بتشغيل مواردها الانتاجية بأكبر قدر من الكفاءة.[1]

ومكاسب بعد قيام التبادل التجاري حيث يتم التحرك من نقطة الانتاج والاستهلاك في فترة العزلة الاقتصادية الى نقطة الاستهلاك الأعلى الذي يعبر عن الكسب الناتج عن التبادل التجاري.[2]

ومن خلال هذا التخصص والتبادل التجاري تحقق الدولة العديد من المزايا اهمها:

- تبادل المواد الخام أو السلع الاستهلاكية بسلع راسمالية يؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية ومن ثم زيادة الإنتاج من مختلف السلع.

- تؤدي حرية التجارة إلى انتشار اوسع للتكنولوجيا والمعارف لان أية اختراع أو اكتشاف يحسن من الإنتاجية ويرفع من الكفاءة.

- تعمل التجارة الدولية على خلق مزيد من المنافسة وتقضي على الاحتكارات المحلية.

- تتيح حرية التجارة الدولية للمشروعات المزيد من التوسع وكبر الحجم' ممايرفع المستوى التكنولوجي في البلد.

- تسمح حرية التجارة الدولية بالحصول على مكاسب ديناميكية عن طريق توسيع الاوعية الادخارية اللازمة لتمويل الاستثمارات وعليه فان حرية التجارة تزيد من المدخرات المتاحة لتمويل الاقتصاد مما يدفع إلى تحقيق النمو.[3]

---

[1]- جون هدسون ومارك هرندر، ترجمة طه عبد الله منصور، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار المريخ، الرياض، 1987، ص174.

[2]- علي عبد الفتاح ابو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة،عمان، ط1، 2007، ص83.

[3]- آسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار omc**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2006-2007، ص76.

ثانيا-الاثار الايجابية والسلبية المترتبة عن سياسة الحرية التجارية: وهي:

أ- الاثار الايجابية: وهي عديدة اهمها:

ا-1-اثر سياسة الحرية التجارية على التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية:

إن سياسة الحرية التجارية تمكن كل دولة من الحصول على نفس كمية السلع والخدمات التي تعودت الحصول عليها قبل قيام التجارة ولكن بتكلفة اقل، او بمعنى اخر تمكن سياسة الحرية التجارية كل دولة من ان تحصل على كميات اكبر من السلع والخدمات باستخدام نفس القدر المتاح من الموارد وهذا يعني ان سياسة الحرية تؤدي الى تحول الموارد الاقتصادية من الأنشطة المنتجة للسلع البديلة للواردات او الانشطة المنتجة لسلع غير تجارية الى الأنشطة المنتجة لسلع الصادرات التي تتميز فيها الدولة نسبيا وهذا يساعد ها على تحقيق التخصص الأمثل للموارد.

ا-2- اثر سياسة الحرية التجارية على توزيع الدخل:

إن سياسة الحرية التجارية تؤدي الى اعادة توزيع الدخل في صالح اصحاب عنصر الإنتاج الوفير، ومن ناحية أخرى تقلل سياسة الحرية الفجوة القائمة بين الأجور في الدول النامية.

ا-3- اثر سياسة الحرية على كفاءة التشغيل:

سياسة الحرية تفتح باب المنافسة بين المشروعات المحلية والاجنبية الامر الذي يقضي على المشروعات الاحتكارية وبالتالي انخفاض الاسعار وزيادة كفاءة التشغيل وبالتالي زيادة حجم الإنتاج وبالتالي رفاهية المستهلك

ا-4- اثر سياسة الحرية على مستوى التشغيل:

تساعد حرية التجارة على الاستخدام الامثل للموارد الانتاجية مما يقضي على الطاقات العاطلة وفتح أسواق اخرى والوصول الى وفرات الحجم وبالتالي زيادة توسع المشروعات التي تتطلب استخدام اليد العاملة وبالتالي ارتفاع مستويات التوظيف والتشغيل.[1]

[1]- محمد احمد السريتي، مرجع سابق، ص 119.

ب- الآثار السلبية هي : يترتب عنها العديد من السلبيات أهمها: [1]

- بقاء الدول النامية منتجة ومصدرة للمواد الاولية بسبب التزام الدول النامية بتطبيق سياسة الحرية التجارية في الوقت الحاضر يجعلها تتخصص في الانتاج الاولي كالمنتجات الزراعية والمعادن والبترول دون التقدم في مجالات الصناعة والخدمات

- قتل الشركات او الصناعات الناشئة بسبب حرية التجارة التي تخلق نوعا من المنافسة الغير متكافئة وبالتالي ارتفاع معدل البطالة وارتفاع معدلات التضخم. [2]

- زيادة الفجوة بين مستويات الاجور في الدول النامية والمتقدمة وذلك نظرا للاختلاف في نوعية الصناعات المعتمدة في كل دولة- صناعات كثيفة العمل او كثيفة راس المال- وبالتالي انخفاض الاجر في الدول النامية وارتفاعها في الدول المتقدمة وعملية التوسع في الصادرات تعمل على خفض البطالة كما في الدول المتقدمة عكس الدول النامية التي هي ضعيفة في هذا الميدان وبالتالي انتشار البطالة وانخفاض الاجور.

- قد تؤدي سياسة الحرية التجارية الى تضييق نطاق السوق لان الانتاج الصناعي في الدول النامية مازال لا يقوى على غزو الاسواق. وامام المنافسة من طرف الشركات الاجنبية ستزداد الاسواق المحلية ضيقا وتزداد معدلات الطاقة العاطلة بهذه الأسواق.

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص126.

[2]-سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، مكتبة مدبولي، 2004، ص221.

خلاصة الفصل:

يعبر مفهوم السياسة التجارية عن مجموعة الإجراءات و اللوائح و التشريعات التي تطبقها الدولة في نطاق تعاملها الخارجي من اجل تحقيق أهدافها الاقتصادية في التنمية. فكل الدول ــ مهما كان توجهها الاقتصادي و درجة تنميتها ــ تتدخل في إدارة وتوجيه تجارتها الخارجية. وهذا بحجج متعددة، اقتصادية منها حماية الصناعة الناشئة، جذب رؤوس الأموال الأجنبية، معالجة البطالة وحجة السياسة التجارية الاستراتيجي، وغير اقتصادية كحجة الدفاع و الأمن، المحافظة على الطابع الوطني، والحجج الأخلاقية والدينية. وتستعمل لذلك الأساليب السعرية كالرسوم الجمركية، و الكمية كالحصص ، و الإدارية كتراخيص الاستيراد والمعايير التقنية، الصحية و البيئية. ويمكن قياس درجة و مدى هذا التدخل من خلال السياسات والأساليب المتبعة في إدارة قطاع التجارة الخارجية، فتكون السياسة التجارية أكثر انفتاحا وشفافية كلما اعتمدت على الرسوم الجمركية. بينما تتصف بالحمائية كلما اعتمدت الأساليب الكمية كالحصص و التراخيص في تنظيم هذا القطاع الحساس.

يختلف اثر السياسة التجارية الاقتصاديات الوطنية باختلاف الوسائل و الأساليب المطبقة في تنظيم وإدارة قطاع التجارة الخارجية. فكل أسلوب من أساليب التدخل له أثاره على الجوانب الاقتصادية المراد إصلاحها لإحداث التغيير اللازم في مسار السياسة الاقتصادية. لقد ارتبطت الدعوة إلى تحرير التجارة على المستوى الدولي بالمنافع التي تنجم عن التخصص و تقسيم العمل، ومنافع المنافسة و التقدم التقني المرتبط بها. كما ارتبطت بالمنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي و منظمة الجات. ومع تزايد دور هذه المنظمات في الاقتصاد الدولي و خاصة صندوق النقد الدولي و الجات ثم المنظمة العالمية للتجارة أدى إلى التأثير على السياسات التجارية للدول النامية منها، خاصة تلك المطبقة لمختلف برامج التعديل الهيكلي والطامحة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ينطلق تحرير التجارة من نطاق ضيق في شكل اتفاقات ثنائية ثم تتوسع لتشمل دولا أخرى، ثم تتوسع إلى مناطق للتبادل الحر ثم اتحادات جمركية لتصل إلى أعلى مراحلها الاتحاد الاقتصادي. ونظرا للتغيرات الحاصلة في نهاية القرن بظهور المنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الاقتصادية وبروز الازمة المالية العالمية، فقد تميز الاقتصاد الدولي الحديث و السياسات التجارية بجنوح الدول إلى تحرير التجارة فيما بينها في إطار التكتلات الإقليمية والجهوية.

الفصـــل الثاني

الإطـــار النظري للتصدير

في الفكر الاقتصادي

تمهيـــــد:

اعتبر التصدير منذ زمن طويل – قبل أكثر من أربعة قرون - من القضايا الأساسية التي أولتها الدول أهمية كبيرة، و ذلك بالنظر إلى الدور الذي كان يلعبه في جلب الثورة و إمكانية بذلك تلبية حاجياتها الضرورية من الدول الأخرى دون يكون هناك إفقار في الموارد الداخلية لهذه الدول.

ومنه برزت أولى الأفكار التي تدعوا إلى الاهتمام بهذا النشاط من طرف المركنتيون خاصة منهم الصناعيون، فاحتلت تنمية القدرات التصديرية مكانة كبيرة في حيز اهتماماتهم اعتبروه واجبا وطنيا يتطلب على الدولة تسخير كل الجهود المتاحة في سبيل الرفع من مستواه و إزالة كل العوائق التي تقف في طريق تطوره و تقدمه.

ومع التطور الكبير الذي أحدثته الثورة الصناعية بداية من القرن الثامن، ظهر مفهوم جديد في مجال التجارة الدولية وهو مفهوم التخصص الدولي الذي تدعم بمجموعة من الأفكار و النظريات تنادي بضرورة تحرير التجارة الخارجية و قيام كل بلد بتصدير السلع التي يمتلك فيهاميزة اكبر من غيره و استيراد باقي المنتجات التي يحتاجها مستفيدا بذلك من مزايا تقسيم العمل الدولي حسب النظرية الكلاسيكية، ولكن هل حقيقة تستفيد كل الدول في يومنا هذا بنفس الطريقة من مزايا تقسيم العمل الدولي؟ إن الجواب على هذا السؤال يدفعنا إلى الحديث عن خصائص كل المنتجات المصدرة و المنتجات المستوردة من طرف هذه الدول.

فالدول التي تتمتع بهيكل تصديري يميل إلى التنوع و ارتفاع في القيمة المضافة للمنتجات التي تشكله هي نفسها الدول التي تستفيد أكثر من التخصص الدولي.

و بالنظر إلى الدور الذي تلعبه المؤسسات بصفة عامة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة في الرفع من المستوى التصديري للدول و كذا دورها في تنمية القيمة المضافة في المنتجات المصدرة، تولي العديد من الدول اهتماما كبيرا لهذه المؤسسات و أصبحت جزءا لا يتجزأ من أي إستراتيجية وطنية لتنمية الصادرات.خاصة في الدول النامية ولنا تجارب دولية في هذا المجال

و سنتناول في هذا الفصل الإطار النظري للتصدير في **المبحث الأول** ثم إستراتيجية التصدير وإجراءات تنميته في **المبحث الثاني**، أما **المبحث الثالث** فسنتطرق فيه إلى الإمكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية الذي نركز فيه على أهم السياسات التنموية المتبعة من طرف الدول النامية في مجال تنمية عملية التصدير. وتجارب بعضها في هذا المجال

المبحث الأول: ماهية التصدير.

يعتبر التصدير منذ زمن طويل من القضايا الأساسية التي أولتها الدول أهمية كبيرة وذلك بالنظر الى الدور الذي كان يلعبه في جلب الثروة حيث برزت أهم أفكار التجاريين في هذا المجال ثم تلتها مدارس متعددة أعطت له أهمية كبيرة على غرار المدرسة الكلاسيكية التي هي الأخرى قدمت عدة إسهامات للسعي وراء تطوير نشاط التصدير في العالم باتخاذ عدة سياسات واستراتيجيات تناسب واقع وإمكانيات الدول وهذا ماعملت به العديد من الدول النامية من خلال تجاربها بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلال الميزة النسبية المحلية.

المطلب الأول: مفهوم التصدير و أهميته وأهدافه:

لعملية التصدير أهمية وأهداف مختلفة في سياسات الدول الراغبة في تحقيق التنمية الاقتصادية مما جعله يحض بدراسات العديد من المفكرين الاقتصاديين مما أدى إلى كثرة تعار يفه نذكر أبرزها:

1- مفهوم التصدير:

يمكن توضيح مفهوم التصدير من خلال ما يلي:

"هي تلك العمليات إلي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون والغير المقيمين في البلد[1]. وبصيغة أخرى تمثل الصادرات انفتاحا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل البلد الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في دخل البلاد ولذا تصنف الصادرات ضمن عوامل الإضافة أي التي تضيف قوة جديدة إلى تيار الإنفاق الكلي. عن طريق اثر المضاعف".[2]

2- أهمية التصدير: يمثل نشاط التصدير أهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول وهو احد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية. فلمدة طويلة من الزمن اعتبره أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة . كما اعتبر طريقة ناجعة لجمع اكبر قدر ممكن من العملة الصعبة . فأهميته كذلك مرتبط بحجم الإنتاج الذي كلما زاد اضطرت مختلف المؤسسات والشركات إلى مضاعفة الإنتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق.[3]

والجدير بالذكر إن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبه تغيرات في أنماط الاستهلاك التكنولوجي وهذا مابين العلاقة التبادلية والمتداخلة بين معدل نمو الصادرات ومعدل

---

(1) - KADA AKACEM, **comptabilities, nationale**, opu, ALGER, 1990, p138.

(2)- محمد يونس، مرجع سابق، ص11.

(3)- نعيمي فوزي، **التجارة الدولية**، دروس في قانون الأعمال الدولي، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص67.

نمو الدخل ولهذا يجب إن تعتبر الصادرات وتنميتها في الدول النامية من بين الأهداف الأساسية لهاته الدول. [1]

3- أهداف التصدير: [2]

1- **الأهداف المرتبطة بالإستراتجية التجارية وهي**:

- تجاوز السوق الوطنية المشبعة – توزيع جغرافي للمخاطر – التكيف مع المنافسة
- التواجد في السوق الدولية

2- **الأهداف المرتبطة بالجانب المالي:هي** :

- الزيادة في رقم الأعمال – رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية.
- رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة- تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي للمؤسسة.

3**الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج:**

- تحسين قدرات الانتاج بالمؤسسة- استغلال الامتيازات المتوفرة-
- خفض الكلفة الانتاجية – رفع من جهود البحث والتطوير

المطلب الثاني: أهم نظريات التصدير:

نتطرق فيه إلى أهم النظريات التي أسهمت في تطوير عملية التصدير بالبدء بالنظرية التجارية ثم الكلاسيكية وأخيرا النظرية الحديثة وذلك كما يلي:

1- سياسة التصدير عند التجاريين: أكد التجاريون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة للأمة هي التجارة الخارجية كما دعوا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية وذلك بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ورأو أن التجارة الخارجية تجلب اكبر قدر من المنافع للدولة وتحد من الأضرار والخسائر وذلك بتحقيق ميزان تجاري موجب من خلال تقليل الواردات وتنمية الصادرات. وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في انتعاش الصادرات وتقييد الواردات من الخارج. ولابد من تحقيق فائض مستمر في الصادرات لتعزيز القدرة الشرائية. [3]

---

[1]- محمد عبد المنعم عغر واحمد مصطفى فريد، **مرجع سابق**، ص98.

[2]- ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998 ، ص 43.

[3]- وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الباحث، عدد 2002/1 ، ج ورقلة، ص6.

و بذلك وجد التجاريون في التجارة الخارجية بصفة عامة و التصدير بصفة خاصة ، أداة فعالة لزيادة الثروة، فقد نادى التجاريون بوجوب تدخل الدولة عن طريق سياسة حمائية في مجال الاستيراد و سياسة التصنيع واسعة، و كذا تشجيع إقامة صناعات موجهة قصد تكثيف عمليات التصدير.[1]

و تتبلور سياسة التصدير حسب التجاريين في تشجيع الصادرات من السلع المصنوعة بكافة الوسائل الممكنة و العمل على اكتساب أسواق خارجية جديدة بدعم من الدولة ، و قد تحققت هذه السياسة في كل من فرنسا و انجلترا على الخصوص . فقامت فرنسا بتشجيع الصناعة فزاد الإنتاج و انتشر البيع في الأسواق الخارجية عن طريق سياسة الوزير كولبير الذي اتبع نظام حماية جمركية ــ و تشجيع الصناعة الوطنية.

بينما انجلترا اعتمدت بشكل خاص على التوسع الاقتصادي في التجارة الخارجية واتخذت تدابير أخرى. كقوانين الملاحة، إعفاء البضائع المصدرة من الضرائب. وزيادة الضرائب الجمركية على السلع المستوردة من العالم الخارجي.[2]

ورغم الانتقادات الموجهة للتجاريين في تلك الفترة، إلا أنها ظلت دروسا يقتدى بها في العديد من الدول.

2- الصادرات في الفكر الكلاسيكي:

حسب نظرية حرية التبادل، تعتبر التجارة الخارجية بصفة عامة، والتصدير بصفة خاصة، عامل لتحقيق الرفاهية الجماعية مع العلم أن أنصار حرية التبادل يعارضون بصفة كلية أراء النظرية التجارية.وحسب آدم سميث فإن تقسيم العمل يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تملك فيها ميزة نسبية، ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها بينها وبين دول أخرى.

لقد ثار التساؤل عما سيكون عليه الحال، إذا كان هناك دولة محرومة من كل ميزة مطلقة. في إنتاج أي سلعة ما إذا ما قورنت بالدول الأخرى. هل تأخذ مثل هذه الدولة بسياسة الاكتفاء الذاتي وتحرم التجارة بينها وبين الدول الأخرى؟ أم انه يتعين عليها الدخول إلى معترك الحياة الاقتصادية الدولية؟

الواقع أن تحليل آدم سميث لم يجب على هذا التساؤل. فأجاب ريكاردو في نظريته المعروفة باسم نظرية التكاليف النسبية و تتلخص على انه إذا سادت حرية التجارة، فان كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتج في الخارج بتكلفة منخفضة نسبيا أي يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية. وذهب تحليل ريكاردو إلى ابعد من ذلك بحيث أوضح أن ظروف الإنتاج حتى لو كانت في صالح دولة معينة

---

[1]- محمد الناشد، **مرجع سابق**، ص16.

[2]- توفيق سعيد بيضور، **الاقتصاد السياسي الحديث**، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط3، 1994، ص33.

بالنسبة لجميع السلع محل الدراسة فان كل دولة في هذه الحالة سوف تتخصص في إنتاج سلعة ذات نسبة اكبر أو ذات مساوئ نسبية اقل. [1]

و لقد توقف ريكاردو عند هذا الحد من التحليل ليتابعه جون استيوارت ميل في 1848 في قانون القيم الدولية بحيث يعتبر أن في أي دولة تتوقف قيمة السلعة الأجنبية على قيمة المنتجات المحلية التي تمت مبادلتها في مقابلها.

و توصل إلى أن كل الأطراف تستفيد من التجارة، لكن الدول الفقيرة الأكثر استفادة لإنتاجها المواد الأولية التي ستصبح محل طلب كثيف على المستوى الدولي.

ظلت هذه النظرية في محلها حتى 1919 أين جاء كل من هكشرو اولين بفرضيات أكثر توسعا. حيث حاولت هذه النظرية بالإجابة على السؤالين: لماذا تختلف النفقات النسبية بين الدول؟ فأجابت هذه النظرية عن طريق نظرية« وفرة عناصر الإنتاج» و الثانية « تعادل أسعار عناصر الإنتاج» فبالنسبة لنظرية وفرة عناصر الإنتاج فإنها تنص على تخصص كل دولة في إنتاج و تبادل السلع التي تتطلب بدرجة كبيرة عناصر الإنتاج المتوفرة لديها، و تستورد المنتجات التي يحتاج إنتاجها إلى عنصر الإنتاج النادر معنى ذلك أن الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل تقوم بتصدير السلع الكثيفة في عنصر العمل و استيراد السلع الكثيفة في عنصر رأس المال.[2]

أما بالنسبة للنظرية الثانية **« نظرية التعادل»** فتنص على أن التجارة الدولية تؤدي إلى تعادل العوائد النسبية و المطلقة لعناصر الإنتاج المتجانسة بين دول العالم، معنى ذلك أن حرية التجارة الدولية تنوب عن حرية حركة عناصر الإنتاج في إحداث تعادل على المستوى العالمي.[3]

و تعتبر الدراسة التي أجراها ليونتيف في 1953 دعما للنموذج عوائد تلك العناصر المتجانسة على المستوى العالمي. و هذا بالرغم من توصلها لنتائج توضح إن و. م .أ مصدرة أساسا للسلع كثيفة العمل ومستوردة للسلع كثيفة رأس المال. وتفسير ذلك هو أن إنتاجية العمل في و. م .ا الامريكية أعلى من إنتاجية الدول الأوربية .

3- الصادرات في الفكر الحديث: ظهر عدد من الاقتصاديين يحملون وجهة نظر مغايرة ازاء دور الصادرات منهم MYRDAL.NURKS.MARX. حيث أشار ماركس الى إستحالة قيام التجارة الخارجية بدور انمائي للدول النامية في ظل سيطرة الدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية. بينما يرى ميردل ان التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين ، ويرى أيضا ان الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية

---

[1]- محمد عبد العزيز واحمد فريد مصطفى، **مرجع سابق**، ص04.

[2]- عادل احمد حشيش، ومجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، بيروت، الدار الجامعية، 1999 ص124-125.

[3]- محمد سيد عابد، **مرجع سابق**، ص130

تعمل على تعزيز مقام الدول المتقدمة , ويرى ا ن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، وبالتالي يشير ميرال إلى إن التجارة الخارجية لن تؤدي إلى الركود الاقتصادي ، أما نوركس فانه يرى أن التجارة الخارجية أداة لزيادة النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاءة وضرب مثالا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا واستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين.

كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب من طرف الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجية على مواد التصدير سلعة غير مواتية ،وإزاء ذلك بين تشاؤمه بقيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية وذلك نتيجة عراقيل في أسواق الدول المتقدمة، هذا مايجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة.[1]

الآثار المضاعفة للصادرات :

تعمل الصادرات من السلع و الخدمات المنتجة في الدولة، على خلق مداخيل للاقتصاد الوطني وبالتالي تعتبر ملئها مثل الاستثمار و كذا النفقات العامة ذات اثر مضاعف على النشاط الاقتصادي .

و لتبيان هذه الآثار تقوم بتحليل بعض العلاقات في بلد ما لا تربطه أي علاقة مع الخارج و بإهمالنا لنفقاته العامة، يتحقق التوازن في هذا البلد تحت شكل علاقة مزدوجة تكتب كما يلي:[2]

$$y = c + i \rightarrow (1)$$
$$y = c + s \rightarrow (2)$$

مع العلم أن:

Y: الناتج المحلي الخام ـــ c : الاستهلاك النهائي ـــ i: الاستثمـــــار ـــ s: الادخـــــــار.

بتطابق المعادلتين (1) و (2) نجد: $s = i \rightarrow (3)$

و إذا قمنا بفتح الاقتصاد على العالم الخارجي، تصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$y + m = c + i + x \rightarrow (4)$$

مع العلم أن m: الواردات ـــ x: الصادرات.

بما أن $y = c + s$ تكون المعادلة (4) كما يلي: $c + s + m = c + i + x \rightarrow (5)$

وباختزال c نجد:

$$s + m = i + x \rightarrow (6)$$

---

[1]- وصاف سعيدي، **مرجع سابق**، ص8.

[2] - Bernard Bernier, **Initiation à la macroéconomique**،paris,7 édition,1998, p168.

تبين المعادلة (6) أن للواردات آثار مماثلة مع الادخار، فهي لا تخلق مداخيل في الاقتصاد الوطني لكن في باقي دول العالم، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تحدث الصادرات نفس الأثر بالنسبة للاستثمار فهي تخلق مداخيل في الاقتصاد الوطني.

وبهذا تكون قد بينا أن للصادرات آثار مضاعفة مماثلة لتلك التي يحدثها الاستثمار

و بتعظيم المساواة رقم (6) نجد :

$$d\,s + d\,m = d\,i + d\,x \rightarrow (7)$$

بتقسيم طرفي المعادلة على (dy) $\frac{ds+dm}{dy} = \frac{di+dx}{dy}$. ويمكن كتابة هذه المعالة على النحو التالي:

$$dy = (di + dx)\frac{dy}{ds+dm}$$

ثم نجد

$$dy = (di+dx)\frac{i}{\frac{ds}{dy}} \quad (8)$$

بحيث أن : $\frac{ds}{dy}$، $\frac{\mathrm{dm}}{\mathrm{dy}}$ تمثل الميل الحدي للاستيراد و الادخار على التوالي.

وعليه تصبح المعادلة (8) على الشكل التالي: $dy = (di + dx)\frac{1}{s+m}$ (9)

و لعزل اثر الصادرات على الناتج المحلي الخام (PIB) نفرض أن : O=DI أي [1]

$$dy = dx\frac{1}{s+m} \quad (10)$$

ومنه: $\frac{dy}{dx} = \frac{1}{s+m}$ (11)

العلاقة $\frac{1}{s+m}$ هو مضاعف التجارة الدولية و يبين أن كل زيادة في حجم الصادرات سوف تؤدي إلى زيادة اكبر في حجم (PIB) ، و يكون اثر المضاعف كبيرا إذا كانت الميولات الحدية للادخار و للاستيراد ضعيفة.

المطلب الثالث: دوافع التصدير وملامح نجاحه:

نتطرق في هذا المطلب إلى أهم الدوافع المشجعة على التصدير والملامح التي تبين مدى نجاح عملية التصدير في أي دولة.

ا- دوافع التصدير: يمكن تلخيصها فيما يلي: [2]

---

[1]- Bernard Bernier,op,cit,p168.

[2]- توفيق محمد عبد المحسن، **التسويق وتدعيم القدرة التنافسية للتصدير**، القاهرة، دار النهضة العربية،1997، ص376.

*عجز السوق المحلية عن تحقيق هدف النمو المتواصل .أي أن إيجاد قطاع تصديري يمكن أن يشكل النواة الإستراتيجية لتنمية اشمل

*يعتبر التصدير مخرج لما تعاني منه بعض المؤسسات من فائض طاقتها الإنتاجية.

*نمو الطلب في السوق الأجنبي وكذا ضعف التنافسية فيه، وهو عامل مهم لاقتحام السوق الخارجية وهناك دوافع أخرى نابعة من داخل المؤسسة منها: [1]

***عوامل تجارية:** تتمثل في تشبع السوق، ركود السوق، موسمية السوق.تخصص المؤسسة.

* **عوامل مالية:** تتمثل في البحث عن غلة الحجم واسترجاع الاستثمارات من خلال التوسع في المبيعات. وتخفيض تكاليف الإنتاج وتخفيض الخطر من خلال التدويل والتواجد في عدة أسواق دولية.

***عوامل بيئية:** تتمثل في طلب تلقائي من الزبائن الأجانب وتغير المحيط الدولي نتيجة إزالة القيود وكذلك رغبة المسير في تدويل المؤسسة لامتلاكه الخبرة وحبه على تحمل المخاطر.

*يمنح الدفاع عن جود المؤسسة ومواجهة المنافسة الأجنبية حيث المؤسسات تخشى من فقدان الأسواق الخارجية التي تتعامل معها فهي تسعى دوما للاحتفاظ على هذه الأسواق عن طريق التصدير

*عالمية الطلب على منتوجات المؤسسة وبالتالي تقوم المؤسسة بتلبية هذه الطلبات في الوقت المناسب

ب- **أهم ملامح النجاح في تنمية الصادرات**[2]: قبل ذكرها نبرز أهم عوامل نجاح عملية التصدير:[3]

-الموارد المتاحة والجاهزة لنجاح عملية التصدير- طرق ومنهجية التسويق

- التزام الإدارة الواضح بعملية التصدير- متطلبات جودة السلعة. أما ملامح النجاح فهي :

*مدى التطور الفعلي للهيكل السلعي والخدمات المصدرة ليحقق هذا التطور قدر اكبر من التنوع.

*مدى التنويع الفعلي في نطاق الأسواق الخارجية، و بالتالي مدى تقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الرئيسية التقليدية مع ما يصاحب هذا الاعتماد من ضغوط اقتصادية و سياسية.

*مدى القدرة على تحقيق زيادة مطردة في حصيلة الصادرات من سلع و خدمات تقليدية و جديدة دون أن يترتب على ذلك زيادة في التكلفة وخاصة بالنسبة لعوامل الإنتاج النادرة نسبيا.

*مدى استقرار و انتظام و التصدير إلى مختلف الأسواق الخارجية مما يدعم الموقف التنافسي في تلك الأسواق ليساعد على زيادة حصتها منها.

---

[1]- لعلاوي عمر، **تشخيص التصدير بالمؤسسة وتحليل البيئة الخارجية ودورها في تحديد إستراتيجية غزو الأســواق،** الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي، **المنظمة العربية للتنمية الإدارية،** تونس2007 ص150.

[2]- فؤاد مصطفى محمود، **التصدير والاستيراد علميا وعمليا،** دار النهضة العربية، القاهرة، ط3 ،1993، ص219.

[3]- محمد بن دليم القحطاني، **كيف يمكن التعرف على مدى جاهزية المؤسسات العربية لتصدير منتجاتها إلى الأسواق** العالمية، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي، المنعقد في تونس2007، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص139.

بالنظر لما تقدم، فان البلد مجبر على التصدير بواسطة تنمية وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير خاصة في الظرف الراهن الذي يتميز بتداول كثيف للنشاطات الإنتاجية وكذا تفاقم حدة المنافسة الدولية التي خلفتها الشركات المتعددة الجنسيات.

المبحث الثاني: إستراتيجية التصدير و إجراءات تنميته في الجزائر

حاولت العديد من الدول وخاصة منها الجزائر تطوير عملية التصدير بغية تنمية الاقتصاد الوطني وعملت بذلك على تدعيم نشاط المؤسسات المصدرة عن طريق اتخاذ إجراءات متعددة لبلوغ هذا الهدف ولنا في ذلك تجارب بعض الدول النامية.

المطلب الأول: إستراتيجية التصدير: [1]

يقصد بالإستراتيجية النمط أو الأسلوب الذي تلزمه السلطات في تحريك مجالات التنمية الاقتصادية عن طريق رسم الخطوط العريضة للسياسة الإنمائية في الانتقال للاقتصاد الوطني من حالة الركود إلى حالة النمو ويجب تحديد:

أولاً: برنامج الصادرات كما يلي:

1- تحليل موقف الصادرات: و ذلك بان يتم إجراء تحليل كامل للموقف التصديري لكل قطاع ولكل صناعة، و بالتالي تعطي الإمكانيات التصديرية، وكذلك تحديد الإمكانيات الاستثمارية في المصانع الجديدة التي يمكن أن تخصص جزءا من إنتاجها لغرض التصدير، كذلك يجب دراسة الأسواق الخارجية.

2- تحديد الأولويات السلعية: تقوم الإستراتيجية على الاختيار والانتقاء وغالبا ما تتضمن اختيار عدد محدود من الصناعات الغير التقليدية لإنتاجها قصد التصدير، و يكون ذلك من خلال إعطاء أولوية مطلقة للتصنيع الذي يكون بمثابة القاطرة التي تجذب وراءها الزراعة و النقل وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني.

3- تحديد الأولويات الجغرافية: يتطلب هذا ضرورة إعداد البحوث التسويقية لوضع أولويات جغرافية **للصادرات في ضوء الأولويات السلعية، ويجب أن يأخذ الإنتاج أذواق الأسواق الخارجية كما يجب تحليل كل سوق من هذه الأسواق من ناحية اتجاهات** الطلب والمنافسة والرسوم الجمركية والقيود الغير الجمركية وأسعار الصرف الأجنبي، ومنافذ التوزيع.

4- الأنشطة والخدمات التصديرية: ويتمثل في حوافز غير مباشرة مثل الضريبية، ومباشرة مثل الحوافز المالية(الدعم) وكذلك عملية تمويل الصادرات من خلال توفير موارد مالية كافية لأغراض التصدير وتكون بأسعار فائدة و شروط تفضيلية مدعومة و مدروسة من طرف البنوك. [2]

---

(1)- (2). بوكزاطة سليم، المنظمة العالمية للتجارة والإمكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة،جامعة الجزائر2002/2001، ص22.

ثانياً: الإستراتيجية الدولية: تعتمد على التشخيص الداخلي والخارجي لتصبح أمام المؤسسة خيارات إستراتيجية وهذا من خلال التقريب بين أهداف تدويل المؤسسة وتحليل المنافسة والبيئة المستقبلية. والإستراتيجية الدولية تعتمد اساسا على تحليل البيئة الخارجية لتحيد الفرص الدولية من ناحية حاجيات المستهلكين وكذلك تحديد عوامل النجاح الرئيسية لقسم السوق المختار، أما التحليل الداخلي يسمح بالوقوف على كفاءات وموارد المؤسسة، ومن الخيارات الإستراتيجية التي يمكن للمؤسسة إتباعها هي:

ا- **التخصص:** تتمثل هذه الإستراتيجية في تركيز جهود المؤسسة على سوق معين أو منتج محدد باستعمال ميزة التكلفة آو ميزة جودة المنتج.

ب- **النمو بالتنويع:** أي دخول المؤسسة إلى السوق بمنتجات جديدة من خلال اعتماد التنويع المركز لجذب مجموعات جدد من المستهلكين آو توسيع السوق، آو التنويع المختلط الذي يهدف إلى تقليل من المخاطر ويعتمد على تقديم منتجات جديدة تتطلب موارد مالية وبشرية معتبرة.[1]

المطلب الثاني: إجراءات تنمية التصدير: اعتمدت الجزائر عدة إجراءات لترقية الصادرات خارج المحروقات متعلقة بسعر الصرف، تمويل الصادرات، إجراءات جبائية و جمركية و يتم شرحها كما يلي وعموما الحكومة مطالبة بـــ:

- وضع البرامج والسياسات الخاصة بالتصدير.
- تقديم المشورة الاقتصادية والفنية الخاصة بإنتاج وتسويق المنتجات ا لمصدرة.
- تقديم المساعدات المالية – توفير الإطار التشريعي والقانوني.

كل هذا للوصول إلى مستوى جيد من المنتجات من خلال الخدمات لزيادة الصادرات.[2]

أ- هيكل حوافز التصدير خارج النفط في الجزائر: تتمثل في:

1- سياسة سعر الصرف: قامت السلطات الاقتصادية العمومية بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية في أفريا 1994 مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع و الخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة طلب سعرية.

واقر مثلا البنك المركزي تخفيض ثالث في يناير سنة 2003 بقيمة 5 %وأدى هذا التخفيض إلى غلاء المواد المستوردة و ارتفاع تكاليف الإنتاج الفلاحي والصناعي وبالتالي أدى إلى تدمير القدرة الشرائية للمستهلك.[3]

2- تامين و ضمان الصادرات: فبعدما كانت تتم عن طريق شركات تامين غير متخصصة تم إنشاء نظام جديد لتامين و ضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لتامين وضمان الصادرات

---

[1] - لعلاوي عمر، **مرجع سابق**، ص165.

[2] - محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ط2،1997، ص228.

[3] - وصاف سعيدي، مرجع سابق، ص 11.

CAGEX، حيث يتم بموجب هذا النظام تامين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية و اكتشاف أسواق جديدة.

3- تمويل الصادرات: ويتم من خلال:

-تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير أو إنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين.

-تم إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الصادرات FSPE، بمقتضى قانون المالية لسنة 1996 يقوم بمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية. و تفعيلا أكثر لدور هذا الصندوق صدر قرار وزاري مشترك رقم 10 في 26 مارس 2000 عدد شروط الاستفادة من مساعدة شروط الدولة انطلاقا من هذا الصندوق، و إعفاء عمليات التصدير من الرسوم على رقم الأعمال و الضرائب المباشرة .....الخ

4-الإجراءات الجمركية:[1] إن للنظام الجمركي دور مهم وفعال من حيث المساهمة في التأثير على الصادرات و تنشيطها. ولمزيد من ترقية الصادرات و استقطاب الاستثمارات الأجنبية و بالتالي المهام الجمركية يجب أن تستجيب للآفاق الاقتصادية واما وظائف النظام الجمركي هي :

وظيفـــــــة التخزين ،ــ وظيفة الاستعمال، وظيفة التمـــويل

اما أنواع الأنظمة الجمركية المعتمدة في الجزائر هي: نظام التصدير النهائي و نظام التصدير المؤقت .

5-الإطار الضريبي والجبائي: يتم منح التخفيضات الضريبية على دخول السلع التصديرية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج وبالتالي تمتع سلع هذه المؤسسات بالميزة التنافسية في الأسواق الدولية.

6-الإطار العقاري: في إطار تحسين استغلال العقار الصناعي قامت الدولة بتهيئة المناطق الصناعية مزودة بالوسائل اللازمة لتجسيد المشاريع وإنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.[2]

7-الإطار المصرفي المنظم لعملية التصدير [3]: ويشمل الأحكام التالية وهي:

- الأحكام المنظمة للتجارة الخارجية رقم95-07 الصادرفي1995/12/23 وقانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر في 14 افريل 1990 المتعلقة بالمنتوجات الخاصة بالتصدير

- قانون رقم 91-13 الصادر في 14اوت 1994 وقانون 92-04 الصادر في 22 مارس 1992 الخاص بمراقبة المبادلات التجارية. وإجبارية التوطين المصرفي.

---

[1]- زكي رمزي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1989 ، ص186 – 190.

[2]- عبود زرقين، **تعزيز الصناعات ص،وم، في السياسة الصناعية الجزائرية**، مجلة الاقتصاد، العدد01/17،ج الجزائر، 2008، ص240.

[3]- الجريدة الرسمية رقم 93 بتاريخ 1996/07/10.

-إجبارية دخول الأموال إلى الوطن حسب القانون 91-13 بتاريخ 14-08-1991 وقرار البنك رقم 09-92 بتاريخ 1992/11/26 حيث يجب أن يرفق كل تصدير دخول الأموال.

-الرقابة على الصرف وحركة الأموال والعقوبات حسب القانون رقم 96-22 سنة 1996.

-اصدر بنك الجزائر قانون في بداية سنة 2011 يتمم القانون رقم07-01 المؤرخ في2007 المتضمن القواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج وعلى الحسابات بالعملة الصعبة. الإجراء الأول يتمثل في تمديد اجل تحويل إيرادات الصادرات من 120 يوم إلى 180 يوم. وكذلك الإجراء الثاني الخاص بنسبة تحويل مداخيل الصادرات خارج المحروقات والمواد المنجمية فعليا من 20 الى40 من حصة إيرادات التصدير مما يعطي الحق في تسجيل المصدر في الحساب بالعملة الصعبة.

8-الإطار القانوني[1]: صدر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 2001/12/12 ويعتبر منعرج حاسم في تاريخ هذا القطاع الذي حدد فيه آليات وأدوات ترقيتها ودعمها

9-الإطار المعلوماتي: حسب المرسوم التنفيذي رقم 05/09 المؤرخ في 2009/01/04 المؤسس لبنك معلومات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لزيادة المصداقية وانسجام المعطيات وضمان التنسيق والنجاعة.

10-الإطار التجاري واللوجيستي: يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تجد طريقها للأسواق الخارجية بواسطة ثلاث قنوات من خلال وسطاء كمراكز التجارة ومراكز الصادرات. أو الاندماج مع المؤسسات الكبيرة. حيث تقوم بعض الدول بتقديم المساعدة لهذه المؤسسات المصدرة في مجال نقل وتوزيع السلعة المراد تصديرها بتحمل الدولة لنسبة من مصاريف النقل والتوزيع والمشاركة في المعارض الدولية قد تتعدى 50% من التكلفة الكلية للنقل والتوزيع مثل ما هو معمول به بالجزائر منذ 1997.

إجراءات أخرى: [2]

- إنشاء شهادة المصدر لبعض المنتجات حماية لسمعة الإنتاج الوطني في الخارج بعد التلاعب الملاحظ في عملية التصدير إلى الأسواق الدولية.

- إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات مهمته القيام برسم الإستراتيجية الكلية لتنمية الصادرات الوطنية ومتابعة تنفيذها.

- الدعوة إلى إنشاء الشركات التجارية المتخصصة في التصدير بهدف مساعدة المؤسسات ص ، و ، م .

[1] - عبود زرقين، مرجع سابق، ص242.

[2] - وصاف سعيدي، مرجع سابق، ص12.

- إنشاء ملف وطني للمصدرين على مستوى الديوان الوطني لتنمية التجارة الخارجية مهمته إحصاء جميع المتعاملين المصدرين .
- إنشاء مستودع للتصدير على مستوى الجمارك.
- إنشاء ممثلين تجاريين على مستوى بعض سفاراتنا بالخارج بالتعريف بالمنتوج الوطني.
- تنظيم تجارة المقايضة على مستوى الحدود الجنوبية مع الدول المجاورة في بعض السلع.
- عصرنة إدارة الجمارك على مستوى آليات العمل لتسهيل الإجراءات الجمركية للمؤسسات العاملة في التصدير.
- إصدار الجزائر لقانون توجيهي حول ترقية المؤ سسات الصغيرة والمتوسطة يكون مرجعا لبرامج و تدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات.

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصادرات.

أ- مفهوم التصدير و أهميته بالنسبة للمؤسسة:

لم يصبح التصدير ضرورة على المستوى الوطني فحسب، و إنما أيضا ضرورة لبقاء المؤسسة واستمرارها.

فمنذ بداية سنوات الخمسينات، دخل العالم مرحلة تسودها منافسة دولية شرسة و شهد تطورات مذهلة في حجم المبادلات التجارية، و الأمر لا يتعلق فقط بمبادلة البضائع، و إنما أيضا برؤوس الأموال و التكنولوجيا، وذلك لتنمية التجارة الخارجية و هذا لبلوغ أهدافها و تحفيزها على تدويل نشاطاتها. [1]

وتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها: « وحدة تقوم بإنتاج السلع والخدمات وتشغل. من1-250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار دج وتستوفي معايير الاستقلالية». [2]

حيث اخذ المشرع الجزائري نفس التعريف المطبق في الاتحاد الأوربي.

كما يعتبر التصدير ابسط طريقة يستطيع بها المنتج الدخول إلى سوق أجنبية و هنا يمكن التفرقة بين مستويات التصديرــ التصدير العرضي: حيث تقوم المؤسسة ببيع منتجاتها الفائضة من وقت إلى آخر لبعض المشترين الممثلين لمؤسسات أجنبية، أما المستوى الثاني فهو التصدير الايجابي: حيث تقوم المؤسسة بالتوسع في أنشطتها التصديرية لأسواق مختلفة و التعامل مع أكثر من عميل. [3]

ب- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

---

[1]- Philippe moati, **hetrogenetie des entreprises et échange internationale**, paris , économica 1992,p 72.

[2]- موسي رحماني، **المؤسسات ص و م بين القيادة المتميزة والريادة المنشودة**، مجلة البحوث، عدد 2009/08،جامعة الوادي، ص147،

[3]- توفيق محمد عبد المحسن، **مرجع سابق**، ص61.

تلعب هذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري والاقتصاديات المتقدمة دورا هاما وتقاس أهميتها بمؤشرات عديدة منها نسبة مساهمتها في الاقتصاد الوطني في الميادين التالية:

- ضمن العمالة الموظفة- ضمن العدد الإجمالي للمؤسسات- ضمن التركيب التكاملي للنسيج الصناعي
- ضمن الناتج المحلي الإجمالي – ضمن القيمة المضافة المتحققة.[1]

وتعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية من حيث دورها في توفير فرص العمل الجديدة وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة وزيادة التكامل بين الأنشطة الاقتصادية بالنظر إلى سهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها تتميز بقدرة هائلة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب العمل وخلق الثروة عن طريق تشجيع الاستثمار وروح المخاطر بالتصدير إلى الأسواق الأجنبية.[2]

و لقد التزمت العديد من الحكومات و الوكالات المتخصصة في تنمية هذه المؤسسات و مؤسسات التمويل المتخصصة منذ زمن بعيد بتقديم المساعدة لتأسيس هذه المؤسسات و دعم نموها و تنميتها لتقوم بعملية التصدير. ويشمل مجال المساعدات مثل التكوين و تنمية القدرات التنظيمية، ودراسة جدوى ما قبل الاستثمار، والتسهيلات المالية، و تسهيلات الإمداد بالمواد الأولية.

ج - العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تنمية الصادرات: [3]

يمكن لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تجد طريقها لأسواق الصادرات من خلال ثلاث قنوات:

-صادرات مباشرة.

-صادرات غير مباشرة من خلال وسطاء.

-الاندماج المادي بواسطة المصنعين الكبار.

و بينما تتمتع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل ظروف معينة ببعض مزايا المرونة، نجد انه تعاني من عدة عراقيل للوصول إلى أسواق التصدير. لهذا الغرض بادرت العديد من الدول إلى إنشاء وكالات لترقية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقدم الدعم و المساعدة وهي وكالات تابعة

---

[1]- صالح صالحي، **أساليب تنمية المؤسسات ص وم في الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصادية عـــدد 2004/03،جامعـــة سطيف، ص25.

[2] - عماري جمعي، **التسويق الصناعي كمدخل استراتيجي وتنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع تطبيـــق على م، ص،وم**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات فـــي الدول العربية، جامعة الشلف، نوفمبر، 2010، ص7.

[3]- جميل جمعان، **التصدير في المنشآت الصغيرة و المتوسطة في الـــدول الناميـــة**، مجلـــة اقتصـــادية،ع 21، 2000، ص21.

للدولة مثل الدواوين الوطنية لترقية الصادرات، غرف التجارة الوطنية دوائر التجارة و الشركات التجارية الخاصة.

و تساهم هذه الوكالات بقسط كبير في إنجاح عملية التصدير.

و تتوفر العديد من الدول على خبرات طويلة و ناجحة في إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة و تنفيذ إستراتيجية لتنمية تلك المؤسسات و أيضا في دفع التوسع الإنتاجي و تشمل على عدة عناصر تتعلق بوضع السياسة، و توفير المناخ الملائم ومساندة البنية الأساسية المؤسسية و توصيل المشورة و الخدمات إلى المجموعة أو الوحدة المستهدفة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يمكن تلخيص هذه الخطوات كما يلي:

الشكل رقم01/ يبين العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات.[1]

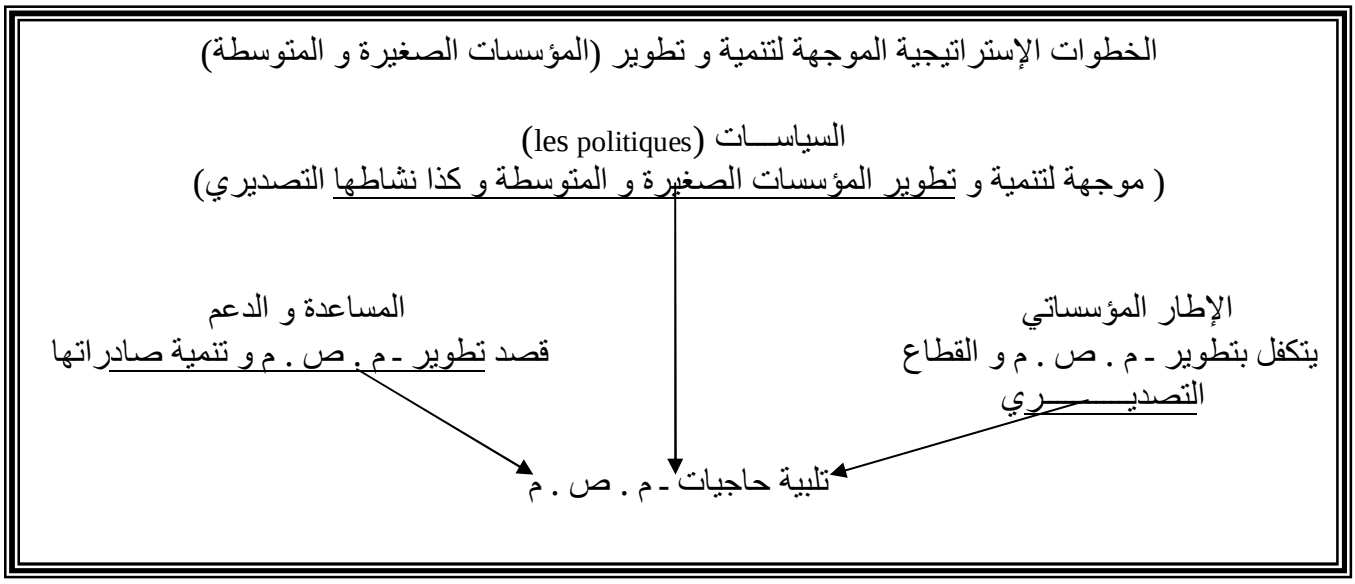

المصدر: مذكرة بوكزاطة سليم.مرجع سابق .ص33

حسب الشكل أعلاه، علينا معرفة في البداية إلى أي مدى تأخذ السياسات التنموية الحكومية في الحسبان تطوير (م . ص . م) وبصفة خاصة ما يتعلق بصادراتها. بعد ذلك يتم تحليل الإطار المؤسساتي لتنمية

(م . ص . م) و علاقته بالصادرات

د -دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات:يتجسد هذا الدور من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.وفي تعبئة المدخرات الوطنية لصالح المشاريع الاستثمارية المحلية ودعم القيمة

[1] بوكزاطة سليم، مرجع سابق.ص32

المضافة وبالتالي تحسين الميزان التجاري عن طريق المساهمة في خفض الواردات وزيادة الصادرات إذ تسهم الصناعات الصغيرة في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في عديد من الدول النامية. وقد أثبتت تجارب هاته الدول التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية. باعتبار تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى. ولقد أجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي عن طريق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية.

وتبقى زيادة الصادرات السلعية الصناعية بشكل خاص لا غنى عنه لتعزيز الدخل القومي والأمن العربي لان دخل البترول لن يستمر طويلا من منظور استراتيجي، كما أن الدول المستهلكة للطاقة مستمرة في دراسات لتحديد انسب بدائل لتوليد الطاقة بخلاف البترول والغاز، هذا فضلا عن أهدافها واستراتيجياتها المستمرة لخفض أسعار البترول وصعوبة مهمة منظمة الأوبك في منع انخفاض سعر البترول أو دعمها في مثل هذه الظروف، زد على ذلك ما تفرضه دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية من ضريبة على وارداتها من البترول تحت مسميات مثل الطاقة وضريبة الكربون هذا إلى جانب مشكلات الصادرات الزراعية العربية من حيث اتهامها باستخدام المبيدات وانخفاض جودة الفرز والترتيب والتعبئة والتغليف والتبيين فضلا عن اتهامها بتشغيل الأطفال، حيث تعاني مجمل الاقتصاديات العربية من غلبة الواردات على الصادرات خارج المحروقات ومن عجز نسبي في الميزان التجاري،حيث تقدر التجارة البينية العربية 8 % وبالتالي لابد من منهج متكامل لتنمية الصادرات العربية والجزائرية خصوصا وترتكز على:

- السياسات الحكومية:تخص التنسيق بين المصالح، تعزيز الدعم السياسي ،زيادة الحوافز الاستثمارية، إبرام الاتفاقيات الدولية، تشجيع القطاع الخاص، تكليف مكاتب التمثيل التجاري.

- الإدارة في شركاتنا:تتطلب تدعيم التوجه التسويقي.زيادة الطاقة الإنتاجية من اجل التصدير، الجودة الشاملة. اعتماد مدخل التخطيط الاستراتيجي التسويقي، اعتماد مدخل تقسيم السوق.التدريب والتكوين.

- تدعيم غرف التجارة والصناعة:عن طريق إنشاء لجان آو غرف مشتركة بين رجال الأعمال المحليين والأجانب. بالتنسيق مع الجهود والاتصالات الديبلوماسية[1].

ه - تجارب الدول النامية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

نتحدث عن التجارب الميدانية لبعض الدول في إطار اهتمامها وإعطائها الأولية القصوى للمؤسسات الصغير و المتوسطة، و كيفية بناء اقتصادها و تحقيق التشغيل عن طريق هذه المؤسسات في بلادنا.

([1])- احمـــد ســـيد مصـــطفى، **إســـتراتيجية تصـــديرية عربيـــة، كيـــف؟** ، ملتقـــى التســـويق فـــي الـــوطن العربـــي ، .الشارقة.16.15.أكتوبر، 2002، ص146-150.

فنحاول إذن استخلاص تجارب الغير و محاولة إسقاطها على حالة الجزائر لعلها تكون تجربة رائدة للخروج من أزمة البطالة الحادة التي تمر بها الجزائر، فنحاول في هذا المطلب سرد تجارب بعض الدول النامية

و محاولة إعطاء الحلول لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

1-**تجربة كوريا**: واجهت كوريا مشاكل كبيرة عام 1979 وذلك بسبب الاختلالات الهيكلية الاقتصادية والتي نشأت عن التوسع الكبير في الاستثمار في الصناعات الثقيلة و الصناعات الكمياوية خلال الفترة 1973 – 1979، و لكن زادت حدتها نتيجة الارتفاع في أسعار البترول عام 1979 وقد قامت الحكومة الكورية بإصلاحات هيكلية أهمها:- تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي-حل المشاكل المالية المتصاعدة في الصناعات الرئيسية- ووضع سياسة صناعية جديدة

وقد ترتب على السياسات الاقتصادية و الصناعية المتبعة خلال السبعينات ازدياد معدل التضخم و انخفاض العملة المحلية ، انخفاض معدل تشغيل الطاقة الإنتاجية في قطاع الصناعات الثقيلة و انخفاض معدل نمو الصادرات، و قد أعطت الحكومة الجديدة أولوية في علاج المشاكل الاقتصادية الكلية و قد استعانت بقروض الإصلاح الهيكلي المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي و البنك الدولي وتم تخفيض قيمة العملة و تقليل القروض المقدمة إلى الصناعات الثقيلة و زيادة القروض المقدمة إلى المؤسسات الصغير و المتوسطة. [1]

فقامت هذه الأخيرة بالدور الفعال في الاقتصاد الكوري فحققت كوريا بعدها التوازنات الاقتصادية و القضاء على مشكل البطالة و لعلها اليوم تعتبر من الدول القوية اقتصاديا في مجال الصادرات و يعود الفضل في ذلك إلى الدور الكبير الذي لعبته المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2-تجربة تايوان: على الرغم من أن نمط تطور الصناعة في تايوان بصفة عامة كان مشابه لنظيره في كوريا إلا أن هناك اختلافات هامة بين البلدين في هذا المجال و منها:

- الحكومة تملك نصيبا من المشروعات الصناعية.
- ازدياد الأهمية النسبية للمشروعات ص و م الحجم في قطاع الصناعات التحويلية.

و بعد هذه السياسة تحولت تايوان من بلد مستورد إلى قوة اقتصادية تغزو الأسواق العالمية بصادراتها.

ومن الجدير بالذكر أن الصناعة في تايوان تتميز تقليديا بمجموعة من نقاط القوة و هي

- مرونة الجهاز الإنتاجي و الذي يرجع بدوره إلى عاملين رئيسيين و هما:
- صغر حجم المشروع الصناعي- الانفتاح على الأسواق الخارجية.
- مرونة اليد العاملة اي سرعة تغيير ساعات العمل و عدد العاملين لكي يتماشى مع ظروف السوق.

[1]- محمد محروس إسماعيل، **مرجع سابق**، ص88.

و بصفة عامة صغر حجم المؤسسات التايوانية و قوة التحكم فيها ساهم مساهمة قوية في تقوية اقتصاد هذه الدولة و غزوها للأسواق العالمية مما أدى إلى ازدياد صادراتها وبالتالي استثماراتها و كل هذا أدى حتما إلى تحقيق التشغيل في تايوان و خفض معدلات البطالة إلى مستويات قياسية.

3-**تجربة سنغافورة:** في البداية كانت إستراتيجية التصنيع الموجهة نحو التصدير ترتكز على التكنولوجيا المكثفة لاستخدام اليد العاملة في صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة و تجميع أجهزة التلفزيون و كلها صناعات صغيرة و متوسطة، و قد استمر الحال على هذا الوضع حتى تم الوصول إلى مستوى العمالة الكاملة في النصف الثاني من السبعينات و بدأت ظهور مشاكل ندرة اليد العاملة واتجاه الأجور نحو الارتفاع. بسبب ارتفاع الطلب على القوة العاملة من طرف المؤسسات وقلة العرض من طرف العمال[1]

المبحث الثالث: الإمكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية

اعتمدت الدول النامية على تنمية صادراتها باعتمادها عدة سياسات و استراتيجيات تتوافق مع قدراتها و إمكانياتها المادية و المالية و الطبيعية للوصول إلى إقامة اقتصاد تصديري يستغل خصائص هذه الدول حيث كان هيكل الصادرات لهاته الدول يتكون من المواد الاولية فقط مما حتم عليها العمل على تنمية القدرات التصديرية بانتاج منتجات اخرة تأخذ مميزات هاته الدول بعين الاعتبار .

المطلب الأول: خصائص اقتصاديات الدول النامية:

لقد قام هيكل العلاقات الدولية كثمرة تاريخية لعملية واحدة هي تطور النظام الرأسمالي العالمي حيث ولد التقدم في جانب و التخلف في جانب آخر، وذلك أن التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل قد أقام هيكلا من العلاقات الاستعمارية[2]، علاقات غير متكافئة وفي ظل هذه الظروف جعل خصائص اقتصاديات الدول النامية في كل القطاعات ضعيفة وتشمل خصائص في المجال الصناعي والزراعي والخدماتي والتجارة الخاصة بقطاع الصادرات وهي كما يلي:

1- خصائص الصناعة في الدول النامية: تتسم الصناعة في الدول النامية بما يلي: [3]

- ضعف السوق المحلي.
- ضعف الصادرات الصناعية.
- ضعف الكفاءات الفنية المدربة.
- ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي.
- انخفاض القيمة المضافة للصناعات.
- انخفاض نسبة التوظيف في الصناعة .

---

[1]- محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص 100.

[1] - فؤاد مرسي، **مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر**، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1980 ، ص 123.

[2]- خليل عليان عبد الرحيم، **مرجع سابق**، ص76.

- تنويع الممارسات الاحتكارية في الصناعة.
- ضعف التمويل المحلي للصناعة.
- هيكل الصناعة يعتمد على الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

2-خصائص الزراعة:

- الزراعة تلعب الدور الأكبر في الاقتصاديات النامية.
- يوظف القطاع الزراعي النسبة الكبرى من العمالة في الاقتصاديات النامية.
- انخفاض الأجور في القطاع الزراعي.
- انخفاض الإنتاجية في القطاع الزراعي.
- انخفاض القيمة المضافة للزراعة في الدول النامية.
- انخفاض مستوى دعم القطاع الزراعي في الاقتصاديات النامية.
- عدم استقرار أسعار المنتجات الزراعية للدول النامية.
- ندرة مصادر التمويل للزراعة في الدول النامية.
- انخفاض نسبة الأراضي القابلة للزراعة في معظم الدول النامية.
- تفتت ملكية الأراضي الزراعية إلى وحدات صغيرة في الدول النامية.
- معاناة الزراعة من الزحف الصحراوي و ظاهرة التصحر.
- تعاني معظم الدول النامية من مشكلة توفير الأمن الغذائي.
- ضعف استغلال الثروات السمكية في البلدان النامية .

3-خصائص التجارة:[1]

- معظم السلع المصدرة في الدول النامية مواد أولية خام و سلع زراعية.
- عجز الميزان التجاري من سمات القطاع التجاري نتيجة لزيادة المستوردات على الصادرات.
- هيكل المستوردات في معظم الدول يعتمد على استيراد السلع الرأسمالية لأغراض التنمية.
- تفرض معظم الدول النامية رسوما جمركية عالية على مستورداتها لأغراض الحماية المحلية.
- انخفاض نسبة التجارة البينية بين الدول النامية لتشابه اقتصادياتها و ضعف التكنولوجيا.
- شروط التجارة الخارجية لغير صالح الدول النامية نتيجة ارتفاع أسعارا لسلع الصناعية المستوردة.
- تفتقر معظم الدول النامية إلى مصادر التمويل والاحتياطات الكافية لترويج صادراتها و سداد مستورداتها.
- عجز تمويل التجارة الخارجية يزيد من مديونية الدول النامية.

---

[1]- خليل عليان عبد الرحيم، مرجع سابق، ص84-87.

4- خصائص قطاع الخدمات:

يتصف قطاع الخدمات في الدول النامية بما يلي:

- تخضع الخدمات في الدول النامية لعوامل الطلب والعرض شأنها في ذلك شأن السلع. وهناك سوق خدمات في الدول النامية في الأسواق .
- معظم الخدمات في الدول النامية تستغل محليا، و القليل منها يصدر للخارج كالخدمات الاستثمارية المالية.
- غياب التنظيم القانوني لقطاع الخدمات في معظم الدول النامية و ترك الأمر لتعليمات النقابات.
- يعاني قطاع الخدمات مشكلة عدم وجود سياسات وقواعد تحكم التسعيرة لكل خدمة . مما يخلق الفوضى في سوق الخدمات.
- يجتذب قطاع الخدمات عمالة غير نظامية، وهي عمالة غير مسجلة رسميا و لا تقوم بدفع الضرائب.
- سهولة الدخول للقطاع في الدول النامية من قبل العاملين مقارنة بالقطاعات الأخرى بسبب عدم الحاجة إلى رأسمال كبير عند التأسيس.
- يعاني قطاع الخدمات تدنيا في نوعية الخدمات لعدم وجود معايير صارمة للجودة و كذلك يعاني القطاع مشكلة عدم توافر ضمانات كافية على حسن جودة الأداء للخدمة المقدمة.[1]

إلا أن العلاقات الدولية ظلت تتدهور عام بعد عام، وفي عام 1975 تدهورت شروط التبادل الدولي للبلدان النامية ــ ما عدا البلدان النفطية ــ، تدهورا حادا قدر بحوالي 9 % مقارنة بالعام السابق لها، أما العجز التجاري فقد بلغ 11 مليار دولار عام 1973 ثم وصل إلى 18 مليار دولار عام 1974، ومن المؤكد أن ثلثي $\frac{3}{2}$ هذا العجز يرجع إلى سوء شروط التبادل، أما الثلث الباقي فيعود إلى انهيار حجم الصادرات نتيجة انخفاض الطلب على المواد الأولية من قبل الدول المتقدمة.[2]

في ظل هذه الظروف تفاقمت ظاهرة عدم التكافؤ بشكل كبير نتيجة انفجار الأزمة الاقتصادية الدولية، مما أدى إلى وضع المزيد من التعقيبات أمام نمو تجارة البلدان النامية و عرقلة عملية التنمية و التصنيع بها.

ومما لاشك فيه أن أهم المشاكل التي تواجهها تجارة الدول النامية هي مشكلة زيادة الإنتاج الاقتصادي[3] و الذي يتأتى إلا عن طريق حسن استغلال و استخدام الموارد الطبيعية والموارد البشرية ،

---

[1]- خليل عليان عبد الرحيم، مرجع سابق، ص89.

[2]- فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص 112.

[3]- فؤاد محمد الصقار، **جغرافيا التجارة الدولية**، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر، ط3، 1997، ص 207 – 208.

و هو ما يؤدي إلى زيادة الفرق بين العرض و الطلب، و إيجاد فائض للتصدير و بالتالي يتحسن مستوى المعيشة فيها ثم أنها تصدر سلعا قليلة، و معنى ذلك ارتباط نجاحها على العوامل الطبيعية و البشرية، وأسعار هذه السلع في الأسواق الخارجية، هو عامل هام في رخاء الدول، فهبوط سعرها مثلا يؤثر على تجارة هذه الدول، ومثل هذا التذبذب أو الانخفاض يلاحظ بصورة اكبر في الخدمات التي لا يمكن أن تحل محلها الخامات الصناعية كالألياف و المطاط و الأسمدة، ثم إن زيادة الإنتاج الزراعي من هذه المنتجات و انتشارها في كثير من الدول النامية من شأنه أن يسبب خفضا للأسعار في الأسواق العالمية، كما أن أسلوب الحماية المتبعة من طرف بعض الدول المتقدمة لبعض منتجاتها المنافسة يؤدي إلى منع وصول السلع المنتجة للدول النامية [1]، و هذا التذبذب يؤثر أيضا في ميزان مدفوعاتها و في دخل الدولة، و خاصة تلك التي تكون الضرائب جزءا كبيرا من دخلها. و كحل لمشكلة تجارة الدول النامية فعليها القيام بما يلي:[2]

أ- تنويع الإنتاج و خلق مصادر جديدة للصادرات.

ب- الاهتمام بالتصنيع حتى يقل الاعتماد على تصدير الخامات.

ج-إيجاد نوع من التعاون بين الدول المصدرة في السلع المشابهة.

د- تشجيع التعاون الاقتصادي الإقليمي و خلق منظمات اقتصادية.

المطلب الثاني: الإستراتيجية التنموية المتبعة في ظل التجارة الخارجية للدول النامية:

ينبغي أن تهدف السياسات التنموية إلى تجنب اقتصاد الدول النامية قدر الإمكان أخطار المؤثرات الخارجية من جهة، وتحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي على مدى الطويل من جهة أخرى. و على هذا الأساس نميز بين إستراتيجيتين تنمويتين أساسيتين هما: إحلال الواردات و تنمية الصادرات

ا: إستراتيجية إحلال الواردات:

تهدف إستراتيجية إحلال الواردات إلى تنمية السوق المحلي حيث تهدف إلى ضمان تنمية متوازنة أين يصبح الإنتاج الوطني يلبي تدريجيا الطلب الداخلي ويعوض الواردات وتتناقص التبعية للخارج ويتعزز توازن ميزان المدفوعات[3] وهذا بإقامة نسيج صناعي يمكنها من تلبية الحاجات الوطنية دون اللجوء إلى الأسواق العالمية، ويتم الإحلال عن طريق خلق السوق المحلي وخلق الحماية الكافية لهذه الصناعة مستخدمين في ذلك أما التعريفة الجمركية أو قيود الاستيراد الأخرى.[4]

---

[1]- محمد زكي شافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة، ص 227.

[2]- فؤاد محمد الصقار، مرجع سابق، ص209.

[3] - J,Brasseul, **Introduction à l'économie de développement**, armond colin, paris,1989, p144.

[4]- جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة، الجزائر، 2000، ص44.

- وترتبط إستراتيجية إحلال الواردات ارتباطا وثيقا بمشكلة توفير النقد الأجنبي الذي تسعى الدول المتخلفة إلى حسن استخدامه وفقا لأولويات معينة حتى تضمن لها تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي لان إحلال الواردات من شانه مساعدتها على حل المشكلة توفير هذا النقد نتيجة الاستغناء عن استيراد بعض هذه المنتجات من الخارج بإنتاجها محليا، فهذا راجع إلى كون.[1]

- أن إتباع سياسة إحلال الواردات قد تتطلب من الدولة استيراد العديد من المواد الأولية، النصف مصنعة التي تعتمد الصناعة الناشئة على توفرها مما يؤدي إلى زيادة استخدام الفكر الأجنبي المتوفر لديها.

- يترتب عن إحلال الواردات زيادة الدخل الفردي الذي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي.

لهذا نجد اعتماد سياسة إحلال الواردات خاصة في الدول النامية يرجع إلى العديد من الأسباب أهمها:

- قبول التصنيع كسياسة اقتصادية في معظم الدول المتخلفة سمح بتبنيها كإستراتيجية تنموية.

- تلاؤم أو تماشي سياسة إحلال الواردات مع الأهداف السياسية التي تسعى إلى تحقيق أقصى استغلال ممكن بالقضاء على التبعية الاقتصادية للخارج.

- يؤدي إتباع هذه السياسة الى خلق طاقة صناعية تساهم في حل العديد من المشاكل البطالة خاصة سياسة إحلال الواردات يقع على عاتق طبقات معينة نتيجة ارتفاع الضرائب الجمركية التي يستفيد منها أصحاب الطبقات القادرة.[2]

- بالرغم من تعدد المزايا التي قد تعود على الاقتصاد الوطني نتيجة إتباعه لإستراتيجية إحلال الواردات و التقليل من اعتماد على الخارج في استيراد العديد من المنتجات التي يمكن السوق المحلي إنتاجها.

إلا أن هذه السياسة لا تخلوا من مساوئ يمكننا تلخيصها فيما يلي: [3]

1- تؤدي سياسة إحلال الواردات إلى تدخل الدولة في عمليات التجارة، و بالتالي التقليل من فرصها عن طريق وضع قيود تعرقل حركتها.

2- تؤدي سياسة إحلال الواردات إلى وجود تحيز غير مبني على أسس اقتصادية في معظم الأحيان من جانب الدولة إلى القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي ، و هذا بدوره يؤدي إلى سوء توزيع و استخدام الموارد الاقتصادية على مختلف القطاعات بالشكل الذي لا يؤدي إلى تحقيق أقصى فائدة ممكنة منها.

نظرا لهذه العيوب، ترى الإدارة الاقتصادية في تشجيع الصادرات،و تنميتها، الحل الأخر المتوفر لديها بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة حصيلتها و الوفاء بما قد يتطلبه للاستيراد من النقد الأجنبي

---

[1] - مصطفى رشدي شيحة، **المعاملات الاقتصادية الدولية**، مرجع سابق، ص 97.

[2] - مصطفى عز العرب، **مرجع سابق**، ص 169.

[3] - مصطفى عز العرب وبتصرف، مرجع سابق، ص 113.

ب – إستراتيجية تشجيع الصادرات:[1]

وجد المفكر النيوكلاسيكي في هذه السياسة خطوة أساسية نحو النمو الاقتصادي و بديلا جيدا لسياسة إحلال الواردات و تعظيمها لفكرة المزايا النسبية التي تقوم عليها التجارة الدولية، تشجع النيوكلاسيك هذه الإستراتيجية المتمثلة في تعويض الصادرات التقليدية بصادرات جديدة بالتخصص حسب المزايا النسبية المتوفرة. ففي بادئ الأمر يستفيد البلد من هذه اليد العاملة الرخيصة لتصدير منتجات ذو قيمة مضافة ضعيفة (مثل المنسوجات)، ثم يبدأ البلد بالتنويع في الفروع و التوجه نحو إنتاج مواد ذو قيمة مضافة اكبر.

تلجأ الدولة في إتباعها هذه السياسة إلى تشجيع الصادرات، وذلك بالتأثير على كميتها و قيمتها بالشكل الذي يسمح بمواجهة المنافسة الأجنبية بالأسواق العالمية ، متبعة في ذلك مختلف الوسائل و الطرق لتحقيق ذلك و التي من أهمها تقديم الإعانات و الإعفاءات من الضرائب الجمركية و الغير الجمركية فقامت الكثير من الدول من إتباع هذه السياسة خاصة بعد فشل سياسة إحلال الواردات في تحقيق الأهداف المرجوة منها

بوضع إستراتيجية لتنمية الصادرات لتكون دافعا للنمو الاقتصادي، حيث يتم ذلك عن طريق تشجيع و إقامة صناعات تصديرية تتمتع فيها هذه الدول بالمزايا النسبية الدولية، و اختراق السوق الدولية، وما لذلك من اثر ايجابي على ميزان المدفوعات والاستفادة من الفائض لاستيراد الحاجات الضرورية.

ولقد حاولت الدول التي اتبعت هذه السياسة أن تستفيد بتطبيق بعض مظاهر اقتصاديات السوق وخاصة تحرير الاقتصاد والتجارة، باعتبار أن هذه الحرية تنمي الصادرات من خلال المنافسة الدولية فتوسعت الدول المطبقة لذلك في إجراءات تحرير التجارة و الاقتصاد و ما يكمله مع فرض قيود بسيطة من اجل تشجيع الصادرات وتمثلت في:

- تعديل سعر الصرف حتى يكون أكثر واقعية (سعر صرف مرن)، و في بعض الأحيان ثم تطبيق سعر صرف اقل من قيمته لتشجيع الصادرات و تخفيض الأسعار في الأسواق الدولية.

- تقديم تسهيلات ائتمانية للتصدير و تسهيل عمليات التمويل، إضافة إلى تقديم الإعانات ودعم المؤسسات التي تقوم بالتصدير.

- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لإقامة صناعات في البلاد.لما لذلك من فوائد للبلد المستقبل من حيث دخول رؤوس الأموال والاستفادة من التكنولوجيا و إنتاج سلع منافسة، الأمر الذي يزيد من القدرة التصديرية.

---

[1]- عادل أحمد حشيش و الآخرون، **مرجع سابق**، ص 216.

- إقامة المناطق الحرة لكي تتوطن فيها الشركات الأجنبية .
- تتجه الموارد الناجمة عن هذه السياسة إلى تنمية القطاعات الأكثر فعالية وكفاءة في المنافسة، حتى يمكن الاستفادة من مزايا الإنتاج، كما يجب الاهتمام بالإنتاجية وإدخال التكنولوجيا الحديثة دون إهمال الاستثمار في رأس المال البشري.

ج - أسباب اختيار سياسة تشجيع الصادرات على سياسة إحلال الواردات:

نظرا لعيوب سياسة إحلال الواردات التي ذكرناها، يمكن إرجاع أسباب اختيار سياسة تشجيع الصادرات إلى عدة أسباب نذكر منها:

- الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير الذي وجد إعانات و دعما حتى زادت قوته التنافسية، و بالتالي إمكانية التصدير بتكاليف اقل و بأسعار منافسة في الأسواق العالمية على عكس سياسة إحلال الواردات التي يتميز إنتاجها بارتفاع تكاليف بصفة مستمرة.
- إن زيادة و تشجيع الصادرات يعد مؤشر حسن لميزان المدفوعات للوضعية الاقتصادية ، و ذلك يسهل من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية داخل البلد.
- إن سياسة تشجيع الصادرات تكون أكثر كفاءة في الاستخدام لتحقيق أقصى إنتاجية ممكنة على أساس أنها صناعات أو إنتاج قائم فعلا، بعكس سياسة إحلال الواردات التي تتطلب وجود قاعدة صناعية لتنفيذه وذلك لا يتوفر بالشكل المطلوب خصوصا في الدول النامية.

في حالة فائض في الإنتاج، يمكن تصديره في سياسة تشجيع الصادرات على عكس سياسة إحلال الواردات التي تسعى إلى سد حاجة السوق الداخلية خاصة.[1]

لا تستجيب سياسة إحلال الواردات كثيرا لتغير أسعارها بسبب الجمود المحلي و عدم مرونة الموارد الموظفة في غالبية الدول النامية، وعدم استقرار العرض أو تغيره بسبب الأحوال الجوية و غيرها من أسباب، و بسبب التقلبات الكبيرة في أسعار الصادرات، فان إيرادات الدول النامية من الصادرات المحتملة تختلف أهميتها من سنة لأخرى، فعندما ترتفع إيرادات الصادرات يزيد المصدرين من إنتاجهم الاستهلاكي و الاستثماري و الائتماني، و تتضخم هذه الآثار و تنتقل إلى سائر قطاعات الاقتصاد من خلال عمليات المضاعف.[2]

دـــ - إمكانية الدمج بين إستراتيجية إحلال الواردات و التصنيع من اجل التصدير[3]:

---

[1]- مصطفى عز العرب، مرجع سابق، ص179-181.

[2]- خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية**، دار النشر لم تذكر,2010، ص 280.

[3]-حسن فتح الله سعد، **التنمية المستقلة، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج،دراسة مقارنة**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص50.

بعد أن رأينا أن إستراتيجية تشجيع الصادرات الصناعية يمكن أن تكون فعالة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي و التخلص من التبعية وإنهاء الاعتماد على إنتاج وتصدير المنتجات الأولية إلا أن هذه الإستراتيجية انتقدت كما تم ذكره على أنها لا تمكن البلدان النامية من إيصال السلع الصناعية إلى الأسواق الدولية لأنها تحتاج إلى مستوى عال من الإنتاجية. وتوفير المستلزمات من آلات تقنية كثيفة رأس المال، كما تحتاج إلى أسواق كبيرة لصادراتها ، ولهذا فان من المناسب للبلدان النامية الجمع بين إحلال الواردات و التصنيع من اجل التصدير، ويتم إتباع إمكانية الدمج هذه لضمان نجاح نتائج كلا الإستراتيجيتين في إحداث انتعاش في التنمية الاقتصادية، ويكون ذلك عن طريق إقامة فروع تصديرية لبعض الصناعات التحويلية وذلك لفك الخناق على السوق المحلية و توسيعها، وتطوير صناعات ذات طابع إحلالي لتصبح فيما بعد ذات طابع تصديري.

ويتم تطبيق الإستراتيجيتين معا عن طريق تقديم المساعدة و الدعم للصناعات المنتجة للسلع الموجهة نحو التصدير من جهة، وإقامة العوائق في وجه استيراد بعض السلع المصنعة من جهة أخرى، ولكن ما يعاب.

على هذين الإجراءين هو أن هناك بعض الاقتصاديين مما يرون أن الإعانات التي تقدم لأصحاب المصانع المنتجة للسلع الموجهة للتصدير قد لا تمكنهم من منافسة الصناعات الأخرى الذين يتميزون بالخبرة الطويلة، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان هذه الإعانات قد ترهق الاقتصاد مما يؤدي إلى انخفاض الدخل و انخفاض القدرة الشرائية للأفراد.

المطلب الثالث: هيكل الصادرات و محددات تطورها في الدول النامية:

إن الصادرات في الدول النامية هي الممول الأساسي لعمليات التنمية الاقتصادية و الاهتمام لتنميتها أصبح من أولويات الانشغالات لخطط التنمية في هذه البلدان و صادرات الدول النامية موجهة لأسواق الدول المتقدمة مما يجعلها مرتبطة بها و سوف نستعرض هيكل الصادرات في الدول النامية ومحددات تطور حجم الصادرات بالدول النامية.

1- **هيكل الصادرات**:

هيكل صادرات الدول النامية يتكون أساسا من المواد الاستخراجية كانت أو زراعية إضافة إلى نسبة ضئيلة من المواد المصنعة و نصف المصنعة.

1-1- مكونات هيكل صادرات الدول النامية:

إن الدول النامية شهدت في الفترة الأخيرة تطورا في قطاع الصناعة إلا أن نصيبها من صادرات العالم للسلع الصناعية يبقى ضئيلا إذا ما قورنت بحجم الصادرات من هذا النوع للدول المتقدمة ، و كل الإحصائيات و الأرقام حسب المناطق الجغرافيا تؤكد ذلك.

تتكون صادرات الدول النامية من السلع المصنعة و يلي ذلك المنسوجات ثم الكيمياويات، كما أن غالبية السلع المصنعة هي سلع زراعية وتكون على حساب صادرات المواد الأولية الزراعية قيمتها يجب أن تعود لتكلفة إنتاجها بما في ذلك قيمة الآلات الإنتاجية المستوردة، و سلع ذات مهارة فنية عالية تتطلب إنفاقا على اليد العاملة ، غير أن تصدير هذه السلع في الدول النامية لا يحقق لها العائد المهم من العملات الأجنبية مقارنة مع النفقات لارتباطه بالقطاع الأجنبي من تكلفة استيراد آلات الإنتاج و اليد العاملة التي تؤهل في الخارج بالعملة الأجنبية.

- **صادرات المنتجات الأولية:** و هي صادرات السلع الاستخراجية والسلع الزراعية

- **الاستخراجية:** أهمها البترول و الغاز الطبيعي و بعض المعادن.

- **الزراعية:** و تتمثل في المواد الغذائية، مواد الخام الزراعية، (البن، الشاي، الكاكاو)

يشكل البترول النسبة المرتفعة من صادرات اغلب الدول النامية، تجدر الإشارة إلى أن التقدم التكنولوجي أدى إلى نقص في بعض حجم الصادرات من المواد الأولية.[1]

1-2- واقع هيكل التصدير في الدول النامية

أولاً: في مجال ديناميكية التصدير و إمكانيات الإنتاج [2]

تختلف التأثيرات القوية لإنتاج و تصدير المنتجات حسب احتمالات نمو الطلب و الإنتاجية وان هذا الاحتمال يكون محددا بالنسبة للسلع الأولية، و مع هذا هناك فروق كبيرة بين المصنعين بخصوص المهارة و كثافة التكنولوجيا و القدرات المتعلقة بالإنتاجية، وحسب هذا التصنيف هناك خمس مجموعات السلع الأولية، الصناعات كثيفة العمالة، المصنوعات ذات الكثافة المنخفضة من المهارة، و المصنوعات ذات الكثافة المتوسطة و السلع الصناعية ذات الكثافة العالية من المهارة و التكنولوجيا.

و لقد حققت التجارة في المجموعات السلعية الخمس السابقة توسعا كبيرا منذ أواسط الثمانينات وخاصة في السلع الصناعية ذات الكثافة العالية في المهارة و التكنولوجيا منذ 1993 إذ ازدادت التجارة في مثل هذه المنتجات بخمسة أضعاف من 1980 - 1998، كما حققت التجارة في المنتجات كثيفة العمل و الموارد نمو أسرع من التجارة في السلع غير الطاقة.

وفيما عدا السلع الأولية ــ غير الطاقة ــ حققت صادرات الدول النامية نموا سريعا في كل المجموعات السلعية على نحو أسرع من الصادرات العالمية، و كان الفارق كبيرا مع ازدياد كثافة المهارة

---

[1]- طرشاوي عائشة، **تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، 2001 ، جامعة الجزائر، ص 28.

[2]- بلماظ أكيوز، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، **الدول النامية و التجارة العالمية**، الأداء و الآفاق المستقبلية، دار المريخ، 2006 ، ص 67 -73.

و التكنولوجيا في المنتجات ، و بالتالي شهد نصيب السلع الأولية غير الطاقة هبوطا مستمرا من 50 %سنة 1980 إلى اقل من 20 % سنة 1998، و حافظت المنتجات كثيفة العمل و الموارد و كذلك السلع الصناعية كثيفة التكنولوجيا و المهارة زيادة كبيرة و مثلت الجزء الأكبر من صادرات الدول النامية منذ أواسط التسعينات وبهذا تكون الديناميكية مستمرة إلى أساس واسع النطاق، ومع هذا فان لكل السلع التي تجمع بين النمو السريع مع ارتفاع حصتها في الصادرات العالمية تنتمي إلى المجموعة السلعية عالية و متوسطة الكثافة من المهارة و التكنولوجيا.

ولقد شهدت المنتجات ذات الحصة المرتفعة من الصادرات الكلية من الدول النامية أعلى معدلات نمو على مدار العقدين الماضيين، و تتركز صادرات الدول النامية في أجهزة المكاتب و الاتصالات والملابس، حيث كلما ازداد محتوى الصادرات في المهارة و التكنولوجيا كلما تسارع معدل نمو صادرات الدول النامية مقارنة بالنمو في التجارة العالمية ، رغم مشاركة الدول النامية في الصادرات من هذه المنتجات تتسم بالمحدودية مقارنة بالعمليات كثيفة العمالة في هذه القطاعات .

ثانياً: في مجال تجارة السلع الصناعية، القيمة المضافة ــ النمو:

تشير المناقشات السابقة إلى أننا يجب أن لا نأخذ قصة نجاح العديد من الدول النامية في توسيع صادراتها من السلع الصناعية ، وتحسين وضعها في التجارة الدولية، إذ أن زيادة المحتوى الاستيرادي في الإنتاج المحلي بسبب تحرير التجارة و المشاركة في الإنتاج الدولي في السلع كثيفة العمالة ومنخفضة القيمة المضافة والتي تعتمد على الاستيراد تشير إلى أن الزيادة في الصادرات الصناعية من هذه البلدان تحدث دون أن تصحبها زيادة مناسبة في الدخول والقيمة المضافة.

إن مجموعة السبعة تمثل حوالي نصف التجارة العالمية و ثلثي الدخل العالمي وان مجموعة السبعة من الدول النامية تمثل حوالي 60 % من تجارة الدول النامية و 40 % في الناتج المحلي الإجمالي مما يؤكد على وجود فوارق جوهرية بين الدول النامية فيما يتعلق بالعلاقة بين التجارة من السلع المصنعة والقيمة المضافة مما يعكس في أنماطها التصنيعية و تكاملها في النظام التجاري العالمي إذ تقف كوريا الجنوبية وحدها في مصاف الدول الصناعية فيما يتعلق بالعلاقة بين الإنتاج و التجارة، بينما هونغ كونغ تمثل القيمة المضافة من التصنيع نسبة بسيطة للغاية من صادراتها حيث اتبعت سياسة الحرية بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

أما في كل من ماليزيا و المكسيك تفوق الصادرات و الواردات الصناعية القيمة المضافة بحد كبير ،حيث في المكسيك يتضاءل النمو في القيمة المضافة من التصنيع مقارنة بالنمو الكبير في صادراتها و وارداتها الصناعية ، و مع ذلك فان ماليزيا حققت نموا قويا في القيمة المضافة من التصنيع خلال العقدين الماضيين، و يعزى ذلك جزئيا إلى إنشاء شبكات توريد محلية ذات ملكية أجنبية.

هذا في حين و على النقيض كانت القيمة المضافة في المتوسط من التصنيع تفوق الصادرات الصناعية في كل من تركيا و الصين ، فتركيا لا تنخرط بقوة في شبكات الإنتاج الدولية ، هذا فضلا عن أن صادراتها الصناعية تكون ذات محتوى استيرادي منخفض.

بينما الصين تشارك في الشرائح[1] كثيفة العمالة من شبكات الإنتاج الدولية و تمتلك هذه الدول صناعات تصديرية تقليدية كثيفة العمالة كبيرة الحجم، و ذات قيمة مضافة عالية نسبيا، وذات محتوى استيرادي محدود، و بالنسبة للصين فقد تجنبت التحرير السريع لوارداتها (فيما عدى التصدير) وضلت وارداتها من سلع الاستهلاك، المصنعة منخفضة.بالمقابل استطاعت كل من جمهورية كوريا ،سنغافورا و تايوان أن تسجل أعلى المكاسب من الدخل العالمي دون زيادة مصاحبة في حصصها من الصادرات، بينما استطاعت الصين أن تحقق أداءً بارزا في التجارة الصناعية ، و يسري هذا على الدول الصناعية الجديدة التي نجحت في تحسين حصصها في كل من التجارة في السلع الصناعية والقيمة المضافة .

أكثر من هذا يعزى جزء مهم من القيمة المضافة في ش . م .ج إلى المشروعات الأجنبية كأرباح وذلك في الدول التي تشارك بكثافة في شبكات الإنتاج الدولية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر و يصدق هذا في شرق آسيا (ماليزيا ، الصين) حسب تقرير التجارة والتنمية1999 .

2 **- محددات تطور حجم هيكل صادرات الدول النامية:**[2]

2-**1- المحددات الداخلية**: تتمثل في:

- **الهيكل الاقتصادي لهذه الدول**: يعتبر الهيكل الاقتصادي من أهم المحددات المؤثرة في حجم و هيكل صادرات الدول النامية.

- **دوال الإنتاج:** مستوى الإنتاج في الدول النامية يتأثر بالظروف الطبيعية فيما يخص الإنتاج الزراعي والمر دودية مرتبطة به.

- **الضغوط السكانية:** تؤثر في المنهج المتبع من طرف الدولة وهو التوجه نحو التصدير في حالة الفائض أو الاكتفاء بتحقيق الاكتفاء الذاتي فقط.

- **معدل نمط الاستثمار**: التخطيط الأمثل لهذه الاستثمارات هو الذي يعتمد على دراسة أثرها على تنمية الصادرات و الحد من الواردات.

2-2- المحددات الخارجية:

- تطور طلب البلاد المتقدمة: بسبب ظهور الثورة الصناعية كان الطلب متزايد على المواد الأولية مم أدى إلى ارتفاع حجم الصادرات، أما بالنسبة للوقت الحاضر، حيث أن قيام تكتلات اقتصادية بين الدول

---

[1]- بلماظ اكيوز، مرجع سابق، ص 85 - 92.

[2]- محمد عبد المنعم غفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص 106 – 124.

المتقدمة أدى إلى حصر التبادل أكثر فيما بينها كالاتحاد الأوربي للتجارة الحرة أو الكوميكون الذي فرض نظما احتكارية على صادرات الدول النامية.

- اتجاهات شروط التبادل الدولي و أثرها : أثارت فكرة تدهور معدل التبادل الدولي خلافا نظريا بين رجال الاقتصاد فهناك فريق يؤكد اتجاه معدل التبادل منذ فترة في غير صالح الدول التي تعتمد اقتصادياتها على الإنتاج الأولي و يعتبرون ذلك احد العتبات الأساسية في عملية التنمية ، و يرجع هؤلاء هذا التدهور في معدل التبادل إلى عوامل كاملة في جانبي العرض و الطلب و يعتبر التقدم التكنولوجي في نظرهم احد العوامل الذي اثر في اتجاه الصادرات حيث استفادت الدول المتقدمة المستهلكة للمواد الأولية و كمنتجة للسلع الصناعية ، بينما تخسر الدول النامية كمنتجة للمواد الأولية و كمستهلكة للسلع الصناعية.

المطلب الرابع: التجارب التنموية في مجال التصدير للدول النامية وعوائقها:

هناك العديد من الدول النامية التي حاولت بتنمية صادراتها بانتهاج سياسات متعددة باتخاذ إجراءات تلائم طبيعة اقتصادياتها على غرار دول جنوب شرق آسيا مثل تايوان، اندونيسيا، الصين و دول جنوب أمريكا كالبرازيل و في أوروبا كتركيا و كلها خطت خطوات عملاقة في هذا المجال بفضل الإصلاحات المتبعة.

أولاً: تجارب بعض الدول النامية في مجال التصدير:

عملت عدة دول في جنوب شرق آسيا على انتهاج سياسة التصدير بدلا من إحلال الواردات لما لها من فوائد اقتصادية كبيرة على هذه الدول، ولفهم تجارب هاته الدول والاستفادة منها في الاقتصاد الجزائري نورد بعضا منها كما يلي:

- **تخص دول جنوب شرق آسيا:**

1-تجربة تايوان: إن نمط التصنيع في تايوان يتشابه تماما مع نظيره في كوريا الجنوبية حيث اعتمدت صناعتها بصورة اكبر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، كما عرف القطاع الحكومي نصيب اكبر من المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الصناعات التحويلية، ومنذ منتصف الستينات توجهت تايوان من إستراتيجية إحلال محل الواردات إلى إستراتيجية التصنيع من اجل التصدير. وقد نمت الصناعات التايوانية وتطورت و أصبحت قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية، إلى جانب تلبيتها للطلب المحلي وعملت على تشجيع إقامة صناعات أكثر تعقيدا مثل صناعة الصلب و البتر وكيمياء وماكينات تصنيع والمعدات الالكترونية، ولقد بدأت الحكومة التايوانية في تطبيق سياستها التنموية بإتباع سلسلة من الإصلاحات منها:

- توحيد أسعار الصرف سنة 1958.
- تخفيض قيمة العملة.

- إلغاء القيود على الواردات.
- تعديل السياسة النقدية.
- إنشاء مناطق حرة للتصدير.

و كان من نتيجة هذه الإجراءات أن انخفض معدل التضخم إلى اقل من 2 % سنويا خلال الخمسينات وقد تبع زيادة ملحوظة في الصادرات حيث شكلت 12.2 % من الدخل القومي، و ارتفعت إلى 19.6 % من الدخل القومي سنة 1965، و خلال عقد السبعينات أمكن مضاعفة الصادرات التايوانية خمسة أضعاف، بينما ارتفعت الواردات بأربع أضعاف، و نمت الصادرات لتحل محل المساعدات الأجنبية و السماح بزيادة كبيرة في الواردات، وقد تكونت قائمة الصادرات الأولية لتايوان من المواد الغذائية المصنعة و المواد المشابهة، و توسعت لتشمل الملابس و المنسوجات و الماكنات الكهربائية كما حدث في الدول الأخرى، ارتبطت زيادة الصادرات و الدخل الحقيقي بزيادة معدلات التوظيف و الأجور الحقيقية .

إذا استهدفت السياسات الحكومية تشجيع الصادرات عموما بالإضافة إلى التركيز على تشجيع مجموعة من السلع و قد مت الحوافز بأشكال عديدة و في صور عديدة من الأنشطة الاقتصادية ، وقدمت تسهيلات لتدعم رأس المال و الاستثمار الأجنبي، و حاولت خلق بيئة جذابة للمستثمرين الأجانب ، حيث كانت تعتبر الاستثمار الأجنبي احد المصادر الهامة للتنمية الاقتصادية.[1]

2-تجربة كوريا:[2] كانت التجربة الكورية في تنمية الصادرات الصناعية تجربة يهتدى بها حيث ربطت الاستيراد بالتصدير عن طريق بعض الإجراءات الاقتصادية مع توفير خدمة من الحوافز الموجهة للإنتاج التصديري ولقد أدى كل ذلك إلى زيادة الصادرات الكورية من 55 مليون دولار عام 1962 إلى 94 مليار دولار عام 1994 وبمعدل نمو وصل إلى 16 % بين 1980-1994 ، ولقد انعكس نم الصادرات على معد نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 16 %، ولقد بلغت نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات عام 1994 97 % ولقد ارتكزت إستراتيجية تنمية الصادرات الكورية على مجموعة من المحاور الرئيسية تتمثل في :

* إعادة هيكلة الإطار المؤسس للصادرات الصناعية: بإنشاء العديد من المؤسسات الداعمة لعملية التصدير الصناعي بالإضافة إلى إنشاء العديد من الشركات الكبرى التي تعمل في قطاع التصدير.
* إنشاء المناطق الصناعية التصديرية : شجعت الدولة الكورية بإنشاء مثل هذه الشركات في العديد من المناطق بتوفير الخدمات الأساسية بأسعار مدعمة.

---

[1]- بوزيان العربي، **سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه**، رسالة ماجيستير، ج الجزائر، 1999، ص42.

[2]- محمود عبد الرزاق، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية ، ط1، 2010، ص127-128.

* توفير التمويل اللازم للصادرات: قامت الحكومة الكورية بتشجيع الاقتراض مع البنوك بفوائد منخفضة بهدف الإنتاج وهذا ما أدى إلى توسع الوحدات الإنتاجية الموجهة للتصدير.

* تعديل سعر الصرف: قامت الحكومة الكورية بإجراء تخفيض في قيمة سعر صرف العملة مما ساهم في نمو الصناعات التصديرية.

* إصلاح السياسات المالية: قامت الدولة الكورية بتقديم العديد من الحوافز الضريبية مثل الإعفاء من الرسوم الجمركية على السلع الرأسمالية والإعفاء بنسبة 50 على ضرائب الدخل.

* تشجيع الاستيراد بهدف إعادة التصدير:قامت الدولة الكورية بالسماح باستيراد مستلزمات المنشآت التصديرية بهدف زيادة حصيلة الصادرات وتمويلها لهذه الواردات.

* القيام بإجراء إصلاح إداري: قامت الحكومة بتبسيط إجراءات التصدير مع إلغاء تصاريح الاستيراد والعمل على تنظيم ندوات فكرية بين الخبراء الاقتصاديين لتبادل المعلومات بين صانعي القرار والمصدرين.

* تشجيع الاستثمار الأجنبي: دفعت الحكومة الكورية إلى تشجيع تدفق رأس المال الأجنبي لتمويل هذه الاستثمارات وخاصة في مجال الصناعات كثيفة رأس المال مثل الصناعات الكيماوية والصناعات الثقيلة.

3-تجربة ماليزيا: لقد نجحت ماليزيا في ترقية صادراتها بنسبة 17 % في المتوسط خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1987 – 1993 حيث وصلت إلى 47 مليار دولار، و قد استثمرت ماليزيا في انتهاجها لإستراتيجية التصنيع الأمر الذي اثر بشكل ايجابي على صادراتها، حيث شكلت المنتجات الصناعية 71 % من إجمالي هذه الصادرات سنة 1993، هذا بعد أن كان البترول الخام و عمود الصادرات الماليزية بالإضافة إلى المطاط، وزيت النخيل، خشب الأشجار،و من بين الصادرات الماليزية نجد الآلات الكهربائية حيث بلغت

60 % من صادرات ماليزيا الصناعية و يليها كل من المنسوجات و الكيماويات والمعادن، و قد نجحت ماليزيا في تنويع أسواق صادراتها على مستوى العالم ، حيث تصدر إلى اليابان 17 %، الاتحاد الأوربي 16 % ، و . م .أ 15% وقد مثل الاستثمار الأجنبي عجلة النمو الرئيسية لصادرات ماليزيا في العصر الحديث ، وقد أثر هذا الاستثمار على الصادرات الماليزية من خلال قيام المستثمرين الأجانب بتوسيع خطوط منتجاتهم، ومكن الاستثمار الأجنبي ماليزيا من تنويع قائمة صادراتها و أبعادها عن الصادرات النفطية و التقليدية التي تواجه أسعار عالمية غير مستقرة، و تعتبر صادرات الالكترونيات أهم أنواع صادرات ماليزيا إلى يومنا هذا.

بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي هناك عامل آخر أدى إلى تفعيل الصادرات الماليزيا والمتمثل في نظام تزويد الشركات بالمساعدات و التمويل للإنتاج الموجه للصادرات، حيث قامت ماليزيا بتقديم حوافز

لكل من المنتجين و المصدرين في المناطق الغير النامية، وللمستوردين للتكنولوجيا الجديدة و قدمت أيضا العديد من الخدمات و الحوافز أهمها:

- 50% إعفاء من الضرائب المرتبطة بالأنشطة التصديرية.
- إعفاء ضريبي يمثل ما نسبته 5 % من قيمة الصادرات.
- إعفاء مزدوج على التكاليف المرتبطة بالصادرات متضمنة تكاليف تسويق الصادرات، والتامين على الصادرات و تامين الحمولات المستوردة.
- استرداد قيمة الجمارك و الرسوم على السلع الوسيطة المستخدمة في الصادرات.[1]

ثانياً: معوقات صادرات الدول النامية

تعترض صادرات الدول النامية العديد من العراقيل تجعلها صعبة الدخول إلى أسواق الدول المتقدمة و هي مختلفة ترجع أحيانا إلى سلوكات الدول النامية في حد ذاتها و إلى إجراءات الحماية المنتهجة من طرف الدول المتقدمة أحيانا أخرى و تتمثل في:

1- **المشاكل و المعوقات أمام تنمية حركة التجارة البينية للدول النامية والعربية**: تتمثل في[2]

- القيود الغير جمركية: و تتمثل في القيود الإدارية و الفنية و النقدية و المالية و قيود كمية.
- الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية.
- المغالاة في طلب الاستثناء على التخفيضات الجمركية.- عدم تفعيل آلية تسوية النزاعات
- قواعد المنشأ التي تمثل وسيلة هامة في إطار تشجيع الاستثمارات البينية لخدمة التكتل
- النقل البري و البحري: وجود عراقيل مثل الكلفة ،نقص الوسائل ،مشاكل إقليمية
- تشابه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية : التي أدت إلى خوف من فتح الأسواق.
- القضايا المتعلقة بالمواد مع الضوابط الدولية: ISO، الملكية الفكرية OMC.
- نقص المعلومات اللازمة للتجارة البينية الخاصة بالقوانين و التشريعات و الأسواق، والتسهيلات المالية و التجارية الخاصة بالاستثمار.
- صعوبة تنقل الأفراد و رؤوس الأموال بين الدول النامية والعربية.
- عدم شمول جميع الدول العربية والنامية في اتفاقيات مناطق التجارة الحرة.

وهناك معوقات أخرى تتمثل في : [1]

---

[1]- **نادي النمور الاقتصادي العالمي**، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، تاريخ الاطلاع:2011/12/11.

[1]- أحمد عارف العسان، ومحمود حسين الوادي، **اقتصاديات الوطن العربي**، دار المسيرة، ط1، 2010، عمان، ص 237.

- مجموعة المعوقات الضريبية والرقابية التي تؤثر على النشاط الاستثماري التصديري.
- مجموعة المعوقات الخاصة بالمصدر الذي يخاف من المخاطرة في اختراق الأسواق الأجنبية.
- المعوقات الخاصة بتكاليف النقل التي تخفض القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق الخارجية.
- المعوقات المرتبطة بالتعبئة والتغليف حيث لابد من مراعاة الجودة العالية في هذا النشاط بإنشاء. الصناعات الخاصة في هذا المجال لخفض التكاليف ورفع تنافسية المنتجات في الأسواق الأجنبية.
- توافر الحماية الجمركية للمنتج حيث وجود حماية داخلية لمنتجات الدول النامية ضد المنتجات الأجنبية يؤدي تفضيل المنتجين تسويق منتجاتهم في السوق المحلي عن القيام بالتصدير.

2- **القيود على دخول منتجات الدول النامية لأسواق الدول المتقدمة**:

أعاقت الحواجز التي وضعتها الدول الغنية في وجه المنتجات التي تصدرها الدول النامية من فرص اكتساب هذه الدول أسواقا جديدة، وذلك راجع كون الدول المتقدمة تقدم معونات دعم لمزارعيها اكبر من الناتج المحلي لإفريقيا وهو ما يؤدي إلى عدم التكافؤ في المنافسة.و تعترض الدول النامية على هذه القيود الجمركية المفروضة على دخول منتجاتها الزراعية إلى الأسواق الأوربية و الأمريكية .[2]

خلاصة الفصل:

تعتبر عملية تنمية الصادرات و تنويعها عملية مصيرية لأي دولة لأنها تتيح لها الفرصة في زيادة معدلات نمو اقتصادها، و تحقيق أهدافها في زيادة الطاقة الإنتاجية، و توفير فرص العمل، و استغلال مواردها الاستغلال الأمثل، كما تعد عملية تنمية الصادرات من العوامل المهمة في تدعيم ميزان المدفوعات و تحقيق التوازن الخارجي.

وعليه فان تنمية القدرات التصديرية يجب أن تحتل مكانة متقدمة في حيز الاهتمام الرسمي و اعتباره هدف يتطلب من الجميع و على كل المستويات تسخير كل الجهود المتاحة في سبيل الرفع من مستواه و إزالة كل العوائق التي تقف أمام تطوره و تقدمه.

وهو نفس الكلام الذي يقال عن عملية تنويع الصادرات بشقيها الأفقي و العمودي الذي يعد بمثابة الحل المناسب و الطبيعي لإشكالية التبعية التي تفرض على الدول النامية ، و هو كذلك عنصرا جوهريا لتحقيق التنمية في الأجل الطويل من التركيز على زيادة حجم السلع المصنعة الكثيفة الاستخدام للعاملة.

كما لا يفوتنا التنويه إلى أهمية توفير المحيط الملائم والظروف المساعدة على تنمية وتنويع الصادرات المتمثلة أساسا في وضع إستراتجية شاملة لتشجيع المؤسسات المحلية بصفة عامة والمؤسسات

---

[2]- محمود عبد الرزاق، **مرجع سابق** ص 130.

[2]- محمد صفوت قابل، **OMC وتحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، 2008، ص 100 – 114.

الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص على التصدير في الدول النامية ومدها يد العون خاصة في المجال التمويلي .

في الأخير، وبعد أن بينا الأهمية النظرية للتصدير ومختلف الحجج التي استندت عليها والحديث عن الاستراتيجيات المنتهجة من طرف الدول النامية لترقية صادراتها حيث أبرزنا ذلك من خلال ذكر تجارب بعض الدول النامية في هذا المجال ، ولكن السؤال المطروح في هذا المجال هو كيف يمكن للجزائر تنمية صادراتها خارج المحروقات؟ وهذا في ظل الحماية الجمركية الشديدة التي تفرضها عليها الدول المتقدمة من جهة، وإمكانياتها المحدودة التي لا تسمح لها في العديد من الأحيان من توفير منتوج ملائم في الأسواق الأجنبية من جهة أخرى؟

الفصل الثالث

مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات

تمهيـــد:

عرفت الأعمال الجزائرية تغيرات على مستوى هياكلها الإستراتيجية خاصة الاقتصادية منها حيث شرعت الدولة مع بداية الألفية الجديدة إلى تحرير تجارتها الخارجية وتوقيعها لاتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوربي ورغبتها في إنشاء مناطق للتبادل الحر كما قامت بتجسيد برامج إصلاحية واسعة تهدف من خلالها إلى الانتقال نحو اقتصاد السوق عن طريق خوصصة المؤسسات العمومية والانفتاح على الشراكة الأجنبية بالقيام بعدة إصلاحات على مستوى السياسة التجارية وتجسيد برامج على غرار ميدا والبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تأهيل المناطق الصناعية لتعزيز القدرات التنافسية والتصديرية لهاته المؤسسات وتسهيل عملية تواجدها في الأسواق الأجنبية. كما تم تدعيم هذه الإصلاحات بإصدار جملة من القوانين قصد تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات وتدعيم الصادرات.

في ظل هذه البيئة تمارس المؤسسات الجزائرية نشاط التسويق الدولي والتجارة الخارجية لزيادة صادراتها واكتساح الأسواق الأجنبية ولكن هذا لا يتم ببساطة حيث تعترضه عدة عراقيل وصعوبات حتمت على الدولة تقديم تسهيلات مختلفة جبائية وجمركية ومالية لفائدة المؤسسات المصدرة لتنشيط التجارة الخارجية والتصدير خارج المحروقات وكذلك عن طريق انشاء هيئات مختصة في هذا المجال.

وعليه سنحاول إبراز كل هذه النقاط بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث 1: مكانة تحرير التجارة الخارجية في الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

المبحث 2: مكانة سياسة التصدير خارج المحروقات من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

المبحث 3: وضع إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات

المبحث الأول: مكانة تحرير التجارة الخارجية في الإصلاحات الاقتصادية.

ظهر مع بداية الألفية الجديدة سعي الدولة لتحرير تجارتها الخارجية وتوقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وقامت عل أساس ذلك بعدة إصلاحات على مستوى التجارة الخارجية وخوصصة المؤسسات العمومية، كما تم تدعيم هذه الإصلاحات بإصدار جملة من القوانين قصد تشجيع الاستثمار خارج المحروقات وتدعيم الصادرات.

المطلب الأول: أسباب ودوافع وركائز تحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

نتطرق في هذا المطلب إلى أسباب ودوافع قيام الجزائر بالإصلاحات وتبني سياسة تحرير التجارة الخارجية والركائز التي تقوم عليها لضمان نجاح العملية

1- أسباب التحرير[1] :إن التحولات التي طرأت على الاقتصاد العالمي، أدت إلى تغيير الهيكل الاقتصادي والتجاري الجزائري، إذ تم تطبيق إصلاحات اقتصادية مست كل القطاعات، والحقيقة يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات التي أجريت عليها التعديلات ولقد ساءت حالة الاقتصاد الوطني في سنوات الثمانينات نتيجة المراقبة الكلية للدولة على العملية الإنتاجية، التوزيع، والمعاملات الخارجية. حيث كانت الظروف العامة السائدة آنذاك تنذر بخطر وشيك يهدد كيان الهيكل الاقتصادي القائم آنذاك حيث تميزت تلك المرحلة بتدهور الحسابات الخارجية، تآكل الاحتياطات الأجنبية، بطء النمو، ضعف معدلات الادخار وتصاعد معدلات التضخم، ومن ثم لم تجد بلادنا سبيلا إلا اللجوء إلى ص.ن.د، وإمضاء اتفاق الاستعداد والائتماني الأول 1989 ومن شروطه: [2]

- إتباع سياسة نقدية أكثر حذرًا.
- تقليص العجز الميزاني.
- إزالة التنظيم الإداري للأسعار.

إن الغاية من التجارة الخارجية هي:

- توزيع المبادلات، مع تنويع في الصادرات على المدى المتوسط والطويل.
- رفع قدرة الإنتاج الصناعي والفلاحي كما وكيفا مؤهلاً لارتقاء في المنافسة

---

[1]- خالدي الهادي، **المرآة الكاشفة لـــصندوق، ن،د**، دار هومة، الجزائر، 1986، ص34.

[2]- قدي عبد المجيد، **فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي في الجزائر فـــي الفترة1988-1995**، أطروحة الدكتوراه، في الجزائر، 1995، ص259.

- 2-**دوافع الإصلاحات**:[1] دخلت الجزائر كبقية الدول المصدرة للنفط في الثمانينات في أزمة اقتصادية حادة تجلت في مجموعة من المؤشرات ابرزها على وجه الخصوص اقتصاد هش يعاني من المديونية الخارجية ومؤسسات وطنية مفلسة تحقق في الغالب خسائر ضخمة وعجز في ميزانيتها وكذا في حاجة إلى الموارد المالية أجنبية إضافية.

إضافة إلى دوافع أخرى أهمها:[2]

- دافع اقتصادي يرتبط أساسا بمحاولة رفع الكفاءة الاقتصادية للجهاز الإنتاجي.
- دافع مالي يرتبط أساسا في محاولة تخفيف العجز المالي التي تسببه المؤسسات.
- دافع سياسي يرمي إلى إبعاد أصحاب القرار السياسي عن استخدام القطاع العام.
- دافع اجتماعي يهدف إلى تحقيق المبادرة والحرية الشخصية للعنصر البشري.

3-أهداف الإصلاحات: يمكنها حصرها فيما يلي:

- تصفية بعض المؤسسات القطاع العام العاجزة لصالح القطاع الخاص.
- تشجيع القطاع الخاص ليأخذ المبادرة في تطوير النشاط الاقتصادي الوطني.
- محاولة التخصيص الأمثل للموارد من خلال انتهاج قواعد وآليات السوق الحر.
- تنشيط الصادرات وتوسيعها للولوج إلى الأسواق العالمية.
- تخفيض المديونية وتحسين أداء القطاع المالي وعصرنة الجهاز المصرفي.[3]

4- ركائز تحرير التجارة الخارجية

4-1- الخوصصة: تعرف الخوصصة على أنها عملية تحويل الملكية ومعادلة ترمي إلى نقل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص ماديين أو معنويين. ولقد شرع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وتنفيذ عملية الخوصصة كأداة حتمية لإصلاح الاقتصاد الوطني وإرساء علاقات تعاون دولية، وبالتالي فالخوصصة قد تسمح للجزائر بأداء دور نشيط في مسار الاندماج في النظام الاقتصاد العالمي الجديد

4-2- ترقية الاستثمار[4]: إن المرسوم (93-12) الصادر في أكتوبر 1993، والمدعم بالمرسوم سنة 2001 جاء ليكرس فكرة تحرير وترقية استثمار في الجزائر، فقد حل هذا القانون محل النصوص القانونية التي كانت تتناول موضوع استثمار الشركات الاقتصادية المختلطة، وقد اتخذت عدة إجراءات

---

[1]- ضياء مجيد الموسوي، **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية أراء واتجاهات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص79.

[2]- احمد ماهر، **دليل المدير في الخصخصة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1997، ص24.

[3]- عبد الله بلوناس، **برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري**، ملتقى دولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، وتعظيم مكاسب الإنتاج، 2001، ج سطيف، ص3.

[3]- بن موسى كمال، **omc والنظام التجاري العالمي**، مذكرة دكتوراه جامعة الجزائر، 2004، ص437.

في هذا المجال، لقد وفرت الجزائر كافة الشروط من أجل جلب الاستثمارات، سواء من حيث موارد طبيعية أو إمكانات بشرية، أو ثروات سياحية، أو مناطق صناعية، أو معدات استهلاك، أو من حيث الترسانة الهائلة من القوانين، كل ذلك في سبيل رفع معدلات الاستثمارات.

4-3-ترقية الشراكة: لقد أصبحت الشراكة الأجنبية الشغل الشاغل للتوجهات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة في الجزائر إذ أصبح فتح القطاع العام أمام المنافسة عملية حتمية يفترض أن تحسن الأداء الاقتصادي للمؤسسات المعنية، شرعت الجزائر فعلا على مستوى وزارة التجارة باستكمال الإجراءات الخاصة بانضمام الجزائر الى الشراكة الاورو متوسطية شريطة تخفيض الحقوق والتعريفات الجمركية بنسبة 10 %، واتخذت نفس المسار مع المنظمة العالمية للتجارة بإجراء عدة إصلاحات على التجارة الخارجية لمزيد من تحرير العوائق التجارية لتسهيل عملية الاندماج الدولي. [1]

المطلب الثاني: مراحل تحرير التجارة الخارجية:

نوجز فيه مجمل الاجراءات المتخذة في مرحلة التحرير المقيد والجزئي للتجارة الخارجية والتحرير التام لها وهي كمايلي:

1- مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية:

تميزت السياسة التجارية خلال هذه الفترة بالاعتماد على نمط التسيير الاقتصادي الذي ساد آنذاك حيث منحت الحكومة حقوقا للاستيراد احتكارية إلى مؤسسات عامة معينة وتخضع باقي المؤسسات إلى ترخيص مسبق من البنك المركزي لدفع قيمة السلع المستوردة وكذلك إقرار الترخيص الإجمالي للواردات إضافة إلى إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات. كذلك إقصاء الوسطاء والخواص في مجال التجارة الخارجية. وتوسيع نظام الرقابة على الواردات(نظام الحصص)[2]، مما استدعى إصدار القانون رقم 88-29 لسنة 1988، وبالرغم من تكريسه لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية، إلا أنه غير معمق في جوهر النظام القديم.

وقد اتبع هذا القانون بالمرسوم رقم 88-201 المؤرخ في أكتوبر 1988 الذي ادخل بعض التعديلات على تنظيم التجارة الخارجية بالجزائر.

وبصفة عامة يمكن القول أن الإجراءات التي اتخذتها الجزائر خلال سنة 1988 لا تعد وأن تكن احتكارًا للتجارة الخارجية بالمعنى الكامل كما أنها لا تعبر عن توجه حقيقي نحو تحرير للتجارة الخارجية.

---

[1]- مجلة الاقتصاد والأعمال، **الانفتاح الاقتصادي**، عدد خاص تصريح رئيس الحكومة الأسبق احمد بن بيتور ص11.

[2]- شهر زاد زغيب وليلى عيساوي، **آفاق انضمام الجزائر إلىomc**، مجلة العلوم الإنسانية العدد2003/04، ج بسكرة، ص83-85.

اما الإجراءات التي اتخذتها الجزائر بعد سنة 1989 الذي دخل بعض التعديلات على تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر من أبرز معالم التخلي عن النظام السابق، والذي أقر إلغاء احتكار الدولة على التجارة الخارجية ما عدى الميادين الإستراتيجية وتحرير عمليات الاستيراد والتصدير لكل المتعاملين الاقتصاديين المقيمين وغير المقيمين. [1]

ولقد اندرج هذا التعديل في إطار الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي باشرتها السلطات العمومية في تلك الفترة نتيجة لتطورات طرأت على المستوى الوطني والدولي أهمها وقوع البلد في أزمة مالية خانقة جراء انخفاض أسعار البترول باعتبار المورد الأساسي لجلب العملة الصعبة، وكذا الاندماج المتزايد الذي أصبحت تعرفه العديد من الاقتصاديات الوطنية ضمن الاقتصاد العالمي

2-مرحلة التحرير الجزئي: تمت من 1990-1993 حيث اتسمت بصدور قانون النقد والقرض90-10 وتم إدخال نظام شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة وذلك لتفكيك الاحتكار وسمح لكل من يحمل سجلا تجاريا أن يمارس التجارة الخارجية ابتداء من افريل1991 وبالتالي صار لكل مستورد الحق في الحصول على النقد الأجنبي وتم إلغاء تراخيص الاستيراد وسمح لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال.[2] إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية غير تلك المحضورة بنص قانون، وقصد تحقيق قابلية تحويل الدينار الجزائري، قامت الحكومة بعملية تخفيض للدينار سنة 1991 كإجراء أساسي في اتفاق **"ستاندباي"** لسنة 1991. وهذا للحد من الآثار التضخمية الناتجة عن انزلاق الدينار منذ سنة1987، بحيث انتقل سعر صرف الدولار الأمريكي من 9 دينار سنة 1990 إلى 18,5 دينار سنة 1991 [3]، وقد تمت إجراءات تحرير التجارة بصفة جزئية في قانون المالية التكميلي لسنة1990 الذي أعاد الاعتبار لتجار الجملة بالسماح لهم باستيراد البضائع واصدر عدة أنظمة منها 90-02 المتعلق بفتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة و90-03 المتعلقة بتحويل رؤوس الأموال من والى الجزائر و 90-04 المتعلق باعتماد الوكلاء وتجار الجملة. [4]

واستمرت مراحل عملية التحرير، إذ ظهر نظام تجاري جديد أقام دعائمه قانون المالية لسنة 1990 وكان أول الخطوات لتبديل النظام القديم والمتمثل في البرنامج الشامل للاستيراد PGI وميزانية العملة الصعبة، وتعويضه بمخطط تمويل خارجي تحت إشراف البنوك مباشرة، وبعد صدور مرسوم 91/37 ظهرت بوادر تحرير التجارة الخارجية وقام برسم الإطار العام لعملية التحرير التدريجية .

---

[3]- حشماوي محمد، **التجارة الدولية**، رسالة ماجستير غير منشورة، 1993، جامعة الجزائر، ص171.

[1]- نوري منير،لجلط ابراهيم،المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات ،الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتجيات التنافسية، للمؤسسات خ ق م، 2010.جامعة الشلف، ص05.

[2]- Y،BENABDELLAH,**La reforme,économique en Algérie**،incuonde arabeMaghreb, Machrek 1999,P22.

[3]- المرسومين التنفيذيين رقم 90-10و90-16 سنة 1990.

ودعت الحكومة كافة المتعاملين الاقتصاديين والشركاء على حد سواء إلى تشجيع التصدير وإنتاج منتجات تقوى على المنافسة.

وقد لوحظ في بداية تحرير عمليات الاستيراد أثار سلبية على الاقتصاد الوطني وذلك بسبب التطبيقات العشوائية غير المدروسة، حيث انخفضت عائدات العملة الصعبة، وهو ما ساهم في زيادة الديون الخارجية.[1]

3- مرحلة التحرير التام:

3-1- إجراءات تحرير التجارة الخارجية منذ 1994:

في هذه المرحلة شرعت السلطات العمومية بوضع برامج للإصلاح الاقتصادي واتخاذ إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيذا لشروط ص.ن.د للانفتاح على العالم الخارجي لدخول السلع والخدمات الأجنبية وكذلك دخول رؤوس الأموال وبالتالي أصدرت الحكومة التعليمة رقم 94-13 بتاريخ 12 افريل 1994 والتي تؤكد على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر ومنذ ذلك التاريخ تم تحرير المبادلات التجارية بصفة تامة .فكل شخص طبيعي او معنوي مسجل في السجل التجاري وفقا للمرسوم 91-37 يمكنه ممارسة نشاط الاستيراد وتبعا للتعليمة 94-13 اصدر بنك الجزائر الذي اعطى مكانة في التقسيم الدولي الجديد للعمل محاولة بذلك الخروج من الاقتصاد الريعي[2]، وباعتبار اللجنة AD-HOC المكلفة بمراقبة العمليات الاستيرادية سابقاً، كانت نوعاً من أنواع التقييد التجارة فقد تم إلغاؤها، وأصبح بإمكان المستوردين الحصول على العملة الصعبة، وسعيا منها لتحقيق الأهداف المسطرة قامت الجزائر تخفيض تدريجي لمعدلات الرسوم الجمركية حيث خفضت سنة 1994 إلى معدل 60% ثم 45 % سنة 1997 ويبقى هذا المعدل مرتفع. [3]

وبحلول سنة 1995 تقرر إلغاء القيود على مدفوعات السلع غير المنظورة على مراحل بداية بالخدمات الصحية والتعليم ثم باقي الخدمات.

3-2- برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول-1994-1995.

وهو برنامج قصير المدى دخلت الجزائر بموجبه في مرحلة جديدة من الإصلاحات مست كل الميادين المرتبطة بإنعاش الاقتصاد الوطني وذلك استعداد للانتقال إلى اقتصاد السوق، وعرفت عدة

---

[1]- بن موسى كمال، مرجع سابق، ص434.

[2]- محمد راتول، **تحولات الاقتصاد الجزائري**، بحوث اقتصادية عربية، مجلة علمية العدد 23، 2001، ص49.

[3] - Benissad,H,**Lagustement structurel et experience**,algerie,Alain edition,1994,p64

مؤشرات منها تواصل انخفاض اسعار البترول وارتفاع معدل خدمة الدين وارتفاع مستوى أسعار الاستهلاك واتخذت عدة إجراءات في مجال تحرير التجارة الخارجية:[1]

- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي- تقليص معدل التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية- مواصلة تحرير الأسعار وإلغاء دعمها- تعديل قيمة الدينار- الاهتمام بالقطاع الزراعي- تقليص عجز

- الموازنة- في مجال الجباية تقليص الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية وإجراء تعديل تصاعدي لمعدل الضريبة. [2]

كما عملت السلطات على جعل الدينار قابلاً للتحويل بالنسبة للمعاملات التجارية وهذا بعد تعديل كاف لسعر الصرف، فابتدءا من أكتوبر 1994 أصبح سعر الصرف مرناً وبعد تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي تحسنت وضعية ميزان المدفوعات حيث ارتفع احتياطي العملة الصعبة إلى 2,64 مليار دولار في سنة 1994 مقابل 1,5 مليار دولار سنة 1993.

3-3- برنامج التصحيح الهيكلي-1995-1998:

أما فيما يتعلق بالقطاع الخارجي في هذا البرنامج ركز على متابعة تحرير التجارة الخارجية عن طريق رفع القيود الإدارية والمالية بالإضافة إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات، وركز أيضاً على تطوير نظام الصرف بإقامة سوق للصرف ما بين البنوك سنة 1995، كما تم العمل على جعل الدينار قابل للتحويل أيضًا تم العمل على تخفيض مستوى الحماية الجمركية والحدود القصوى للتعريفة الجمركية على الواردات في إطار لتحضير للانضمام إلى omc ,فبالنسبة للواردات خفضت التعريفة الجمركية من 50 % في سنة 1996 إلى 45% في 1997، أما الصادرات فقد .الغي تقريبا كل الحظر السابق عليها. كذلك أصبح النظام التجاري الجزائري خاليا من القيود الكمية ابتداءً من يونيو 1996. [3]

واعتمدت بعض السياسات أهمها: إصلاح السياسة النقدية للحد من معدلات التضخم- تحرير الأسعار- تحرير التجارة الخارجية والتحكم في نظام الصرف بإلغاء رخص التصدير وبعض الواردات – تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية من خلال مخطط إعادة الهيكلة وبرنامج الخوصصة. [4]

سياسة الميزانية بواسطة ترشيد النفقات – إصلاح النظام الضريبي بإلغاء الإعفاء على الرسم على القيمة المضافة على العديد من المواد وفرض الضريبة على المداخيل الغير القارة. [5]

---

[1]- كريم النشاشيبي وآخرون،**تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق**. دراسة من ص.ن.د.1998، ص36.

[2]- الهادي خالدي، مرجع سابق، ص120.

[2]-عبد الله بن دعيدة، **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية**، بحوث الندوة الفكرية حول إصلاحات الاقتصادية وسياسيات الخوصصة في البلدان العربية ، الجزائر، (مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص362-364.

[3]- كريم النشاشيبي، مرجع سابق، ص92.

[4]- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل في الجزائر**، دار الحامد، عمان، 2009، ط1، ص146.

المطلب الثالث: جوانب الإصلاح في التجارة الخارجية:

نتطرق فيه إلى الجوانب المتعددة من الإصلاحات في إطار برنامج ص.ن.د والبرنامج الوطني لتأهيل مختلف المؤسسات من اجل تنمية الصادرات خارج المحروقات.

1- برنامج التعديل الهيكلي وإجراءات تحرير التجارة الخارجية:

لقد شرعت الجزائر في إصلاح هيكل شامل من أجل علاج جذور الأزمة، والتي تمثلت في جملة من آليات التحول الفعلي لتحرير التجارة الخارجية والتعديل الهيكلي في الجزائر ضرورة حتمية.

1-1- مفهوم التعديل الهيكلي: إطار اتفاقية مع ص.ن.د والبنك العالمي فرضت على الجزائر إجراءات مالية ونقدية واقتصادية واجتماعية وهذا من أجل إعادة التوازنات الكبرى وتنمية الاقتصاد ثم إعادة هيكلتها بما يتماشى مع آليات اقتصاد السوق فبرنامج التعديل الهيكلي يتمثل في القيام بتغييرات في جميع مجالات السياسات المعمول بها داخل الاقتصاد الوطني من أجل الخروج من الاختلالات الداخلية والخارجية.

1-2- دوافع التعديل الهيكلي: بالنسبة إلى:

اولا: ص.ن.د: يرى أن اختلال ميزان المدفوعات يعكس إفراطا في مستوى الاستهلاك المحلي، أو إفراطًا في الاستثمار أو الاثنين معًا فتشكل فائضا في الطلب المحلي، وإذا استخدم الاقتراض لتمويل الزيادة في الاستهلاك الجاري فإن الطاقة الإنتاجية المحلية لن تتزايد وبالتالي يصبح البلد غير قادر على خدمة دينه الخارجي، وهكذا يمكن تحديد برنامج التثبيت الهيكلي الذي يهدف إلى تحطيم الطلب الكلي في المحاور التالية: [1]

- الموازنة العامة للدولة-ميزان المدفوعات-السياسة النقدية.

المحور الأول يشمل: وهو خاص بإجراءات القضاء على العجز التجاري في ميزان المدفوعات ويشمل:[2]

- تخفيض القيمة الخارجية للعملة.
- إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقليصها إلى أدنى الحدود.
- تحرير الاستيراد من القيود وخصوصًا بالنسبة للقطاع الخاص.

---

[1]- رمزي زكي، **التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية**، دار المستقبل العربي، بيروت، 1986، ص165.

[2]- رمزي زكي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار**، دار المستقبل العربي، بيروت، 1989، ص184.

- إلغاء الاتفاقية الثنائية التجارية.
- السعي الإيجاد السوق التجاري الحرة.

المحور الثاني: ويتعلق بإجراءات مكافحة التضخم وتضم:

- تقليل العجز في الموازنة العامة للبلد عن طريق الضغط على الإنفاق العام الجاري والاستثماري وزيادة الضرائب والرسوم الجمركية، وزيادة الأسعار التي تباع بها المنتجات، وإلغاء الإعانات المقررة للسلع والخدمات المعيشية.
- زيادة سعر الفائدة المدينة والدائنة.
- وضع حدود عليا للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة ولشركات القطاع العام.
- زيادة أسعار مواد الطاقة.
- تقليل التوظيف الحكومي.

المحور الثالث: وهو خاص بإجراءات تشجيع الاستثمار الخاص والمحلي والأجنبي وتضم:

- إعطاء مزايا ضريبية لنشاط رأس المال الخاص أجنبي كان أو محليًا.
- ضمان عدم تأميم أو مصادرة أو فرض الحراسة على المشروعات الخاصة.
- ضمان حدية تحويل أرباح ودخول المشروعات الأجنبية للخارج.
- تقليص القطاع العام وقصر نشاطه في البنية الأساسية وترك الباقي للقطاع الخاص.
- تعديل قوانين الشركات وتنمية أسواق رأس المال المحلية.
- تحرير الأسعار من التدخل الحكومي وتركها لقوى العرض والطلب.

ثانيا- تشخيص البنك العالمي:

تشخيص البنك العالمي هو أن أسباب الأزمات هو ناتج عن تراكم في الأخطار التي ارتكبتها الدولة المعنية وتأخرها في إجراء عمليات التكييف للقضاء على الاختلالات الهيكلية، كما أن البنك لا يعترف بخطورة العوامل الخارجية بارتفاع أسعار النفط وارتفاع أسعار الواردات وارتفاع قيمة الدولار، فهي تعتبر متغيرات خارجية، يتعين على البلاد أن تكيف سياساتها مع هذه المتغيرات.

ويمكن تلخيص هذا البرنامج في النقاط التالية: [1]

1- تحرير الأسعار: يرى البنك أن تدخل الدولة في جهاز الأسعار يؤدي إلى تشويه الأبعاد النسبية ويكبح من الحواجز لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتخصص الأمثل للموارد، وهو ضد سياسة الحد الأدنى للأجور وضد الدعم السلعي، وبالتالي ضرورة تخفيف العبء المالي على كامل الحكومات.

2-سياسة تحرير أسعار الصرف:[1] من خلال برنامج زمني يهدف إلى إعادة التوازن الخارجي وبالتالي تخفيض العجز ميزان المدفوعات، الذي سببه ناتج من عدم التقييم الحقيقي لعملة البلد، حيث يحدد سعر

[1]- رمزي زكي، **التضخم والتكيف الهيكلي**، مرجع سابق، ص170.

صرف العملة بقيمة أعلى من قيمتها الحقيقية، أن المنطق النظري وراء سياسة تخفيض سعر العملة الوطنية هو تحقيق قدر اكبر من الإنتاج مع إمكانية زيادة الصادرات وجذب المستثمرين الأجانب.[2]

3- تحرير أسواق المال[3]**:** حيث يتم إزالة القيود التي يضعها البنك المركزي على أسعار الفائدة على الودائع وعلى القروض بحيث يتم تحديدها بناء على مستوى العرض والطلب في السوق تؤدي هذه السياسة إلى الزيادة حجم الادخار وكفاءة أكثر في توزيع الائتمان من خلال أسعار فائدة حقيقية موجبة.

ويوصي اقتصاديو البنك الدولي وص.ن.د بضرورة تحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض مما يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية التنافسية وبالتالي تحسين الخلل في ميزان المدفوعات وزيادة كفاءة موارد الإنتاج.

تؤدي أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة إلى زيادة دخول رأس المال الأجنبي، وانخفاض هجرة رأس المال المحلي في الخارج.

4- تحرير الأسواق: يتم تحرير الأسواق، من خلال تحرير أسعار السلع والخدمات والأجور من القيود الإدارية بحيث يتم تحديدها بناء على قوى العرض والطلب من جهة وتحرير الاستثمار بحيث ترفع القيود المفروضة على الراغبين في الاستثمار وإلى تعزيز ديناميكية السوق، بحيث يتم توجيه الموارد إلى أماكن استعمالها بكفاءة.[4]

5- تحرير التجارة الخارجية[5]**:** يهدف تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة القدرة على المنافسة، سواءً محلياً وعالمياً، وسوف يكون لمثل هذه السياسة تأثيرًا على الحساب الجاري وميزان المدفوعات من خلال الامتصاص كما رأينا في الإطار النظري،ورغم ذلك فقد تؤدي سياسة تحرير التجارة الخارجية إلى تخفيض الإيرادات الدولة خاصة إذا لم يصطحب التخفيض في نسبة الضرائب على الواردات زيادة في ضرائب أخرى وغياب نظام مالي جيد يصعب من مهمة الاستجابة للمنافسة الخارجية بشكل جيد.

2-نماذج من الإصلاحات الاقتصادية الخاصة بقطاع التجارة الخارجية: عملت الجزائر على اتخاذ العديد من الإصلاحات في المجال المالي والجبائي والجمركي أهمها**:**

أ/ النظام المالي: يضم كل من البنوك، شركات التأمين السوق المالية:

---

[2]- بن عبد الفتاح دحمان، **محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برنامج التكيف الهيكلـــي**، الجزائر، رسالة الماجستير غير منشورة، 1997-ص135-136.

[2]- بلفاسم العباس، **التثبيت والتصحيح الهيكلي**، مجلة جسر التنمية،العدد31، الكويت، المعهد العربـــي للتخطـــيط، 2004، ص5.

[3]- بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سابق، ص135.

[4]- بيتر ماري فراسن، **الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث**، ترجمة هشام متولي، دمشق، دار طلاس للدراسات للترجمة والنشر، 1993، ص151.

[3] - Benissad,H,**Lagustement structurel**, op cit, p47.

1- القطاع البنكي: تم الشروع في إصلاح القطاع البنكي مع صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 وتم تدعيم الدور الرقابي للبنك المركزي وتعزيزه بصلاحيات واسعة وجاء الأمر رقم 19/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 يؤكد أكثر على القواعد الاحترازية المطلوب من البنوك اعتمادها حينها ثم رفع رأس المال المطلوب لتأسيس البنوك.

كما شرع البنك الجزائري في عصرنة أنظمة الدفع وطرح منتجات جديدة وكذلك قيامه بتمحيص آليات المراقبة واليقظة والإنذار بالنسبة للنظام البنكي في مجمله، حيث أكد هذا التوجه استحداث آلية جديدة لمتابعة البنوك تتمثل في اختبارات الصلابة سنة 2007، ومع نهاية 2007 أصبح النظام البنكي يتشكل من 25 مصرف ومؤسسة مالية معتمدة.[1]

2- قطاع الـــتأمين: يرجع تاريخ انفتاح سوق التأمينات في الجزائر إلى الأمر رقم 1995/07/95 المتعلق بالتأمينات، وبالتالي فتح المجال أمام رؤوس الأموال الخاصة، محلية كانت أم أجنبية بإنشاء شركات التأمين.

في سنة 2006 جاء القانون المعدل والمتمم رقم 04/06 ليضيف موجه ثانية من الإصلاحات تهدف بالأساس إلى تحرير القطاع وتوفير ظروف ملائمة لتطوير، والتحكم في نشاطه، يتكون من 16 شركة /7 شركات عامة، 7 شركات خاصة، تعاضديتان.

3- السوق المالي: جاء المرسوم التشريعي رقم 93 /10 المتعلق بالأسواق المالية ليؤسس بورصة الجزائر. على هذا الأساس تم إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة سنة 1996.

ونظرًا لأهميتها في الاقتصاد الوطني من حيث التمويل والمنافسة أعملت السلطات على تعزيز الإطار التشريعي لها بإقرار هيئة المؤتمن المركزي للسندات وصياغة برنامج لقيد عدد معتبر من المؤسسات العمومية، فضلا عن إزالة العراقيل أمام الخواص.

- انتقل المبلغ السنوي للإصدار من7,5 مليار دج في 2003 (الإصدارات الأولى) إلى 172,1 مليار دج كإصدار كلي في نهاية 2007، تضم البورصة (شركة سوناطرك، الرياض سطيف، مجموعة صيدال، مؤسسة تسيير نزل الأوراسي).

ب/- النظام الجبائي: لقد شهد النظام الجبائي بداية من سنة 1992 إلى الآن سلسلة من الإصلاحات بشكل تدريجي وعميق، وعلى هذا الأساس فقد تم إدخال تعديلات عديدة ساعدت إلى حد بعيد في تبسيط وتطوير النظام الجبائي.

- **الضريبة على مداخيل الأشخاص:** تم تبسيطها في الضريبة على الدخل الإجمالي.

1- عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، الواقع والأفاق، 2000-2009، دراســات اقتصــادية،ع12، 2009، مركز البصيرة، ص68.

- **الضريبة على مداخيل الشركات:** حيث تم إدراج الضريبة على أربا ح الشركات بمعدل 25% تخفض الى12.5

- **الضريبة على الإنفاق:** تم تبسيطها من خلال الرسم على القيمة المضافة التي كانت تتراوح بين 0-80% انتقلت إلى معدلين بنسبة 17%، 7%.

- الضريبة على رأس المال المقتطعة عند إبرام الصفقات ونقل الملكية، حيث تم تعديلها مع تخفيض محسوس في الحقوق المترتبة عنها.

- إلغاء العديد من التصريحات واستبدالها بوثيقة واحدة.

- منح مزايا عديدة لدعم الاستثمار عن طريق(CNAC , ANSEJ -ANDI).

- التخفيض المعتبر للضريبة في حدود(25% و50%) لفائدة PME.

- التخفيضات المحسوسة في معدلات الحقوق والرسوم وخاصة منها الواقعـــــة أساسًا على عاتق المؤسسات. [1]

يجب الاعتماد أكثر على الضرائب المباشرة من خلال تشجيع الاستثمار وتحسين تنظيم وإدارة المؤسسات العمومية وبالتالي تحسين المنتوج الضريبي من خلال نشاطها، ضف إلى ذلك يجب تحسين التحصيل الضريبي ومكافحة ظاهرة التهرب الضريبي.

جـــ/النظام الجمركي: يعتمد النظام الجمركي الجزائري مجموعة من الأنظمة الجمركية الاقتصادية: نظام العبور- نظام المستودع-نظام القبول المؤقت- نظام إعادة التموين بالإعفاء.

- نظام المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية-نظام التصدير المؤقت.

- لقد مس النظام الجمركي عدة إصلاحات خاصة منذ 2001 حيث يعتمد على القيمة التعاقدية الحقيقية للمبادلات عوض عن القيمة الإدارية وتنحصر في أربع معدلات:

معدل الإعفاء 0% المعدل المنخفض 5%

المعدل الوسيط 15% المعدل المرتفع 30%

- كما استجاب النظام الجمركي الجزائري إلى كل القواعد التي نصت عليها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي حيث أصبح 1/3 التعريفة الجمركية موضوع تفكيك تعريفي شامل ابتداء من 2005 كمرحلة أولى وفي سبتمبر 2007 كمرحلة ثانية.

جدول رقم 03: يبين وتيرة التفكيك الجمركي.

القائمة	نوع المنتجات	وتيرة التفكيك
1	**المواد الأولية، معدل التعريف يتراوح من 5% إلى 15%**	**إلغاء فوري للتعريفة المجرد دخول الاتفاقية حيز**

[1]- عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص71.

		التنفيذ.
2	**المنتجات الصنف مصنعة، التجهيزات الصناعية.**	**يبدأ التفكيك لسنتين بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ويمتد.على مدى 05 سنوات بنسبة تفكيك 20%**
3	**المنتجات تامة الصنع (النهائية).**	**يبدأ التفكيك بعد سنتين من دخول الاتفاقية حيزا لتنفيذ على مدى عشر سنوات وبنسبة تفكيك 10%.**

الاتفاقيات الجمركية الدولية: في إطار الانسجام الدولي، انضمت الجزائر إلى عدة اتفاقيات جمركية هي:

- الاتفاقية المتضمنة إنشاء مجلس التعاون الجمركي الموقعة ببروكسل سنة 1950.
- الاتفاقية الدولية لتبسيط الأنظمة الجمركية الموقعة بطوكيو في سنة 1973.
- الاتفاقية الدولية حول النظام الموحد لتعبئة وترميز السلع.
- الاتفاقية الدولية المتعلقة بالقبول المؤقت.
- الاتفاقية حول الحاويات.

خلاصة: النسيج الصناعي الجزائري بشقيه.العام والخاص لم يستفيد من تفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوربي في تخفيف تكاليف المدخلات الصناعية وبالتالي التمكن من رفع درجة التنافسية للمنتجات الموجهة خاصة نحو الأسواق الخارجية.

د/القطاع الصناعي: لقد بدأ الاهتمام بقطاع المؤسسات ص و م كبديل للنموذج التنموي السابق من خلال القانون التوجيهي رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بترقية م ص و م وهذا راجع إلى التوجه الجديد للدولة بتدعيم القطاع الخاص وكذلك كون م ص و م هي أكثر المشاريع استيعاب لليد العاملة وأيسرها لنقل التكنولوجيا وأكثر قدرة على المنافسة من قبل القطاع الخاص.

- يتركز نشاط م ص و م على بعض القطاعات دون غيرها (الأشغال العمومية، التجارة، النقل و الموصلات، خدمات العائلات).

- التركيز على مناطق جغرافيا دون أخرى- تساهم في القطاع الخاص بأكثر من 70% من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات- مؤسسات القطاع العام تمثل في حدود 4,28 % سنة 2005.

- **الخلاصة:** لا يمكن الحكم على نجاح أو فشل هذه السياسة لحداثة التجربة فيها، غير أن هذا القطاع يسجل تطورًا ملحوظًا من سنة لأخرى حيث تعزم السلطات بإنشاء مليون مؤسسة آفاق 2009. [1]

المبحث الثاني: مكانة سياسة ترقية التصدير خارج المحروقات من الإصلاحات الاقتصادية

[1] - ناصر مراد، **الإصلاحات الضريبية في الجزائر**، مجلة الباحث العدد2003/02 ، جامعة ورقلة، ص74-77.

اتسمت سياسة التصدير خارج المحروقات أهمية كبيرة من طرف الدولة تحسبا من خطرا لازمات المالية وانهيار أسعار البترول وهو ما يهدد الاستقرار الاقتصادي للبلد. وعملت الدولة على تحرير التجارة الخارجية لدعم هذا التوجه من خلال إصدار عدة قوانين تنظيمية تخص تطوير هذا القطاع وإنشاء عدة مؤسسات تتكفل بهذه العملية .

المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي لتشجيع الصادرات خارج المحروقات:

تعتبر ترقية الصادرات وتنويعها من أهم ما كانت تصبو إليه الجزائر من الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها منذ بداية التسعينات، وقصد بلوغ هذا ثم وضع إطار قانوني ينظم قطاع التصدير خارج المحروقات يتم من خلاله حصر مختلف العراقيل التي تواجه المصدر وترجمتها بعد ذلك في شكل تسهيلات على المستوى المالي والضريبي والجمركي.

أ- التسهيلات المالية: بداية من القانون رقم 90 -02 المؤرخ في سبتمبر 1990 الذي ينص في مادته السابعة على أن يسمح للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة بالصعبة من خلال قيامه بعملية تصدير منتجات خارج المحروقات، وتمس هذه المادة أيضاً مصدري الخدمات، ومن جانب آخر ثم إقرار عملية التوطين والتسوية المالية للصادرات خارج المحروقات.

أما فيما يخص البنوك التجارية، فقد منح لهذه الأخيرة حرية أكبر في إدارة النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات خارج المحروقات.

وتم تجسيد إعادة تأهيل تشريعاتنا وتنظيماتنا عبر إصدار الأمر رقم03-04 المؤرخ في 17 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على تصدير واستيراد السلع. ويكرس هذا الأمر مبدأ تحرير استيراد وتصدير السلع ويذكر الأمر نفسه انه يمكن لكل شخص معنوي أو طبيعي ممارسة التجارة الخارجية شرط خضوعه لمراقبة الصرف.

ومنذ 1994 أصبح بإمكان المصدرين تسجيل بالنسبة 50 % من حصيلة صادراتهم خارج المحروقات ومن منتجاتهم المنجمية في حسابهم بالعملة الصعبة.

ومع إنشاء سوق صرف ما بين البنوك في الجزائر، كان من المهام الأساسية لهذا السوق هو تغطية العمليات الجارية للبنوك وعمليات زبائنهم المتعلقة أساسًا بإعادة تمويل وتقديم تسبيقات حول الحصيلة المتأتية من الصادرات خارج المحروقات والمنتجات المنجمية. [1] إضافة يتم تقديم الدعم للمصدرين بعض المواد لاسيما منها التمور حيث أن تصديرها يستفيد من دعم مزدوج طبق للقرار الوزاري المشترك بين وزارة التجارة والفلاحة سنة2001 والمتمثل في التكفل ب80% من نفقات النقل ومنح 5 د لكل كلغ كمكافئة لتشجيع الإنتاج والتصدير. [2]

---

[1]- كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص112.

[2]-، نقلا عن الموقع WWW،min commerce،dz.

وبموجب المادة 129 من قانون المالية لسنة 1996 تم إنشاء حساب خاص تحت رقم 302-084 بعنوان الصندوق الوطني الخاص بترقية الصادرات وغرض إنشائه هو تقديم المساعدات المالية التي تتمثل في قيمة 80 % للمعارض الدولية و 80 % لتكاليف النقل إضافة إلى تقديم المساعدات في خصوص دراسات الأسواق وتحسين النوعية.[1]

ب- التسهيلات الضريبية: تعتبر الضرائب عنصرًا هاماً في عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال إعفاء المؤسسات المصدرة إعفاءًا كلياً أو جزئياً من دفع الضرائب، ومن أمثلة هذه الإعفاءات هي:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة: فهو المادة 13 تعتبر كل المبيعات الموجهة نحو التصدير معفاة من TVA باستثناء بعض العمليات المتعلقة ببيع الأشياء الفنية

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS من خلال المادة 12من قانون المالية لسنة 1996 ويتمثل هذا الإعفاء لمدة 5 سنوات بالنسبة للمؤسسات التي تحقق عمليات تصديرية من السلع والخدمات إلى الخارج، أما بالنسبة لخدمات مدة الإعفاء 3 سنوات لفائدة وكلات السياحة والأسفار ، كما قدم تحفيزات ضريبية لقطاع الفنادق .

- الإعفاء من الدفع الجزافي VF، ومن الرسم على النشاط المهني TAP : لقد جاء إعفاء الصادرات خارج المحروقات عبر المادة 19 من قانون المالية لسنة 1996 وهذا باستثناء خدمات النقل البري والجوي والخدمات البنكية وخدمات إعادة التأمين كذلك استفادة قطاع السياحة من إعفاء 3سنوات يمس فقط رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة.وتم تدعيم هذا عن طريق المادة 06 من قانون المالية لسنة 2006.[2]

ج- التسهيلات الجمركية: تشكل الأنظمة الاقتصادية الجمركية المنصوص عليها في قانون الجمارك والمستقاة.من اتفاقية كيوتو، حيث تسمح هذه الأنظمة من تخزين وتحويل و استخدام ونقل البضائع دون تطبيق أي حق.أو رسم دون القيام بإجراءات التجارة الخارجية وهو ما يساهم في تقليل عبء خزينة المؤسسة وينعكس إيجابا على سعر المنتوج الموجه للتصدير. [3]

بالإضافة إلى أنها تسمح –مؤقتاً- باستيراد مستلزمات الإنتاج التي تدخل في صنع منتجات محلية موجهة للتصدير، وفي هذا الصدد تم إنشاء العديد من الأنظمة أهمها:

- التصدير المؤقت: فقد نصت المادة 195 على إن البضائع المرسلة إلى الخارج قصد إعادة تحويلها أو عرضها في المعرض أو أية تظاهرة أخرى يمكنها أن تصدر بصفة نهائية انطلاقا من الخارج.

---

[1]- من موقع الجاكس WWW ALGEX.DZ تاريخ المعاينة 2011/12/29.

[1]-WWW،algex،dz-تاريخ الاطلاع 24.12.2011.

[3] -E,H,TAK JOUT,**messures à l'escportation**, Ces régines tourière, in la revue de douanes, nunéres sprecial,l'année noncitée, P12,

- نظام القبول المؤقت: عرفت المادة 174 بأن هذا النظام هو الذي يسمح بقبول في الإقليم الجمركي، البضائع المستوردة المعدة للتصدير خلال مدة معينة، مع وقف الحقوق والرسوم ودون تطبيق المحضورات ذات الطابع الاقتصادي وذلك بقبولها على حالاتها أو إخضاعها لتحويل أو تصنيع.

- نظام المستودعات الجمركية: ويقصد به النظام الجمركي الذي يتم تخزين البضائع في محلات تعينها الجمارك لمدة معينة، وهناك العديد من الأنواع، عامة، خاصة، صناعية بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية الجمركية، هناك وسيلة أخرى تستخدمها الجمارك لتشجيع الصادرات خارج المحروقات وتتمثل في إجراءات تسهيل طرق الجمركة عند التصدير،مثل عملية فحص البضائع في محل المصدر وإزالة تراخيص التصدير[1]

أما الوسيلة الثالثة فتتمثل في الإعفاء من دفع الحقوق الجمركية المتعلقة بالصادرات النهائية، مثل السماح بمقايضة منتوج جزائري بمواد أولية أو منتجات نهائية أجنبية بدون دفع أي حقوق المقايضة على الحدود مثل ما هو معمول به في الجنوب.

وفي الأخير يمكن القول أن بالرغم من أهمية هذه الإجراءات وضرورتها إلا أنها تقدر أن تكون إلا إجراءات كلاسيكية تستمدها معظم الدول لتنمية.صادراتها، وبالتالي الحديث اليوم أصبح أكثر حول إجراءات جديدة يمكن أن يعول عليها، مثل تقديم المعلومات حول الأسواق الأجنبية، وتكثيف النشاطات التسويقية عبر الدبلوماسيات الموجودة في الخارج.

د -منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير: تتمثل في التدابير التالية:

إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملة الصعبة: بموجب التعليمة رقم 94/20 المؤرخة في 1994/04/12 اعترفت السلفة بحرية الأعوان الاقتصاديين في تداول العملة الصعبة كما نجم عن هذا إعادة النظر في قوائم الاستيراد المعمول بها سابقا، وألغي هذا التميز وأصبحت كافة المنتوجات حرة التصدير والاستيراد.

- **منح إعفاءات جبائية:** حيث أعفى قانون الملية لسنة 1996 الصادرات من أداء الرسم على القيمة المضافة، أما قانون الضرائب فمنح إعفاء مؤقت لمدة خمس سنوات على الأرباح الصناعية والتجارية لمؤسسات التصدير وكذا الدفع الجزافي، إضافة إلى إعفاء لمدة 5 سنوات من دفع الضريبة على أرباح الشركات، كما تم تمديد الإعفاء إلى الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للمداخيل الناجمة عن التصدير.

[1]-AMROUCHE MISSOUM**, les Facidilitée douanieres à l'escportation**, Symposum nationale sur les resures de promotion des exportation Alger 29-30 décembre 1996.

- تعديل النظام الجمركي والحقوق الجمركية: تم إجراء تخفيضات في التعريفة الجمركية حيث تم تخفيضها من نسبة 120% إلى 60%، ثم انخفضت النسبة القصوى من 50% إلى 45% سنة 1997 ثم إلى 40% سنة 1998. [1]

و هكذا يقدر مستوى التخفيض بنسبة 10% سنويا ابتداء من 1994 إلى 1997.

أما بالنسبة للخطوة الثانية والمتعلقة بتعديل الأنظمة الجمركية فلقد تمت بموجب القانون رقم 10/98 المتعلق بقانون الجمارك حيث ميز هذا التعديل بين نظامين أساسيين هما:

- نظام الأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير.
- نظام إعادة التموين بالإعفاء.

- تخفيض أسعار النقل البري والبحري: ويجري في التسديد بالدينار إذا كانت الطريقة المتبعة من نوع سيف CIF و بالعملة الصعبة اذا تبنت الأطراف صيغة FOB ويقع عبء دفعها على المستورد الأجنبي.

- **الإعفاء من إيداع الكفالة:** وقد نصت على هذا الإعفاء المادة 104 من قانون المالية لسنة 1997 ويمس النشاطات التالية:

- السلع المخصصة لإعادة التصدير بعد التحويل.
- السلع الخاضعة لعمليات التحسين بغرض إعادة التصدير.
- الصادرات من مواد التغليف المخصصة للسلع المصدرة.

- الترخيص بفتح حسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين الذين يقومون بمهام التصدير.

- إلغاء أحكام المرسوم التنفيذي رقم 90/94 المؤرخ في 1994/04/10 والتعلق بالرقابة على نوعية المتوجات المخصصة للتصدير، لكن مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 431/97 المؤرخ في 1997/11/16 لم يعد المصدر مجبرا على استخراج الشهادة من قبل التصريح الجمركي إلا إذا كانت محل طلب من المشتري الأجنبي.

غير أن كل هذه التدابير لم تؤدي إلى تحسن مستوى الصادرات خارج المحروقات لأنه هناك عوائق مختلفة تعاني منها المؤسسة المصدرة ولابد من التغلب عليها ومحاولة تصحيحها من طرف الدولة الجزائرية

المطلب الثاني: استحداث مؤسسات جديدة لترقية الصادرات خارج المحروقات:[2]

اعتمدت السلطة تحت تأثير بعض الأعوان الاقتصاد يين بأهمية استحداث إطار مؤسساتي جديد لترقية الصادرات خارج المحروقات يعمل على توفير الدعم والإسناد لقطاعات التصدير ويسهر على تطبيق سياسة الحكومة في مجال تنويع الصادرات.

---

[1]- عجة الجيلالي،التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية.2007.دار الخلدونية ، ص 266-270.

[1]- عجة الجيلالي، **مرجع سابق**، ص249-254.

وقد استند هذا التدخل إلى نص المادة 19 من دستور 1996، الذي يمنح للدولة سلطة تنظيم التجارة الخارجية، ولا يتجه هذا التنظيم إلى فرض القيود على التبادل الخارجي بقدر ما يسعى إلى ترقيته، وبما ينسجم مع متطلبات حرية الصناعة والتجارة.

1- إعادة تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية:

أعادت سلطة التعديل الهيكلي تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية بمقتضى المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 207/94 المؤرخ في 1994/07/16، حيث تم تكليف الوزارة بمهمة ترقية التبادل مع الخارج ولتحقيق هذه المهمة تساهم الوزارة في وضع التصورات الجديدة للأدوات التنظيمية والهيكلية المتعلقة بالتجارة الخارجية، كما تعمل على تنشيط هذا القطاع في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف بالإضافة إلى كونها شريك أساسي في التحضير والتفاوض حول الاتفاقات التجارية مع الشركاء الأجانب.

وتعمل السلطة على تجنيد الوزارة لخدمة سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات، وإذا لم تعد الوزارة لهذا المعنى جهاز محايد، بل أصبحت أداة في يد الدولة لتوجيه الأعوان الاقتصاديين نحو التصدير، وبما يتماشى وانشغالات السلطة في تحقيق التوازن المنشود للميزان التجاري الجزائري.

2- إنشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية(promex):[1] أنشأ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي يتم 327/96 المؤرخ في 1996، وهي هيئة عامة ذات طابع إداري ،حيث يتكفل الديوان بإعداد برنامج لترقية وتحليل أوضاع السوق وتكوين وتسيير شبكة المعلومات، وضع ونشر البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادين ،وانجاز الدراسات المستقبلية ويتكفل بكل الأعباء الخاصة بدراسة الأسواق الأجنبية ونقل البضائع وتمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد.

3- إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة[2]**:** أنشأت هذه الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93/96 المؤرخ في 1996/03/03 وقد كيفها المشرع على أنها هيئة عامة ذات طابع صناعي وتجاري وهي تعمل على ترقية وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية وتوسيعها نحو الأسواق الدولية بتنظيم الملتقيات والتظاهرات الاقتصادية وانجازات الدراسات الخاصة بترقية المنتوجات الوطنية في الأسواق الخارجية، وتقديم الاقتراحات بتسهيل عمليات التصدير وكذا إبرام اتفاقيات ثنائية مع الغرف التجارية الأجنبية وتتدخل أيضا في حل النزاعات المتعلقة بالتبادل التجاري وتضم 3 أجهزة هي: الجمعية العامة-مجلس الغرفة-اللجان التقنية للغرفة.

4- إنشاء الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادراتCAGEX:[3]

---

[1] - نوري منير، لجلط إبراهيم، **مرجع سابق**، ص2.

[2]-BENHAMOU,A,**Les instruction algeriennes charge de la gestion et de la promotion du commerce exterieure**,revue leconomie,N52,Mai 1998,p26

[3]- وثيقة للشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات CAGEX-دليل التصدير بكل أمان، 2002.

تأسست الشركة الجزائرية للتأمين وضمان خدمات الصادرات وفق مقتضيات الأمر رقم 96/06 المؤرخ في 10 جانفي 1996، وهي شركة تتشكل من مساهمات مجموعة من المؤسسات المصرفية وشركات التأمين، والهدف من إنشاء هذه الشركة يتمثل في ترقية الصادرات الوطنية خارج المحروقات، وكذا تدعيم القدرات التصديرية الغير مستغلة والعمل على دفع المصدرين على اقتحام الأسواق الدولية وذلك بفضل الضمانات التي تقدمها والتمويل المقدم من طرف البنوك كما تساهم في تقريب المصدرين الجزائريين من التعامليين الأجانب، مع تزويدهم بالمعلومات عن الزبائن والأسواق الدولية بصفة دورية وذلك لتحسين عمليات التصدير وتفادياً لوقوع خسائر.

و من أهم المخاطر التي تقوم هذه الشركة بتأمينها هي:المخاطر التجارية- المخاطر السياسية- مخاطر عدم التمويل- مخاطر الكوارث الطبيعية.

5- إنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات:[1]

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 205/96 المؤرخ في 1996/06/05 المحدد لكيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم 84/32 المفتوح لدى الخزينة ويتدخل هذا الصندوق لتمويل الأبحاث المتعلقة بالأسواق الدولية والتي تهدف إلى توفير المعلومات للمصدريين وتحسين نوعية المواد المخصصة للتصدير. وقد تم توسيع مجال تدخل الصندوق بمقتضى المادة 129 من قانون المالية لسنة 1997 حيث أصبح في الواقع أشبه بمؤسسة مالية تضمن السير الحسن لعمليات التصدير وذلك عن طريق قانون المالية لسنة 2007 وتم تنظيمه عن طريق مرسوم وزاري المعدل والمتمم لسنة2009 الذي يوضح إيرادات ونفقات وطرق الدعم للصندوق، وتم إنشاء مجلس وطني لترقية الصادرات يشرف عليه رئيس الحكومة وكذا إنشاء هيئة وطنية تتكلف بترقية التجارة الخارجية ALGEX تتمتع بصلاحية إنشاء مكاتب ربط وتمثيل وتوسع تجاري في الخارج بغرض مساعدة دخول شركاتنا إلى الأسواق الخارجية.[2]

6- الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريينANEXAL: تم إنشاء هذه الجمعية في 10 جوان 2001 من اجل الدفاع عن حقوق ومصالح المصدرين الجزائريين وتضم أكثر من 100 مصدر.

واهم وظائفها: المساهمة في تطوير إستراتيجية التصدير وإيجاد مساحة للتواصل بين المصدرين وتجميع ونشر المعلومات ذات الطابع التجاري والاقتصادي وتوفير المساعدة التقنية لتطوير القدرات التصديرية للمتعاملين.[3]

---

(1)- عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص258.

(2)- www.min commerce,gov,dz و www,algex،dz15:30الساعة: ،2011/12/20 تاريخ الاطلاع: .

(3)– الموقع السابق ،تاريخ التصفح 2011/12/29.

7- إنشاء مناطق حرة:

تم إنشاء هذه المناطق في إطار قانون ترقية الاستثمار حيث يتكفل المستثمرون المقيمون بها بإنتاج سلع مخصصة للتصدير كما يمكن تصريف بعض منها داخل التراب الوطني شريطة أن لا تتعدى نسبة التصريفات 20% من الإنتاج.

المبحث الثالث: وضع إستراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات:

عملت الجزائر على تبني إستراتيجية وطنية تقوم بمهمة ترقية الصادرات خارج المحروقات لفك عملية الاعتماد على إيرادات البترول وتؤمن المسار التنموي للجزائر مستقبلا. وتعتمد هذه الإستراتيجية على عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعملية الخوصصة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: استراتيجية تأهيل الاقتصاد الوطني والمؤسسات:

إن التحدي الواجب اتخاذه يتمثل في التغييرات والإجراءات العملية التي يجب وضعها من أجل تنمية القدرات الصناعية والبشرية لرفع التحدي بشأنها.

إن المشاكل التي تواجه الاقتصاد الوطني تتمثل في التأخر المسجل في القطاع الصناعي الذي أصبح عاجزا على تحقيق أي نمو ايجابي من جراء تدني مستوى الإنتاجية، الناتج عن استعماله لوسائل إنتاجية قديمة تم اهتلاكها.

ومن هذا المنطق فإن القطاع الاقتصادي العمومي ضعيف لذا يجب تأهيله، حيث طالبت الجزائر أخذه بعين الاعتبار في مفاوضاتها مع الإتحاد الأوربي[1].

إن غياب إستراتيجية صناعية لدى أصحاب القرار، كما خلص إلى ذلك المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى ضعف القطاع الصناعي أدى إلى تردد المستثمرين الأجانب للاستثمار، وبالتالي فإن الأسباب التي أدت إلى الجمود راجع إلى ضعف الاستثمارات العمومية التي لم تتعدى 4.6 مليار دولار سنة 2000 مما أدى إلى عدم تجسيد مشاريع الشركة وتباطؤ عمليات الخوصصة،ولعل الإشكالية المطروحة اليوم أمام السلطات العمومية في الأوضاع التي آل إليها القطاع

[1]- Bouzidi abd elmadjid,**les annees de leconomie**, alger, ENAG, 1999, p85.

الصناعي العمومي على ضوء الإصلاحات الجارية اليوم، الشيء الذي جعل السلطات العمومية تلجأ غلى انطلاق المشاريع الاستثمارية الكبرى (السكن، الفلاحة، الأشغال العمومية.....الخ) التي من خلالها ينتعش القطاع الصناعي، بالإضافة إلى تخصيص جزء من مداخيل المحروقات لدعم القطاع الصناعي الذي تراهن عليه الجزائر في إمضائها لعقد مع الإتحاد الأوربي.

إن البرنامج الذي أعدته الحكومة يتشكل من مجموعة الإجراءات التي تحث على تحسين تنافسية المؤسسة ورفع أدائها الاقتصادي والمالي ليكون في نفس المستوى الدولي ويعتمد عل مبادرة المؤسسات على إجراء التشخيص الاستراتيجي في مجال المنتجات والأسواق ويتعداه إلى دراسة المحيط. ويعد صندوق ترقية التنافسية الصناعية بمثابة الركيزة المالية لتمويل أنشطة هذا البرنامج [1].

1- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد قامت وزارة المؤسسات ص و م والصناعات التقليدية الجزائرية بتجسيد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات ص و م التي تشغل أقل من 20 عامل، ولقد حظي بالموافقة من طرف مجلس الحكومة في ديسمبر 2003 وكذا مجلس الوزراء بتاريخ 08 مارس 2004، ويمتد هذا البرنامج على مدار 06 سنوات يتم تنفيذه ابتداء من 2006، ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له بـــ 06 مليار دج.

ويندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-1- أسباب تطبيق البرنامج:

- برنامج التأهيل المعتمد مع الإتحاد الأوربي لم يهتم بالمؤسسات ص وم و بالتالي لابد من اعتماد برنامج آخر.
- قطاع المؤسسات ص و م يلعب دورا بالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني.
- إن انتهاج الجزائر لسياسة الانفتاح على الأسواق الخارجية وتحرير التجارة وتفكيك الحواجز يحتم عليها إعادة تأهيل هذه المؤسسات.

1-2- أهداف البرنامج:

أ- العـــامة:

- ❖ مواجهة متطلبات تحرير المبادلات في السلع والخدمات بين الإتحاد الأوربي والجزائر.
- ❖ جعل (م ص و م) قادرة على مواكبة التطور في التكنولوجيا وفي الأسواق.

---

[2] -،نجار حياة، زغيب مليكة، **إشكالية تأهيل المؤسسة الاقتصادية بين العصرنة والعولمة**، نظـــرة مســـتقبلية، الملتقـــى الدولي حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاستثماري الجديد، كلية الاقتصاد، جامعة ورقلة، 2003.

ب- الخاصة:

- ❖ وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية م ص وم. واعداد سياسة وطنية
- ❖ التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج.
- ❖ وضع بنك للمعلومات يخص م ص و م من أجل تحسين وتطوير تنافسيتها.

1-3- أجهزة البرنامج:

- ➢ صندوق ضمان القروض: يهتم بمنح الضمانات لفائدة المؤسسات ص وم ويحدد المستوى الادنى للقروض بـــ 50 مليون دج.
- ➢ صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات ص وم - الوكالة الوطنية لتطوير م ص وم: تتولى تنفيذ الإستراتيجية.
- ➢ الصندوق الوطني لتأهيل م ص وم: يتكفل هذا الصندوق بتمويل نشاطات التأهيل.

2- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية:[1]

يسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 20 عاما والذي تشرف عليه وزارة الصناعة إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية منها والخاصة وذلك بتكييف جميع مكوناته من أنشطة مالية، مصرفية، إدارية، جبائية واجتماعية ويقدر المبلغ المخصص لتحويل هذا البرنامج بـــ 04 مليار دج يخصص منه مبلغ 02 مليار دج لتأهيل المؤسسات والباقي لإعادة تأهيل المناطق الصناعية.

1-2- الأهداف العامة لعملية إعادة التأهيل الصناعي هي:

- ➢ **تكامل داخل القطاع وما بين القطاعات:** هو الدفع بترقية قطاع PME الذي جاء بوضع قواعد التكامل الأفقي اللازم لبروز نسيج صناعي واسع.
- ➢ **ترقية الابتكار:** الهدف العام هو إيجاد وسائل تسمح لأداة الإنتاج أن تكون على مستوى من المرونة حتى يكون هناك أفضل توافق مع متطلبات السوق.
- ➢ **ترقية الصادرات:** لتنمية الصادرات خارج المحروقات خصوصا التصرف سواء على مستوى هياكل المؤسسات أو على مستوى إجمالي للنظام الاقتصادي المالي.
- ➢ **ترقية القطاع الخاص:** من أجل المساعدة على خلق مناصب شغل وإنعاش الاستثمارات الإنتاجية.وتوجيه القطاع الخاص نحو الاستثمار الإنتاجي.وإمكانية مشاركة الخواص والعمال في رأس مال الشركات العمومية.
- ➢ التخفيض من نفقات الدولة المرتبطة بالاحتياجات المالية للشركات العمومية.

---

[1]- سهام عبد الكريم، **برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، العدد11/2008، ص85.

- **تقييم الموارد الطبيعية:** يجب تشجيع تقييم الموارد المالية الموجودة بإثارة اهتمام الرأسمال الأجنبي.
- **تقييم الموارد الإنسانية:**
- **تنمية قطاعات الدعم للصناعة:** يجب تشجيع وتوسيع هذا القطاع باعتباره عامل للمنافسة و النجاعة[1].

وهناك أهداف أخرى هي:[2]

على مستوى المؤسسة: يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع المؤسسات الصناعية من خلال تدابير مالية معينة إلى تحديث أدوات إنتاجها والرفع من تنافسيتها.

على مستوى المحيط المباشر للمؤسسة: عن طريق:

- تأهيل المؤسسات وإعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاطات.
- دعم وسائل الضبط (التقييس والملكية الصناعية).
- تطوير الخدمات التكنولوجية للدعم والإستشارة لفائدة الصناعة.

2-2-معايير قبول المؤسسات في برنامج التأهيل: أهمها:

- المؤسسة تخضع للقانون الجزائري.
- تنتمي المؤسسة إلى القطاع الإنتاجي الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية
- التسجيل في السجل التجاري ورقم التعريف الجبائي لمدة 3 سنوات من النشاط
- عدد العمال من 20 فأكثر.
- تقديم معايير الأداء المالي: المتمثلة في صافي الأصول موجب للسنة الحالية أو السابقة ونتيجة الاستغلال موجبة لسنتين على الأقل من ثلاث سنوات الأخيرة.

2-3-تنفيذ برنامج التأهيل: يتم تنفيذ البرنامج عن طريق تقديم المساعدات المالية و متابعة استعمالها:

أ. منح المساعدات المالية: تتمثل في:

- المساعدات المالية المتعلقة بتكاليف الدراسة: تتمثل في 80 % من تكلفة الدراسة الإستراتيجية العامة أو المخففة في حدود:
  - 1500000 دج في حالة الدراسة العامة.
  - 750000 دج في حالة الدراسة المخففة.
- المساعدات المالية المتعلقة بالاستثمارات المادية واللامادية: فإن الصندوق يقدم 30% كتسبيقات من إجمالي مبلغ المساعدات المحددة في الاتفاقية المحددة بين وزارة الصناعة والمؤسسة المعنية.

---

[1]- بن يحي فريد، **الاقتصاد الجزائري، الرهانات وشروط الانضمام إلىomc**، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص78.

[2]- سهام عبد الكريم، مرجع سابق، ص87.

- المساعدات المالية المتعلقة بتنفيذ مخطط التأهيل:

تمثل 80% من مبلغ الاستثمارات غير المادة (تكوين، دراسات، برامج.....الخ)، وفي حالة الدراسة العامة تضاف نسبة 10% من مبلغ الاستثمارات المادية في حدود 20مليون دج.

ب. متابعة برنامج التأهيل: عن طريق الأمانة التقنية التي تقوم بالمراقبة الميدانية لإنجاز الاستثمارات ومراقبة المستندات والفواتير التي تثبت العمليات الاستثمارية.

2-4-نتائج البرنامج الوطني:

حسب وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة فمنذ انطلاق برنامج التأهيل سنة 2001 إلى 2006 تمثلت الحصيلة في:

- تقدمت 406 مؤسسة (منها 235 عمومية، 171خاصة) بطلبات الانخراط، منها 290 مؤسسة (155 عمومية و135 خاصة) تم قبولها من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.ولقد وقعت 137 مؤسسة اتفاقيات مع وزارة الصناعة منها:

- 117 مؤسسة للاستفادة من الإعانات برسم دراسة التشخيص وتنفيذ مختلف عمليات التأهيل المادية واللامادية أي بعدد إجمالي للعمليات يبلغ 1844 بمعدل يقارب 16 عملية لكل مؤسسة، 20 مؤسسة استفادت من إعانة مقتصرة على دراسة التشخيص.

ويبلغ العدد الإجمالي لعمليات التأهيل 1864 عملية منها 1102 عملية لا مادية.

3- برامج تأهيل م ص و م في إطار برنامج الشراكة:

أولاً: برنامج MEDA1:

من وجهة نظر تنفيذ اتفاقية الشراكة التي تسمح بتكامل أكبر للجزائر في الفضاء الاقتصادي الأوربي، تتميز المساعدة المالية (MEDA) بتغيير التوجيهات الإستراتيجية.

وتطمح هذه الأخيرة في المستقبل إلى التحول نحو اقتصاد السوق وتنمية القطاع الخاص وكذلك تعزيز التوازن الاجتماعي والاقتصادي للبلاد.حيث هذا البرنامج خصص له غلاف مالي 3435 مليون اورو للمساعدات المالية خلال 1996-2000 إلا أن تنفيذ البرنامج على ارض الواقع لم يتجاوز 850 مليون اورو إضافة إلى اختلاف معدلات توزيع المساعدات بين الدول المعنية بالبرنامج [1]وتم توزيعها كما يلي: [2]

- تسهيل التعديل الهيكلي (125 أورو+ 30).

---

[1]- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **المنظومة المالية الأوربية والتعاون الاقتصادي الإقليمي العربي**، النـــدوة العلميـــة حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة، سطيف، 2004، ص3.

[2]- علي لزعر، **تأهيل المؤسسة الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، مجلة اقتصادية، العدد2009/05، جامعـــة بسكرة، ص32.

- ترقية الشركات ص وم PME (57 مليون أورو) المشروع عملي منذ سنة 2000.
- دعم التعديل الهيكلي الصناعي والخوصصة (38 مليون أورو) مشروع عملي منذ جوان 2001.
- عصرنة القطاع المالي (23 مليون أورو) اتفاق مالي موقع في 2000، مشروع عملي منذ سبتمبر 2001.
- دعم للإصلاحات الاقتصادية و لتعزيز المؤسساتي لاقتصاد السوق.
- تنمية البنى التحتية والموارد البشرية.

نتائج البرنامج: تمثلت النتائج المحققة من البرنامج إلى غاية 2006/10/31 كما يلي:

- تقدمت 668 مؤسسة صغيرة ومتوسطة إلى البرنامج ويمثل هذا العدد نسبة 31% من إجمالي عدد المؤسسات ص وم التي تنشط في القطاع الصناعي وتخص2147 مؤسسة.
- وتم الدخول الفعلي لـــ 405 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل أي بنسبة 18.9% من مؤسسات القطاع الصناعي أما 263 مؤسسة فقد تخلت عن البرنامج.
- كما استفادت 41 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من الحصول على التغطية المالية من الصندوق الوطني لضمان القروض.

ثانيًا: برنامج MEIDA2

وسيلة مالية أساسية للإتحاد الأوربي من أجل تنفيذ الشراكة الأورو- متوسطية. وهذا البرنامج مخصص لإجراء التعديلات للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من النتائج الناجمة عن التنمية الاقتصادية على الصعيد الاجتماعي والبيئة.[1]

المبلغ المخصص: ميدا II -2000-2006- 5350 مليون أورو، يشمل :

- دعم للانتقال الاقتصادي ولتحقيق منطقة أورو متوسطية للتبادل الحر.
- دعم لأفضل توازن اجتماعي واقتصادي بواسطة تعزيز التعاون في مجال البيئة.
- تعاون إقليمين وعبر الحدود.

وفي إطار هذا البرنامج فقد اختيرت أكثر من 40 مؤسسة مصدرة للاستفادة من مرافقة تقنية خلال سنتين في إطار البرنامج الجزائري الفرنسي لتعزيز هذه المؤسسات المصدرة خارج المحروقات وتمثل هذه المؤسسات عدة قطاعات خاصة بالصناعة.[2] الغذائية والكيماوية من ضمن 600 مؤسسة على المستوى الوطني التي دخلت في هذا البرنامج الذي بوشر سنة 2008 والذي سيمول بقيمة 2.5 مليون اورو، أما فيما يخص الشراكة والتصدير خارج المحروقات حسب الخبير بشير مصطفى فان القطاع الخاص أصبح رقما مهما في معادلة الاقتصاد الوطني في ظل الشراكة. حيث أكد أن الاتفاقية لم تعد في

[1]- علي لزعر، مرجع سابق، ص48.

[2]- نوري منير، مرجع سابق، ص 7.

صالح الاتحاد الأوربي وذلك راجع إلى استفادة الكثير من المؤسسات الجزائرية من تصدير منتجاتها بعد الشروع في عمليات التفكيك الجمركي وإلا ما كنا لندخل السوق الأوربية أمام المنافسة الصينية.وبالتالي العيب يعود فينا .[1]

ثالثا: برنامج الجزائر والأمم المتحدة:وقعت الجزائر على وثيقة مشروع يحمل عنوان دعم تطبيق الإستراتيجية الصناعية وترقية الاستثمارات بغلاف مالي قيمته 353.768 دولار وتقدر مدة انجازه ب18 شهر من 2011-2012 يندرج في إطار مخطط الأمم المتحدة من اجل التعاون والتنمية 2007-2011 ويهدف المشروع إلى تطبيق الإستراتيجية الصناعية وكذلك تنويع اقتصادها قصد الحد من تبعيتها للمحروقات[2]. وأضاف مسؤول في وزارة الصناعة إن الجزائر ستخصص 380 مليار دينار اي 4 مليار يورو بين 2011 و2014 لتنمية وتحديث حوالي 20الف شركة صغيرة ومتوسطة. حيث تعمل هذه الشركات في قطاعات الصناعة والبناء والصيد البحري والخدمات [3]

المطلب الثاني: استراتيجية دعم الخوصصة:

نتكلم فيه على واقع سياسة الخوصصة في الجزائر وحصيلتها حتى عام 2007

1- واقع الخوصصة في الجزائر:[4]

بعد أن تم البدء في تنفيذ برنامج الخوصصة ترتب عن ذلك حل العديد من المؤسسات العمومية وتسريح الآلاف من العمال.

في سنة 1996 استهدف البرنامج 200مؤسسة عمومية تعمل معظمها في قطاع الخدمات. وتم إنشاء في نهاية 1996 الشركات القابضة أعطى دفعا قويا للخوصصة بتكليفها بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة وتنفيذ عمليات نقل الشركات إلى القطاع الخاص.وبحلول افريل 1998 كان قد خصخصة أكثر من800 شركة محلية. إضافة إلى اعتماد برنامج ثاني في اواخر1997 يشمل الشركات الكبرى يهدف إلى بيع 250 مؤسسة بين1998-1999 .وقد حددت قائمةب1200 مؤسسة قابلة للخوصصة باستثناء ما عرف بالمؤسسات الإستراتيجية. ولكن لم تنجح السلطات العمومية في تسوية أهم الملفات. وجاءت فكرة الخوصصة بعد الفشل الذريع المسجل على الصعيد الاقتصادي وتفاقم الأزمة الاجتماعية

---

[1]- بوغرارة عبد الحكيم، جريدة الشعب بتاريخ2011/11/20، مقال بعنوان **اتفاق الشراكة مع أوربـــا يـــنعش التصـــدير خارج المحروقات.**

4- http/www،mae،dz/ma-ar،story،php/8313688.تاريخ التصفح 04.01.2012.

1- http/echo،hmsalgeria،net/article432،html تاريخ التصفح 04.01.2012.

[4]- كريم النشاشيبي، مرجع سابق،دراسة خاصة بص،ن،د،ص6

والسياسية التي لم يوجد لها حل وسبب ذلك هدر للموارد المالية نتيجة الوضعية المتدهورة لمؤسسات القطاع العام .[1]

ولذلك بادرت الجزائر إلى سن ترسانة هائلة من القوانين لتطبيق عملية الخوصصة، ففي 26 أوت سنة 1995 ظهرت أول تعليمة تناولت مسألة الخوصصة، تمت فيها المصادقة على عدة نصوص على غرار التعليمة (95-12) وقد استحدثت جهازين مكلفين بالخوصصة وهما:المجلس الوطني لمساهمات الدولة- المجلس الوطني للخوصصة، وكان المجلس الأول يضم 14 وزيرا برئاسة رئيس الحكومة تتلخص مهامه في إعداد إنجاز برامج الخوصصة، أما المجلس الثاني فكانت مهمته تقييم قدرات المؤسسات الاقتصادية العمومية، على أساس التقارير المنجزة من خبراء مستقلين، وجاءت التعليمة الثانية سنة 1997 وأحدثت عدة تغييرات أهمها:

- تشجيع شراء العمال لأسهم الشركات المفلسة، وكان البرنامج الأول للخوصصة يقضي بتنازل الدولة عن 300 مؤسسة عمومية.
- السماح للمالكين الجدد تسديد ما عليهم على مراحل تمتد إلى 10 سنوات كما يسمح للمستفيد الحصول على تخفيضات هامة قد تصل إلى 25%. وقد أوضح رئيس المجلس الوطني للخوصصة في تقرير أصدره يوم 08 ماي 1998، أي أن نسبة نجاح العملية لم تتعدى 25%،
- وما يراه الملاحظون أن الخوصصة لم تعرف انطلاقة حقيقية على أرض الواقع هذا راجع إلى:
- الحالة الأمنية- عدم وجود بنك للمعلومات.
- مسألة العقار الصناعي-عدم اقتناع الشريك الاجتماعي (النقابة) بجدوى الخوصصة.
- عدم وجود سوق مالي متطور-البيروقراطية وكثرة الإجراءات الإدارية.

واهم منافع الخوصصة هي: [2]

- الحد من الاحتكار وتحسين نوعية الإنتاج.
- تقليص العجز في الموازنة العامة- تقليل التفاوت الكبير في توزيع الثروة.
- تخفيض الديون الخارجية- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

2- حصيلة الخوصصة: حسب معايير الاتجاه الموسع:

---

[1]- حميد حميدي، **خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري**، ندوة بعنوان الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، الجزائر،1991، ص112.

[2]- ميلود بوعبيد، **الخوصصة وإشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، 2006-2007، جامعة باتنة ، ص134.

حسب هذا الاتجاه فإن مسار الجزائر في الخوصصة عرف تقدما جيدا وكشف عن أداءات مشجعة في عملية التحويل وهي:

- **الخوصصة عن طريق التصفية**: ضمت حوالي 1200 مؤسسة وتمت العملية عن طريق التحويل أو التنازل.

- **استقلالية التسيير**: ضمت أكثر من 1800 مؤسسة عمومية اتخذت من حيث الشكل شركات ذات أسهم.
- **الامتياز**: عرف هذا النوع انطلاقة قوية في قطاع المحاجر والمناجم، وقد تم فتح مناقصة في جوان 2003 تشمل 60 وسمحت هذه العملية توفير 350 مليون دينار للخزينة.
- **عقود الشراكة:** عرفت تطورا كبيرا في قطاع المحروقات، حيث قامت سوناطراك بتوقيع شراكة مع عدة شركات أجنبية.
- **الخوصصة من الأسفل**: لقد سمح هذا الشكل ببروز القطاع الخاص وحقق نتائج معتبرة حيث 1998 نتائج حسنة حيث يقدر PIB خارج المحروقات بـــ 73.7%، وارتفع رقم الأعمال بـــ 33% مقارنة بـــ 1997 وخلال نفس الفترة قدر الإنتاج الصناعي للقطاع الخاص بـــ 16.5% من الإنتاج الكلي.

خلال سنة 2000 ارتفع رقم الأعمال بـــ 27 %، القيمة المضافة 10%، مناصب العمل بـــ 10%، كما بلغ عدد المؤسسات في نفس السنة 14000 مؤسسة، ويبلغ رقم أعمالها الإجمالي 87.5 مليار دج.

أما في سنة 2002، فكانت حصة القطاع الخاص أكثر من 70% من الإنتاج بمعدل نمو قدره 5% ومساهمته في خلق مناصب العمل بـــ 6%، وعلى مستوى القيمة المضافة يهيمن القطاع الخاص في الخدمات بـــ 88% مقابل 12% للقطاع العام، 66% في الصناعات الغذائية، 68% في البناء والأشغال العمومية، 73% في النسيج، 92% في الجلود والأحذية.[1]

- **أما بخصوص فروع الأنشطة:** كانت حصص السوق في سنة 2003 كما يلي

- **في الحبوب:** يستحوذ القطاع الخاص على 60% من حصة السوق.
- **في المشروبات:** يشغل القطاع الخاص 100% من حصة السوق من المشروبات الغازية، 60% من العصير.
- **السكر:** يشغل القطاع الخاص 100%، القطاع العام لاشيء.
- **الحليب ومشتقاته:** يستحوذ القطاع الخاص غلى 92% من حصة السوق.

بالإضافة إلى ذلك، سمحت الخوصصة من الأسفل للقطاع الخاص بالاستثمار في عدة قطاعات: النقل البري، الجوي البحري البنوك، التأمينات، الصناعة التحويلية، الصناعة الغذائية، الخدمات، الصحة، الزراعة، التعليم. كما أن عدد مؤسسات القطاع الخاص ارتفع من 12000 عام 1999 إلى 20000

[1]- ميلود بوعبيد، مرجع سابق، ص 135.

مؤسسة سنة 2003 (منها 2500 مؤسسة ص وم) مما سبق نستخلص أن حصيلة الخوصصة حسب هذا الاتجاه سجلت نتائج إيجابية إلى حد كبير، غير أن القطاعات التي تم الاستثمار فيها تبقى محدودة، وأن معظم المؤسسات المنجزة تعتبر صغيرة الحجم.

و يبلغ عدد المؤسسات العمومية المعروضة للخوصصة في نهاية 2005-1270مؤسسة اقتصادية، كما يوجد العديد من الملفات التي تم دراستها والموافقة عليها، إلا أنها لم تتم العملية إلى يومنا هذا وهو راجع إلى وضعية تلك المؤسسات. أما حصيلة الخوصصة الإجمالية من 2003-2007 فهي كما يلي:

جدول رقم04: يبين محصلة عملية الخوصصة في الجزائر .

عدد العمليات	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
الخوصصة الإجمالية	5	7	50	62	68	192
الخوصصة الجزئية (> 50 %)	1	2	11	12	7	33
الخوصصة الجزئية (< 50 %)	0	3	1	1	6	11
الاستعادة من طرف الخبراء	8	23	29	9	0	69
الشراكة المضافة	4	10	4	2	9	29
التخلي على الأصول للخواص الذين سيشترونها من جديد	2	13	18	30	20	83
المجموع	20	58	113	116	110	417

المصدر: وزارة الصناعة وترقية الاستثمار

وفي الواقع، فإن معظم المؤسسات العمومية لاسيما الصناعية منها تعاني من اختلالات عميقة على المستوى المالي، والتكنولوجي، والبشري، والتسييري، وبالتالي فإن خوصصة 417 مؤسسة عمومية ليس بالأمر الهين بالنظر إلى تدهور وضعيتها حيث تتسم وسائل الإنتاج والتجهيزات بتسيير تقليدي،ومديونية تصل إلى 1200مليار دينار جزائري.[1]

المطلب الثالث: استرا تيجية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

أصبح موضوع الاستثمار الأجنبي بالدول النامية موضع اهتمام الخبراء والمؤسسات ولهذا قدمت له العديد من الحوافز ويمكن تصنيفها بصفة عامة إلي:

[1]- ميلود بوعبيد، مرجع سابق، ص 135.

- **حوافز تمويلية:** تتمثل في تقديم تسهيلات للحصول على قروض.والمساعدات المالية لإجراء البحوث والدراسات لإقامة المشاريع.[1]

- **حوافز مالية**: تتمثل في الإعفاءات من الضرائب، الضمانات، القروض الداعمة، الاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام والمداخلات الوسيطية والسلع الرأسمالية وضرائب التصدير.

- **حوافز غير مباشرة:** تتمثل في تزويد الشركات بالأراضي أو منحها مركزا احتكاريا بالإضافة إلى إعفائها أحيانا من تطبيق قوانين العمل السائدة والمعمول بها في المشروعات الوطنية. [2]

اولا- عرض الإطار التشريعي لترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:[3]

1- القوانين:

- **قانون النقد والقرض لسنة 1990:** أعطى هذا القانون إصلاحات جزئية للاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

➢ **في المجال المالي:** الترخيص بفتح مكاتب للتمثيل أو فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية وكذا بالمساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري.

➢ **في المجال الاستثماري**: يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو الاستثمار المباشر وتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية.

*** المرسوم التشريعي رقم 12/93:** يحدد هذا المرسوم النظام الذي يطبق على الاستثمارات الأجنبية والوطنية فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية الخاصة بالإنتاج.

***الأمر رقم 03/01** المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الذي جاء بتغيرات كثيرة أهمها:

- **النظام التحفيزي:** -إنشاء الوكالة الوطنية للاستثمار ANDI-حل إشكالية العقار الصناعي -إنشاء صندوق دعم الاستثمار- المجلس الوطني للاستثمار.

---

[1]-بعلوج بولعيد، **العولمة المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية**، الملتقى الدولي حول العولمة المالية، عنابة، 2004، ص6.

[2] - زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال،مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد1/2004، ص120.

[3]- عبد الرحمن تومي، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسات اقتصادية**، مركز البصيرة، العدد08/2006 ، ص112-116.

- **القانون التوجيهي**: لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتشخيص ودراسة محيط القطاع. [1]

- **الامتيازات الجبائية**: تتمثل في الإعفاء من ضريبة نقل الملكية والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع الداخلة في انجاز الاستثمار وتطبيق نسبة مخفضة في مجال الرسوم الجمركية. والإعفاء من سنتين الى5 سنوات من الضريبة على إرباح الشركات. وتطبيق نسبة مخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها. [2]

- **2-ضمانات الاستثمار**: يتم معاملة المستثمر المحلي أو الأجنبي باعتباره شخصا طبيعيا أو معنويا بنفس الحقوق والالتزامات الخاصة بالاستثمار وفقا للمادة 14 ولا يجوز الاستيلاء على المشاريع بأمر إداري وكذلك في حالة المصادرة ينبغي التعويض للمستثمر وتم انجاز شباك موحد يحوي كل الإدارات. كما يمكن تحويل رؤوس الأموال في الجزائر طبقا للمادة 31 من الأمر 01-03. وكذلك تم اعتماد الأمر رقم 05-03 الصادر في06 جوان 2005 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية ويحدد كيفيات تحويل الأرباح والفوائد والنواتج في حالة التنازل أو التصفية للاستثمارات. [3]

3-الإقرار الجزائري بالتحكيم الدولي: لابد من العودة إلى النصوص القانونية الدولية في حالة النزاعات ذات صلة بالاستثمار الدولي وخاصة إذا بدأنا فعليا في شراكة أوربية وانتهاء بالتحضير بالدخول إلى OMC. [4]

إذا ما ينتظر من الاستثمار الأجنبي هو تمويل الاقتصاد الوطني وتوفير العملة الصعبة على مستوى ميزان المدفوعات. أي الحصول على العملة الصعبة عن طريق التصدير. [5]

إن تخلي الحكومة على الأنشطة الإنتاجية عن طريق الخوصصة وخاصة بتطبيق قانون المالية التكميلي لعام 1994 وتم فيه إلغاء احتكار الدولة لسوق التامين وتعديل قانون الاستثمار فيما يخص المشاركة الأجنبية في رأسمال البنوك.وذلك من اجل تحسين المناخ الاستثماري وفتح الاقتصاد للمنافسة الأجنبية. [6]

ثانيا- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: [7]

---

[1] - عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص118-120.

[2] - عليوش قربوع كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية،1999، ص13.

[3] - دليل الاستثمار في الجزائر ، مطبعة حسناوي، 2006، ص 59.

[4] - عبد الرحمن تومي، مرجع سابق ، ص130-133.

[5] - عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص16.

[6] - كريم النشاشيبي وآخرون، **مرجع سابق**، ص8،

[7] - لوعيل بلال، **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**، 1995 -2007، مجلة اقتصادية، العدد 2008/04 ص136

أكدت تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بأن الجزائر خطت خطوات مهمة وقطعت أشواطا كبيرة في طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

-1-أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

يمثل الجدول رقم 05 تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 1995-2010 حيث شهد ارتفاعا ملموسا خلال الفترة 1995-2010 فبعدما كان منعدم سنة 1995 ارتفع إلى 0.507 مليار دولار سنة 1999 وانخفض سنة 2000 ليصل إلى 0.432 مليار سنة .ثم ارتفع ليصل 2.9 مليار دولار سنة 2009 رغم أن هذه السنة عرفت أعلى قيم التدفق الاستثماري الأجنبي المباشر في العالم. في سنة 2001 كانت ثالث وجهة لهذا الاستثمار بعد جنوب إفريقيا والمغرب، مع العلم أن إفريقيا على المستوى العالمي ليست منطقة جاذبة للاستثمار مقارنة مع أوربا الوسطى والشرقية وآسيا، إذ تسجل 2% فقط من التدفقات العالمية وهذا رغم الارتفاع المسجل سنة 2001 مقارنة بسنة 2000 (من 9 إلى 17 مليار دولار) بمتوسط نمو قدره 5% سنويا، بينما تعرف المتطورة

منها معدل24% .وسنبين مدى تطور تدفق الاستثمار الأجنبي بالجزائر حسب الجدول الآتي:

جدول رقم05: يبن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال 1995-2010: الوحدة: مليار دولار

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
تدفق FUI	0,25	0,27	0,26	0,50	0,507	0,438	1,96	1,065	0,634	0,882
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010				
التدفق	1.081	1.79	1.66	2.59	2.76	2.29				

المصدر: لوعيل بلال، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي،1995 -2007. مجلة اقتصادية، العدد 2008/04 ص135. ,UNCTAD, ONS من 2008 _ 2010

إذ يعتبر تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في تزايد مستمر ابتداء من 1995 الى غاية 2010، ولكن تبقى ضئيلة بالنظر إلى الإمكانيات المتوفرة في الجزائر: سوق الاستهلاك، سوق العمل، سوق المواد الأولية، وهذا رغم الأهمية الإستراتجية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال العلاقات الاقتصادية بين الدول

-2-تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر حسب الدول المستثمرة فيها وحسب القطاعات:

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دول أجنبية أو عربية، وقد يصنف نشاط بعضها ضمن مشروعات الشراكة، إلا أن أهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنفذ من قبل الشركات م.ج. خاصة في قطاع المحروقات. والجدول الآتي رقم 06 يبين أهم 10 دول مستثمرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2000- 2005.

إذن حسب الجدول المرفق تعد مصر أهم مستثمر أجنبي في الجزائر خارج قطاع المحروقات وذلك بأزيد من 2902,25 مليون دولار بعد دخول شركة أوراسكوم حيث استثمرت في مجال الاتصالات سنة 2001، الاسمنت 2004، أما المستثمر الثاني فتعتبر الكويت بمبلغ 1150,825 مليون دولار وذلك بعد دخول الوطنية للاتصالات سنة 2004.

جدول رقم06: يبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدول المستثمرة

الوحدة: مليون دولار. 1 دولار= 75 دينار جزائري.

الترتيب	البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
1	مصر	245,128	1274,52	22,425	8,424	208,52	1143,233	2902,25
2	الكويت	0	0	0	0	1150,825	0	1150,825
3	جنوب افريقيا	0	0	0	426,4	0	0	426,4
4	فرنسا	139,984	9,36	92768	26143	47892	23036	339183
5	ليبيا	179283	0	55809	2,483	14,846	0,364	252785
6	و,م,أ	12571	0,728	0	1,118	218933	3,016	236,366
7	العربية السعودية	0	0	0	0	214903	0	214903
8	الصين	11414	0,598	0,117	194,48	2,067	1872	210548
9	الهند	0	176,8	0,195	0,299	0	0	177294
10	هولندا	1,677	0	172,38	0	0	0	174057

المصدر: لوعيل بلال، نفس المصدر السابق، ص136.

جدول رقم 07: يبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشرخ. ق.المحروقات حسب القطاعات2000-2005:

القطاع	عدد المشاريع	النسبة (%)	المبلغ (مليون دينار)	النسبة (%)
الفلاحة	10	2	2110	0,37
البناء والأشغال	54	10,74	19799	3,5
الصناعة	322	64,14	229407	40,3
الصحة	4	0,8	891	0,15
النقل	12	2,4	1624	0,28
السياحة	9	1,8	14685	2,9
الخدمات	87	17,31	36348	6,42
الاتصالات	4	0,8	260627	46,08
المجموع	502	100	565491	100

المصدر: لوعيل بلال، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، 1995 -2007، مجلة اقتصادية، العدد 2008/04، ص136.

ويتبين من الجدول أعلاه أن الصناعة لها الحصة الكبيرة من المشاريع الاستثمارية حوالي 322 مشروع بقيمة 229407 مليون دج، ويليه قطاع الخدمات بحوالي 87 مشروع بقيمة 36348 دج، ثم قطاع الأشغال العمومية بحوالي 54 مشروع بقيمة 19799، وهناك قطاعات لم تستقطب إلا عدد ضعيف من المشاريع كقطاع الصحة 12 مشروع، والاتصالات 4 مشاريع رغم إصلاح القطاع من خلال قانون البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية سنة 2000 الذي فتح المنافسة في مجال الهاتف النقال.

أما القطاعات الأخرى تبقى دون المستوى كالسياحة والزراعة والصحة فلازالت تحتاج إلى تكثيف الشراكة فيها مع عدم الاكتفاء بالنوايا فقط، إضافة إلى تسويق الفرص المتوفرة عليها.

تحليل: لقد سجلت الجزائر معدلات نمو إيجابية خلال (2002-2005) بعد فترة من الانكماش الاقتصادي، وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط. بالإضافة إلى تحسن مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي الناتجة عن تطبيق إصلاحات واسعة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، وبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001، وإصلاح قانون النقد والقرض، واجراءات استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر و بالتالي قطاع خارج النفط لم يعطي الاضافة اللازمة رغم إجراءات تحرير التجارة الخارجية المتبعة من طرف الدولة الجزائرية ابتداء من 1994

خلاصة الفصل:

لقد أبدت الدول الجزائرية مجهودات جبارة لتحسين أوضاعها الاقتصادية والسياسية من اجل مواكبة التطورات العالمية، حيث باشرت الدولة ببرامج تقويمية ترمي إلى استعادة التوازنات المالية والتحكم في معدلات التضخم وأعقب عملية التقويم هذه تطبيق إصلاحات مؤسسية وتنظيمية سعت وأفضت إلى نهج خيارات تقوم على تحرير الاقتصاد وخصخصته، ورغم إرساء هذه الإصلاحات إلا أن الاقتصاد الجزائري استمر في تسجيل مستويات ضعيفة في نمو خارج المحروقات. إضافة إلى الحوافز التي منحت للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إعداد اطر قانونية مميزة إلا أن نتائجها لم ترقى إلى المستوى المطلوب، وكذلك البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المؤسسات الوطنية الصغيرة، والمتوسطة، وبرنامج التأهيل الصناعي وبرنامج ميدا 1 و2 في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي حيث قدم مساعدات مالية وتقنية للمؤسسات الجزائرية وتخللت هذه البرامج عدة إصلاحات على التجارة الخارجية لمزيد من التحرير والاندماج الدولي. وكل هذه السياسات الإصلاحية لتنمية الصادرات خارج المحروقات، وتم الاعتماد في ذلك على إستراتيجية وطنية تركز على فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة سواء

للقطاع العام أو الخاص لإعطاء الإضافة اللازمة لقطاع الصادرات خارج المحروقات، وكل هذه البرامج سجلت نتائج ضعيفة على مستوى تأهيل المؤسسات المصدرة للتواجد اكثر بالاسواق الاجنبية ، ولكن أعطيت لها ديناميكية جديدة في هذا المجال

إذن لابد من تدعيم هذه البرامج والإستراتيجية المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية من كل الفاعلين الاقتصاديين من قريب أو بعيد لمزيد من الفعالية على الأنشطة التصديرية. وكذلك عن طريق تدعيم كل آليات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر الكمية منها والنوعية للمساهمة اكبر في تنشيط العمل التصديري

الفصل الرابع

دراسة إحصائية قياسية واستبيانية لأثر تحرير التجارة الخارجية في الجزائر على ترقية الصادرات خارج المحروقات

تمهيـــد:

إن الحديث عن دور عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات تقتضي إبراز مدى مساهمة المؤسسة الجزائرية على مستوى التصدير منذ بداية التحرير إلى يومنا هذا. وما مدى مساهمة كل قطاع اقتصادي في العملية التصديرية وما هو واقعة وآفاقه وبالتالي معرفة مجمل القدرات والإمكانيات التصديرية الوطنية ومدى تنافسية المنتجات المحلية في الأسواق الأجنبية وبالتالي الوقوف أمام حقيقة الوضع فيما يخص نقاط القوة والضعف لمؤسساتنا في مجال الصادرات خارج المحروقات في ظل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر عن طريق قياس مدى مساهمة ابعاد تحرير التجارة على ترقية الصادرات خارج المحروقات. وسنبين كل هذا من خلال هذا الفصل التطبيقي لمحاول الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

- **المبحث1:** دراسة احصائية لأثر تحرير التجارة الخارجية في الجزائر على ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- **المبحث2:** دراسة قياسية لأثر تحرير التجارة الخارجية في الجزائر على ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- **المبحث3:** دراسة استبيانية لأثر تحرير التجارة الخارجية في الجزائر على ترقية الصادرات خارج المحروقات.

المبحث الأول: دراسة إ حصائية لأثر تحرير التجارة الخارجية في الجزائر على ترقية الصادرات خارج المحروقات

عملت الجزائر على ترقية الصادرات خارج المحروقات منذ بداية عملية التحرير التجاري في إطار إصلاحات الصندوق النقد الدولي بانتهاج إصلاحات على مستوى التجارة الخارجية على غرار الخوصصة وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من اجل إعطاء دفعة للاستثمارات الخاصة لترقية الصادرات خارج المحروقات، وذلك بتدعيم تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية بإصدار عدة قوانين تعطي امتيازات مالية وضريبية للمؤسسات المصدرة وإنشاء عدة مؤسسات تقوم بهذا الدور. ولكن الجزائر لم تنجح في هذه السياسة لضعف حجم الصادرات خارج المحروقات من بداية التحرير إلى يومنا هذا وهذا ما سنبينه من خلال الإحصائيات الخاصة بتطور الصادرات خارج المحروقات خلال فترة التحرير من خلال هذا المبحث

المطلب الاول: تطور الصادرات خارج المحروقات بعد التحرير من 1989-2010

جدول رقم 8: يوضح تطور هيكل صادرات الجزائر خلال فترات (1989-2000)- -الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات الغير نفطية		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
1989	7193.7	98،95	301	4.02	7494.7	100
1990	10934	96,73	369	3,27	11304	100
1991	11850	97 ,93	250	2,07	12100	100
1992	10516	97,04	321	2,96	10838	100
1993	9374	92,89	480,03	4,74	10092	100
1994	8144	97,65	297,42	3,4	8639,65	100
1995	9008	69,21	355	3,79	9362	100
1996	10303,27	92,92	784,79	7,08	11088,06	100
1997	13100,8	97,11	398,98	2,89	13490,78	100
1998	9360,41	96,94	294,,99	3,06	9655,4	100
1999	10924,5	96,13	357,2	3,14	11363,95	100
2000	18947	96,82	623	3,18	19570	100

المصدر: إعداد الباحث من خلال إحصائيات التجارة الخارجية لفترة 1990-2000، الجمارك الجزائرية.

إن الملاحظ في إحصائيات الجدول رقم 08 خلال الفترة 1989-2000 أن نسبة الصادرات خارج المحروقات لم تتعدى 4 %. والمقدرة ب 480.03 مليون دولار باستثناء سنة 1996 التي تعدت 7 %وهذا راجع إلى الصادرات خارج المحروقات المتكونة من المواد الغذائية إلى روسيا في إطار تسديد الديون بقيمة 784.79 مليون دولار. وبالتالي رغم الإجراءات المتخذة في سنة 1996 لتدعيم الصادرات خارج المحروقات إلى أن النسبة الإجمالية تتراوح مكانها بعد مرحلة التحرير التجاري سنة 1994. واحسن سنة في قيمة الصادرات خارج المحروقات بعد سنة 1996 هي سنة 2000 ب623 مليون دولار. وبالتالي نرى سيطرة صادرات المحروقات بنسبة تتراوح من 96 %.إلى97 %.

جدول رقم9: يبين قيمة الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة:2001-2010:

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2001	18,484	96,60	0,684	3,40	19,132	100
2002	18,820	96,20	0,734	3,80	19,554	100
2003	23,800	97,20	0,664	2,80	24,464	100
2004	30,980	97,5	0,788	2,50	31,775	100
2005	44,989	97,80	1,012	2,20	46,001	100
2006	53,433	97,80	1,180	2,20	54,613	100
2007	58,206	97,80	1,312	2,20	59,613	100
2008	79,298	97,50	1,940	2,50	81,238	100
2009	44,124	97,60	1,07	2,40	45,194	100
2010	45.530	97.72	1.04	2.28	46.570	100

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 2009/2000(الجمارك الجزائرية: WWW.douane.gov.dz

بعد استقراء نتائج الجدول رقم 09 نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات تتواصل في تسجيل نسب ضعيفة لا تتعدى 3 % من سنة 2001-2010 أي في حدود 1.5 مليار دولار ،وسنة 2008 هي أحسن سنة من حيث قيمة الصادرات بنحو 1.9 مليار دولار، وبالتالي دوما سيطرة الصادرات خارج المحروقات بنسب تتعدى 96 و97 % وهذا راجع إلى ضعف تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية

لضعف الإنتاج وعدم توافقه مع المقاييس العالمية إضافة إلى القيود التجارية من بعض الدول على غرار دول الاتحاد الأوربي على المنتجات الوطنية.

أن المؤسسات هي التي تستجيب لأي تغيرات تحدث في أسواق عناصر الإنتاج أو أسواق السلع، كما أنها أداة الدولة في الحصول على أحدث أنواع التكنولوجيا وتطبيقها، ويمكن القول أن تنافسية أي مؤسسة في الدولة تتأثر بعدة محددات والتي تتلخص في المستوى المهاري للمؤسسة، ونظام الحوافز وأسواق عناصر الإنتاج، [1].

المطلب الثاني: التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات

نتطرق في هذا المطلب إلى التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات لمعرفة مدى تطوره من بداية التحرير إلى يومنا هذا ومعرفة مكمن التغيرات على مستوى المنتجات المصدرة للقيام بتطوير المنتجات ذات التنافسية العالية وفق المتطلبات التسويقية الدولية الحالية

تطور الصادرات السلعية في الفترة 1990-1995:

تعتبر الجزائر من الدول التي تبقي تعاني من عدم تنوع صادراتها وانحصارها فقط في مادة الطاقة والمحروقات، وهذا بالرغم من انتهاجها برامج من الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية التي كانت من أهم أهدافها تنويع الاقتصاد والبحث عن مصادر جديدة للعملة الصعبة، والجدول الموالي يوضح أهم التطورات التي طرأت على حجم الصادرات الجزائرية وفق التركيب السلعي .

[1] - سعيد وصاف، مرجع سابق، ص12.

جدول رقم10: تطور تركيب الصادرات خارج المحروقات ما بين: 1990-1995:

الوحدة: مليون دينار.

	1990		1991		1992		1993		1994		1995	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
سلع استهلاكية	1045	23	1754	22	2762	26	3474	26	2006	18	8771	29
مواد غذائية	451	10	990	13	1767	15	2305	17	1209	11	5255	17
سلع التجهيز	712	16	1196	15	1525	14	412	3	412	3	1100	4
مواد نصف مصنعة	2281	51	3829	50	4791	45	7320	54	7603	68	14918	50
المجموع	4489	100	7769	100	10645	100	13511	100	11230	100	30044	100

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من إحصائيات CNIS

نلاحظ من خلال الجدول رقم 10 أن المحروقات لا تزال تحتل أعلى حصة من الصادرات الإجمالية الجزائرية وذلك بنسبة لا تقل عن 95% عبر مختلف السنوات في حين شكلت الصادرات خارج المحروقات النسبة المتبقية وهي لا تتجاوز 5%. وتأتي المواد النصف المصنعة بالمرتبة الأولى من حيث القيمة التي ارتفعت من 2281 مليون دينار سنة 1990 إلى 14918 مليون دينار سنة 1995 في الصادرات خارج المحروقات. ثم السلع الاستهلاكية التي ارتفعت صادراتها من 1045 مليون دينار سنة 1990 إلى 8771 مليون دينارسنة1995 وخاصة المواد الغذائية التي سجلت هي الأخرى ارتفاعا من 451 مليون دينار سنة 1990 إلى 5255 مليون دينار سنة 1995 وبعدها سلع التجهيز التي سجلت قيمة 712 مليون دينار سنة 1990 ثم انخفضت إلى 412 مليون دينار سنة 1994 . ثم ارتفعت من جديد سنة 1995 إلى قيمة 1100 مليون دينار. وكلها لا تتجاوز في أحسن الأحوال 4 % ، وعل ضوء ما سبق نستخلص أن مجهودات تنمية القطاعات الأخرى خارج المحروقات من خلال منح بعض التسهيلات الجبائية والجمركية لم تكن كافية . وبالتالي لابد من إعادة النظر في السياسة المنتهجة.

جدول رقم11: تطور التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات بين: 1996-2001:

الوحدة: مليون دولار.

	1996		1997		1998		1999		2000		2001	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
سلع غير استهلاكية	511	60,05	362,2	73,17	286	68,72	272	65,38	477	76,56	413	73,23
المنتجات خامة	43	5,05	43,4	8,77	50	12,82	44	10,58	42	6,74	39	6,91
المنتجات الغذائية	132	15,51	41,5	8,38	29	7,44	22	,529	30	4,82	34	6,03
سلع التجهيز الصناعية والزراعية	47	5,52	21,9	4,42	23	5,90	60	14,42	59	9,47	64	11,35
سلع استهلاكية غير غذائية	118	13,87	26	5,26	20	5,12	12	4,33	15	2,41	14	2,48
المجموع	851	100	495	100	390	100	416	100	623	100	564	100
نسبة ص خ م من الصادرات الإجمالية (%)	% 6,6		% 3,7		% 3,5		% 3,65		% 3,18		% 2,81	

المصدر: من إعداد الطالب أنطلاقا من إحصائيات CNIS

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم 11هو مدى ضعف مساهمة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات وانحصارها في حصة ضئيلة جدًا لا يتعدى 800 مليون دولار، ولعل ما يزيد الأمر خطورة كون هذه الصادرات تنحصر في مجموعة محدودة من المنتجات تسيطر عليها المنتجات النصف المصنعة بأكثر من ثلاثة أرباع وهذا الوضع راجع إلى عدم توفر الإمكانيات الضرورية وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على تطوير هذه المنتجات مما يضيع فرصًا كبيرة على بلادنا للرفع من

القيمة المضافة للمنتجات، ويمكن في هذا المجال طرح تساؤل كبير حول جدوى وفعالية الاستثمارات الضخمة التي أنشئت بداية من السبعينات.

وفيما يتعلق بالمنتجات المصدرة "خارج المحروقات-المنتجات النصف مصنعة" فتبقى ضعيفة جدًا ومحصورة في بعض الخدمات الطبيعية وبعض المنتجات الصناعية والزراعية بنسبة لا تتعدى 15% إلى 20 % من حجم الصادرات خارج المحروقات.

جدول رقم 12 يبين: التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات من 2002-2008

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مواد غذائية	35	48	59	67	54	88	119
سلع استهلاكية	27	35	14	19	20	35	32
منتوجات خامة	51	56	90	134	134	169	334
منتوجات نصف مصنعة	551	569	571	651	545	993	1384
سلع التجهيز الفلاحية	20	1	-	-	-	1	1
سلع تجهيز صناعية	56	30	47	36	35	46	67
المجموع	740	739	781	907	788	1332	1937

المصدر: CNIS

من الجدول رقم 12 نلاحظ أن قيمة الصادرات خارج المحروقات لا تتعدى في أحسن الأحوال نسبة 3 بالمائة أمام صادرات المحروقات . وتتكون الصادرات من نفس التركيبة لعدة سنوات وتتصدر المنتجات النصف المصنعة المرتبة الأولى. حيث ارتفعت قيمتها من 551 مليون دولار سنة2002 إلى 651 مليون دولار سنة 2005. ثم إلى 1384 مليون دولار سنة 2008. ثم تليها المنتوجات الخامة التي ارتفعت من 51 مليون دولار سنة 2002 إلى 334 مليون دولار سنة 2008. بينما سلع التجهيز الصناعية سجلت انخفاضا من 56 مليون دولار سنة 2002 إلى 35 مليون دولار و46 مليون دولار سنة2007-2006 على التوالي ثم ارتفعت سنة 2008 إلى 67 مليون دولار. ثم صادرات المواد الغذائية التي سجلت ارتفاعا محسوسا من 35 مليون دولار سنة 2002 إلى 119 مليون دولار سنة 2008. ثم تليها السلع الاستهلاكية وسلع التجهيز الفلاحية بقيمة ضعيفة جدا تكاد تنعدم تقريبا من 2002-2008. وتعتبر

سنة 2008 أحسن سنة من حيث قيمة الصادرات خارج المحروقات ب 1937 مليون دولار بسبب ارتفاع عوائد منتجات النصف المصنعة. ودخول اجراء ات التخفيضات الجمركية والجبائية والادارية في اطار الشراكة الاورو متوسطية ومساعي الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة حيز التنفيذ

جدول رقم 13: يبين التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات 2009-2010 .

الوحدة: مليون دولار

اهم المنتجات	2009		2010	
	القيمة	%	القيمة	%
المواد الغذائية	113	10	300	21
مواد خام	170	16	103	6
منتجات نصف مصنعة	692	65	106	69
سلع التجهيز الفلاحية	-	-	-	-
سلع التجهيز الصناعية	42	5	20	2
سلع استهلاكية	49	4	17	2
المجموع	1066	100	1500	100

المصدر:الجمارك الجزائرية،وCNIS.

من خلال الجدول رقم 13 نلاحظ تصدر المنتجات النصف المصنعة المرتبة الأولى في صادرات خارج المحروقات التي سجلت ارتفاعا من 692 مليون دولار سنة 2009 إلى 1060,25 مليون دولار سنة 2010 . ثم تأتي المواد الغذائية بالمرتبة الثانية حيث سجلت هي أيضا ارتفاعا من 113 مليون دولار سنة 2009 إلى 300 مليون دولار سنة 2010 . إضافة إلى تسجيل المنتجات الخامة لنمو معتبر رغم انخفاض قيمتها سنة 2010 من 170 مليون دولار سنة 2009 إلى 103 مليون دولار سنة 2010..بينما انخفضت قيمة صادرات مواد التجهيز الصناعي من 42 مليون دولار سنة 2009 إلى 20 مليون دولار سنة 2010. وكذلك مواد الاستهلاك تراجعت من 49 مليون دولار سنة 2009 إلى 17

مليون دولار سنة 2010. كل هذا راجع الى ترسيخ اجراءات تحرير التجارة الخارجية مما ادى الى زيادة النشاط التجاري والتصديري

جدول رقم 14: يبين التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة: 1990-2010

الوحدة: 10^6 دولار

السنـــوات	المـــواد الغذائية	مـــواد خـــام	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحيـــة	سلع التجهيز الصناعية	سلع الاستهلاكية
1990	2140	677	1806	78	3693	1146
1991	1938	410	1806	153	2343	720
1992	2092	612	1861	51	2445	1153
1993	2177	595	1933	55	2567	1195
1994	2816	619	2074	33	2428	1270
1995	2753	789	2143	41	2937	1751
1996	2601	498	2372	41	3022	1038
1997	2544	499	1788	21	2833	1094
1998	2533	540	1564	43	3120	1319
1999	2307	469	1722	72	3219	1396
2000	2415	428	1547	85	3068	1393
2001	2395	482	1655	155	3435	1466
2002	2740	562	1872	148	4423	1655
2003	2678	689	2336	129	4750	2112
2004	3604	803	2857	208	4955	2765
2005	3587	751	3591	160	7020	3107
2006	3800	843	4088	96	8452	3011
2007	4954	1325	4934	146	8528	3751
2008	7853	1394	7105	174	10026	6397
2009	5863	1200	10014	233	15139	6145
2010*	3867	913	5940	113	10695	4043

المصدر: المديرية العامة للجمارك.CNIS.* إحصائيات 2010 حتى جويلية

والملاحظ من الجدول رقم 14 أن هناك أربع مجموعات من السلع التابعة للواردات خ م هي سلع التجهيز الصناعي، المواد الغذائية المنتجات نصف المصنفة، وسلع الاستهلاك الغير الغذائية.

بعد تحليل الجدول نجد أن الواردات قد انخفضت في سنوات التسعينات وهذا راجع إلى انهيار النسيج الصناعي بسبب الخوصصة، وبدأت في الارتفاع بعد سنة 2000، حيث ارتفعت واردات سلع التجهيز ابتداءً من 2001 إلى 2010 من 2395 مليون دولار إلى 6550 مليون دولار، وهذا راجع إلى ضعف صناعات التجهيز الصناعي المحلية وأما السلع الغذائية فقد سجلت انخفاضًا في سنوات التسعينات راجع إلى تراجع القدرة الشرائية للمواطن، أما بعد سنة 2002 إلى 2008 فقد سجلت ارتفاعًا من 562 مليون دولار إلى 1394 مليون دولار واستمر الارتفاع حتى سنة 2010 بسبب عدم فعالية برامج وخطط التنمية الزراعية في توفير الغذاء.

وكذلك واردات المواد النصف المصنعة عرفت ارتفاعًا بدءًا من 2003 إلى غاية 2009 من 2336 مليون دولار إلى 10014 مليون دولار، أما واردات السلع الاستهلاكية الغير الغذائية فقد عرفت ارتفاعا بدءًا من 1998 إلى غاية 2009 بزيادة قدرها 250%. أما واردات سلع التجهيز الفلاحية فهي الوحيدة التي تسجل قيم صغيرة بالمقارنة مع الواردات الأخرى.

إذا الملاحظ أن الواردات تعرف ارتفاعًا متصاعدًا من سنة إلى أخرى لتغطية الاستهلاك المحلي واحتياجات برامج إنعاش الاقتصادي الوطني، وهي تفوق الصادرات خارج المحروقات بحوالي 6 إلى 7 أضعاف وتغطية هذا العجز يكون من إيرادات المحروقات.

جدول رقم 15: يبين تطور الميزان التجاري للصادرات خ م خلال الفترة من 2000-2010

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات	9 173	9 940	12 009	13 534	18 308	20 357	21 456	27 631	39 479	39 294	40 473
الصادرات خ م	612	648	759	673	759	907	1158	1332	1937	1066	1500
الميزان التجاري للصادرات خارج المحروقات	-8540	-9292	-11248	-12860	-17535	-19445	20298	-26299	-37542	-38228	-18921

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء:CNIS،واحصائيات ALGEX

من خلال جدول حصيلة الميزان التجاري من 2000-2010 نلاحظ ارتفاع متزايد للواردات الجزائر بشكل كبير راجع إلى زيادة الاستهلاك الداخلي لتدعيم برامج الدولة، حيث قاربت 40 مليار

دولار سنة 2010، وكذلك زيادة الصادرات خارج المحروقات من 612 مليون دولار سنة 2000 الى 1500 مليون دولار سنة 2010 . ولكن رغم ذلك الى ان حصيلة الميزان التجاري للصادرات خارج المحروقات يسجل قيم سالبة خلال المدة من 2000-2010

وبالتالي رغم الاجرءات الكبيرة المتخذة في مجال تحرير التجارة الخارجية من طرف الدولة الجزائرية الا ان الصادرات خارج المحروقات لم تسجل نسب كبيرة بالمقارنة مع اجمالي الصادرات , وبالتالي تعتبر النتائج الايجابية للميزان التجاري العام راجع الى الصادرات النفطية وليس الصادرات خارج المحروقات التي يرجع سبب عدم نموها بمعدلات عالية الى ضعف انتاج المؤسسات المصدرة وعدم قدرتها على التنافس في الاسواق الاجنبية.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر تحرير التجارة الخارجية في الجزائر على ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة من 1989-2010.

الدراسة القياسية باستخدام النموذج الإحصائي (الانحدار الخطي المتعدد)

تعريف نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

إن نماذج الانحدار المتعدد تستعمل بشكل واسع في حل مسائل الاقتصاد الجزئي مثل العرض، الطلب، الثمن، دخل الأوراق المالية، دراسة التكاليف والإنتاج وكذلك تستعمل في كثير من مسائل الاقتصاد الكلي، نموذج الانحدار المتعدد كما أشرنا سابقا هو عبارة عن علاقة رياضية تجمع بين متغير ما تابع (y_i) وعدة متغيرات مستقلة(x_i) . يتم تكوين نموذج الانحدار المتعدد وفق الخطوات التالية:

1- **حصر وتحديد العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة:**

تكوين النموذج الانحداري المتعدد بدأ من تحديد العوامل (x_i) المؤثرة في الظاهرة المدروسة والمتمثلة بالتغير الناتج (y_i)، ثم الحصول على البيانات الإحصائية الخاصة بكل منهم. ويخضع ذلك للتحليل النظري الاقتصادي لطبيعة الظاهرة.

هذه العوامل يجب أن تتوفر فيها شروط أهمها: أن تكون قابلة للقياس الكمي وأن لا تكون هذه العوامل مرتبطة ببعضها ارتباطا قويا أي ($r_{xi}y_i > 0.7$) .

عند إضافة أي مؤشر جديد من المؤشرات المفروضة التأثير على (y) إلى نموذج الانحدار يجب أن يؤدي ذلك إلى زيادة قيمة معامل التحديد المتعدد (R^2) وانخفاض قيمة تباين الخطأ المرتكب sg^2 ليزيد في تحسين كفاءة النموذج.

عدد المؤشرات التي يتكون منها نموذج الانحدار يجب أن تكون في المتوسط أقل بـــــ 6-7 مرات من حجم سلسلة المعطيات الخاصة بتطوير متغيرات هذا النموذج والتي على أساسها يبنى النموذج.

الازدواج الخطي: إن قيم الارتباط الزوجي بين المؤشرات المستقلة تكشف فقط عن درجة مكانة العلاقة الارتباطية بين كل زوجين من هذه المؤشرات.واختبار وجوده بالعلاقة

($\det R=|r_{xi}\ y_i|$) أي حساب قيمة محدد معاملات الارتباط الزوجي بين المؤشرات المستقلة وكلما كانت أقرب إلى الواحد كانت نتائج نموذج الانحدار أكثر موضوعية ومصداقية.

2-اختيار نوع معادلة الانحدار:

يعتمد في تحديد نوع نموذج الانحدار على معارف الباحث في ميدان النظرية الاقتصادية وقدراته على استعمالها في معالجة الظاهرة الاقتصادية المدروسة.

والنموذج المقترح والمناسب هو نموذج الانحدار المتعدد الخطي وعبارته هي:

$y=a+b_ix_i+b_2\ x_2+.....b_n\ x_n+\varepsilon$ معامل أي متغير مستقل (b_i)

يعبر عن التغير المتوسط في الناتج (y) نتيجة لتغير هذا المؤشر المستقل بوحدة واحدة مع ثبات قيم المؤشرات المستقلة الأخرى عند مستواها المتوسط.[2]

3- تقدير معاملات نموذج الانحدار المتعدد الخطي:

إذا كانت العلاقة بين الظاهرة المدروسة من(yi) والعوامل المؤثرة فيها (xi) هي علاقة خطية من الشكل:

$y=a+b_ix_i+b_2\ x_2+.....b_n\ x_n+\varepsilon$.

من أجل تقدير هذا النموذج يجب حساب هذه الثوابت ويكون ذلك بتحقق الشرط الأساسي لطريقة المربعات الصغرى الذي ينص على أن يكون مجموع مربعات انحراف القيم التقديرية عن القيم الفعلية لها وهي أصغر ما يمكن، أي يجب أن يتحقق الشرط:

$S=\varepsilon(y-\hat{y}i)^2=min$

وحساب المعاملات يكون كما يلي: a, b1 , b2 , bn

$$a=\frac{Da}{D}, b1=\frac{Dbi}{D}.....bn=\frac{Dbn}{D}$$

$$D=\begin{vmatrix} n & \varepsilon x_1 & \varepsilon\ x_2.....\varepsilon\ x_n \\ \varepsilon\ x_1 & \varepsilon\ x_1^2 & \varepsilon x_1\ x_2....\varepsilon x_n x_1 \\ \varepsilon x_2 & \varepsilon x_1 x_2 & \varepsilon x_2^2.....\varepsilon x n x_2 \\ \varepsilon x_n & \varepsilon x_1 x_n & \varepsilon x_2 x_n.....\varepsilon x_n^2 \end{vmatrix}$$

Da, Db1 , Db1...Db2 هي محددات جزئية يمكن الحصول عليها بتعويض العمود المعني بالمعامل الذي نريد حسابه في المحدد الأساسي بقيم الطرف الأيسر من جملة المعادلات السابقة.

4- معامل التحديد: وهو أول مؤشر نقوم بحسابه لقياس جودة معادلة الانحدار الخطية بين المتغيرات محل الدراسة ومجال تغيره هو[0.+1] وهو يعطي فكرة واضحة على مقدار تأثير المؤشر x على y مقارنة بالعوامل الأخرى، وهو يساوي الجذر التربيعي لمعامل الانحراف المعياري.

(1)-مكيد علي. الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة .ديوان المطبوعات الجامعية.2007 .ص136-138

5- اختبار فيشر (مقياس -f)

اختبار موضوعية معامل التحديد ومعامل الارتباط وكذلك جودة تمثيل معادلة الانحدار المقترحة تتم بواسطة مقياس فيشر كما رأينا سابقا، كذلك فإن المعنوية الإحصائية لمعادلة النموذج القياسي المقترحة تقاس هنا أيضا باستخدام نفس العبارة لمقياس فيشر وهي:

أما Ftabفتستخرج من الجدول الإحصائي للقيم الحرجة لفيشر.

Freel > Ftab

6-تقييم معاملات معادلة الانحدار المقترحة ($a.b_i$) :

من أجل تقييم الأهمية الإحصائية لتكوين معاملات معادلة الانحدار يتم حساب مقياس ستودنت (tb_i) لكل معامل (bi) من معاملات المعادلة المقترحة:

$$tbi = \frac{bi}{SEbi}$$

حيث أن :

b_i: معامل المتغير (xi) في معادلة الانحدار، mbi: متوسط مربع خطأ المعامل bi

$$SEbi = \frac{\delta\gamma\sqrt{1 - R^2 yx1 \dots xn}}{\delta xi\sqrt{1 - R^2 x1x2 \dots xn}} \times \frac{1}{\sqrt{n - m - 1}}$$

حيث أن:

$R^2yx_1....x_n$: معامل التحديد المتعدد للمؤشر (y) بجميع المؤشرات المستقلة(xi).

$R^2x_1x_2....x_n$: معامل التحديد المتعدد للمؤشر (xi) بجميع المؤشرات المستقلة.

$\delta\gamma$: الانحراف المعياري لقيم المؤشر التابع.

δx: الانحراف المعياري لقيم المؤشر (yi) المرافق للمعامل (b_i).

بمقارنة قيمة (tb_i) المحسوبة بقيمتها المستخرجة من الجدول (Ttab) يمكننا أن نحكم على المعنوية الإحصائية للمعامل (bi)، إذا كانت freel > Ttab فسيتم رفض فرضية ho حول الطبيعة العشوائية لتكوين (bi). أما في حالة العكس فإنه يتأكد الطابع العشوائي لقيمة المعامل (bi) وبالتالي التخلي على إدخال المتغير (xi)المرافق لـــ (bi) في معادلة الانحدار، نفس الشيء لـــ $(a)^2$

أولا: تحديد العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة:

الظاهرة المدروسة هي الصادرات خارج المحروقات وهي اجمالي المبالغ المرصودة من طرف البنك المركزي من خلال عملية التصدير لمختلف المنتجات المحلية بالاسواق الدولية . وهو يعتبر عامل تابع يرمز له بالرمز Y

العوامل المؤثرة هي :

سعر الصرف : وهو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة اخرى وهو عرضة للتقلب وذلك بسبب اختلاف نظام الصرف المتبع. حيث تخفيض سعر الصرف من طرف الدولة يؤدي الى تشجيع الصادرات نظرا لانخفاض قيمة المنتجات المحلية والحد من الواردات[3]. وتم اعتماد المعدل المتوسط لاسعار الصرف بالدولار الامريكي وهذا راجع الى ارتباط الاقتصاد الوطني بالعملة الامريكية .وهو عامل مستقل نرمز له بالرمز X1

الاستثمار الاجنبي المباشر:هو عبارة عن تدفق رؤوس الاموال عبر الحدود من الدولة الام الى الدولة المضيفة بغية انشاء مشروعات مباشرة لغرض الربح وبالتالي له حق السيطرة على السلطة الاقتصادية والادارية في المشروع والتالي له القدرة على اقامة العديد من الفروع الانتاجية والتسويقية والتصديرية[4] وهو عامل مستقل ثاني نرمز له بالرمز X2. ثم نقدم الاحصائيات الخاصة بهذه المؤشرات وفق الجدول رقم 16 الموالي وهي كما يلي :

- 1- مكيد علي. مرجع سابق.ص144-147
- 2- زينب عوض الله. الاقتصاد الدولي . مرجع سابق . ص 79
- 3-محمد العربي ساكر . مرجع سابق . ص212

جدول رقم 16 يمثل احصائيات المؤشرات من 1989-2010:

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	تغيرات سعر الصرف	تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر
1989	301	7.60	12
1990	369	8.95	40
1991	250	18.47	80
1992	321	21.83	30
1993	480.03	23.34	00
1994	297.92	35.05	00
1995	355	47.66	00
1996	784.79	54.74	270
1997	398.98	57.70	260
1998	294.99	58.73	606.60
1999	357.20	66.57	291.60
2000	623	75.25	280.10
2001	684	77.21	1107.90
2002	734	79.68	1065
2003	664	77.39	633.70
2004	788	72.06	881.90
2005	1012	73.27	1081.10
2006	1180	72.64	1795.40
2007	1312	69.29	1661.80
2008	1940	64.58	2593.60
2009	1070	72.64	2760.90
2010	1500	74.27	2291.20

المصدر:الجمارك الجزائرية ONS, 2011 UNCTAD.WORLD INVESTMENT RAPPORT.

ثانيا: إيجاد معادلة الانحدار:

ولإيجاد هذه المعادلة نقوم بانجاز الجدول الموالي :

جدول رقم 17 : حساب النموذج

الرقم	y_i	X_1	x_2	$y_i x1$	$y_i x_2$	$x_1 x_2$	x_1^2	x_2^2
1	301	7.60	12	2287.6	3612	91.2	57.76	144
2	369	8.95	40	3302.55	14760	358	80.10	1600
3	250	18.47	80	4617.5	20000	1477.6	341.14	6400
4	321	21.83	30	7007.43	9630	654.9	476.54	900
5	480	23.34	00	11203.2	00	00	544.75	00
6	297	35.05	00	10409.85	00	00	1228.50	00
7	355	47.66	00	16919.3	00	00	2271.47	00
8	785	54.74	270	42970.9	211950	14779.8	2996.46	72900
9	399	57.70	260	23022.3	103740	15002	3329.29	67600
10	295	58.73	606.6	17325.35	178947	35625.61	3449.21	367963.5
11	357	66.57	291.1	23765.49	103922.7	19378.53	4431.56	84739.21
12	623	75.25	280.1	46880.75	174502.3	21152.77	5662.56	78456.01
13	684	77.21	1107.9	52811.64	757803.6	85540.95	5961.38	1227442
14	734	79.68	106.5	58485.12	781710	84859.20	6348.90	1134225
15	664	77.39	633.7	51386.96	420776.8	49042.04	5989.21	401575.69
16	788	72.06	881.9	56783.28	694937 2.2	63549.71	5192.64	777747.61

17	1012	73.27	1081.1	74149.24	1094073.2	79212.20	5368.49	1168777.2
18	1180	72.64	1795.4	85715.2	2118572	130417.85	5276.56	3223461.1
19	1312	69.29	1661.8	90908.48	2180281.6	2101561.60	4801.10	2761579.24
20	1940	64.58	2593.6	125285.2	167494.68	167494.68	4170.57	6726760.9
21	1070	72.64	2760.9	77724.8	200551.77	200551.77	5276.56	7622568.8
22	1500	74.27	2291.2	111405	170167.42	170167.42	55160.03	5249597.4
المجموع	15715	1208.92	17742.3	994367.14	3240917.83	3240917.83	128414.78	30974437.72
المتوسط الحسابي	714.31	54.95	806.46	45198.5	922352.95	57022.83		
الانحراف المعياري	435	22.8	870.36					

تم انجاز الجدول رقم 17بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 16

وتم التحقيق من نتائج الجدول رقم 17 بواسطة برنامج اللكسال والنتائج مبينة بالملحق رقم 01

والمحددات Da , Db_1 , Db_2 ,. D وبعد التدقيق في النتائج السابقة تساوي:

D = 9.02347E + 13

Da = 4.93418E + 16

Db1 = 3.31809 E+14

Db2 = 7.90164 E+13

ومنه المعاملات تساوي:

$$a = \frac{Da}{D} = \frac{4.93418E+16}{9.02347E+13} = 547$$

$$b1 = \frac{Db1}{D} = \frac{3.31809E+14}{9.02347E+13} = 3.68$$

$$b2 = \frac{Db2}{D} = \frac{7.90164E+13}{9.02347E+13} = 0.876$$

وبالتالي معادلة الانحدار المقترحة هي:

$$y=547 + 3.68x_1 + 0.876\ x_2$$

وهي معادلة الانحدار المقترحة لتمثيل العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات وأسعار الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر . ولتبيان تغيرات هذه المؤشرات قمنا برسم المنحنيات البيانية الموالية:

شكل رقم 02 : يمثل منحنى تغير كل من الصادرات خارج المحروقات واسعار الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة من 1989-2010

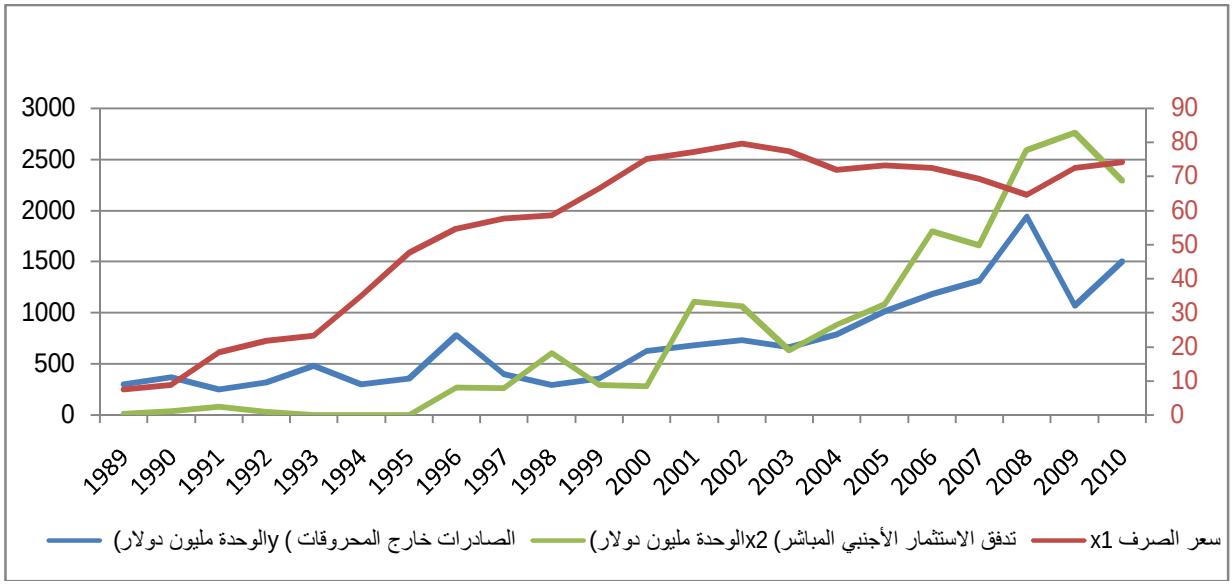

من خلال الشكل رقم 02 نسجل بالنسبة للمنحنى الخاص بمؤشر الصادرات خارج المحروقات ارتفاع في قيمتها بشكل تصاعدي من سنة 1989 الى غاية 2010 مع تسجيل انخفاض في بعض الفترات مثلا من سنة 1997 الى غاية سنة 2003 ثم سجل انخفاض سنة 2009 و2010 . ولكن بصفة عامة نستطيع القول ان المؤشر انتقل من 300 مليون دولار الى غاية 1900 مليون دولار وبالتالي هناك نتائج ملموسة في الميدان ادت الى تحسن ايجابي لهذا المؤشر

اما بالنسبة لمؤشر سعر الصرف فنسجل ارتفاعه بشكل منتظم من 1989 الى غاية سنة 2010 وهذا راجع الى تخفيض في سعر صرف العملة الوطنية عدة مرات. باستثناء تراجع من سنة 2003 الى غاية 2008 وهذا راجع ممكن الى ازمة الدولار. ثم عاود الصعود مرة اخرى

اما بالنسبة لمؤشر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر فنلاحظ ايضا ارتفاع مستمر لهذا المؤشر من سنة 1989 الى غاية 2010 . حيث سجل تراجع في سنوات 1998 وسنتي 2002 و2003. ثم عاود الصعود وبعدها تراجع في سنة 2007 وسنة 2009. ولكن بصفة عامة سجل تطور ملحوظ من 0 مليون دولار سنة 1989 الى غاية 2700 مليون دولار سنة 2010 وهذا بفضل عدة اصلاحات واستثمارات قامت بها الدولة في هذا المجال ادت الى زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر.

شكل رقم 03 : يمثل العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات و اسعار الصرف

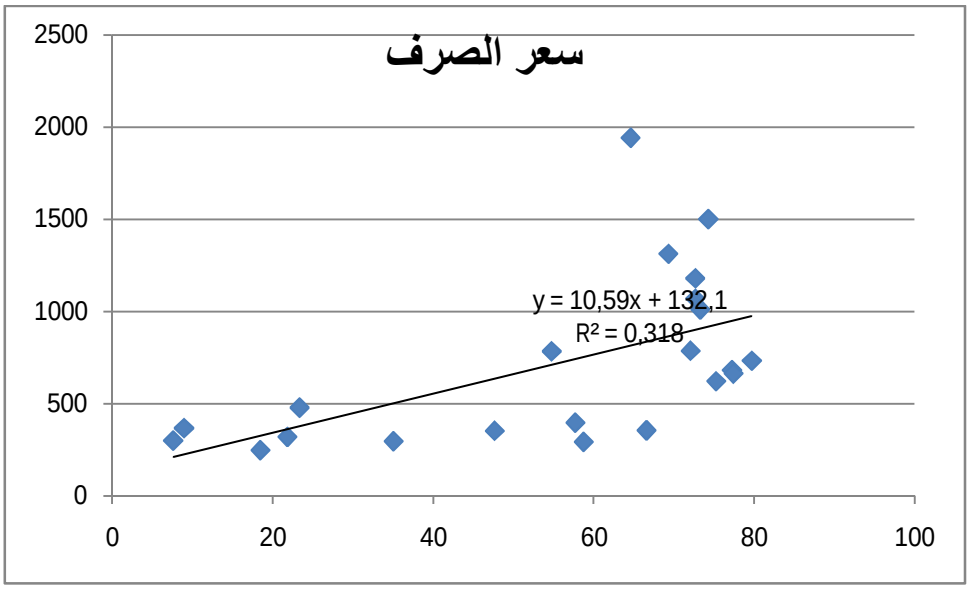

من خلال هذا المنحنى نلاحظ ان العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات وسعر الصرف هي علاقة خطية موجبة وهذا مايبينة خط الانتشار، مع تسجيل بعض الفترات تمثل علاقة سلبية بين المؤشرين.

شكل رقم 04 : يمثل العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والاستثمار الاجنبي المباشر

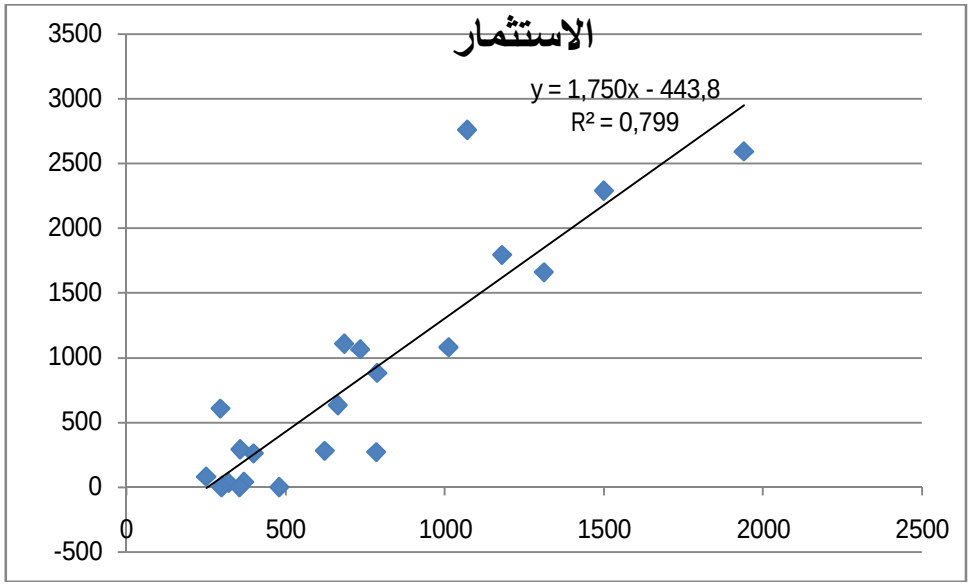

وكذلك من خلال هذا المنحنى نلاحظ ان العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر هي علاقة خطية موجبة وهذا مايبينه خط الانتشار، مع تسجيل بعض الفترات تمثل علاقة سلبية بين المؤشرين .

ثالثا: حساب معامل الارتباط ومعامل التحديد

1-**حساب معامل الارتباط المتعدد ($Ryx_1\ x_2$)**:

$$A=\begin{vmatrix} 1 & ryx_1 & ryx_2 \\ Rx_1y & 1 & rx_1x_2 \\ Rx_2y & rx_2\ x_1 & 1 \end{vmatrix} \qquad B=\begin{vmatrix} Rx_1X2 & 1 \\ Rx_1\ x_2 & 1 \end{vmatrix}$$

$$A = 1+2r_{yx1} * r_{yx2} * r_{x1x2} - (r^2_{yx1} + r_{yx2} + r^2_{x1x2})$$

$$B= 1 - r^2_{x1\ x2}$$

$$Ryx1 = \frac{yx1 - x1\,y}{\delta x1\,.\,\delta y} = \frac{45198.5 - 54.98.714.31}{22.8 \times 435} = \frac{5947.17}{99.8} = 0.6$$

$$rx1x2 = \frac{x2y - yx2}{\delta x2\,.\,\delta y} = \frac{922352.95 - 714.31.806.46}{870.36\,.435} = \cdots 0.91$$

$$rx1x2 = \frac{x1x2 - x1x2}{\delta x1\,.\,\delta y2} = \frac{147314.44 - 54.95 - 806.46}{22.8 \times 870.36} = 0.64$$

ومنه:

$$A= 1+2.06.0.91\ .0.64 - (0.6^2+ 0.91^2+ 0.64^2)$$

$$A = 1 + 0.698 - (0.36 + 0.82 + 0.40)$$

$$A = 1.698 - (1.589) = 0.109$$

$$B = 1 - (0.64)^2 = 1 - 0.40 = 0.6$$

$$\Longrightarrow \quad Ryx1x2 = \sqrt{1 - \frac{A}{B}} = \sqrt{1 - \frac{0.109}{0.6}} = \sqrt{0.81} = 0.9$$

لنا

$R_{yx1x2} > \max R_{yxi}$ أي 0.9 = 0.9

هذه القيمة لمعامل الارتباط تدل على وجود علاقة ارتباطيه قوية بين المتغيرات المستقلة (x_i) والتغير التابع (y_i).

2-حساب معامل التحديد:

في النموذج الخطي المتعدد: $R^2 = R^2_{yx1x2} = (0.9)^2 = 0.81$

وتدل قيمة R^2 على أن المؤشرات (x_1 , x_2) لهم تأثير كبير جدا على المتغير (y_i) حيث أن 81 % من المتغيرات التي تحدث في (yi) يكون سببها التغير في (x_2 , x_1) .اي ان سعر الصرف وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر باعتبارهما بعدين لتحرير التجارة لهم قوة العلاقة والتاثير على تطور مؤشر الصادرات خارج المحروقات

رابعا: اختبار فيشر:

للتأكد من موضوعية معامل الارتباط ومعامل التحديد في تقييم جودة تمثيل نموذج الانحدار المقترح نجري اختبار فيشر(F):

$$\text{Freel} = \frac{R^2}{1-R^2} \times \frac{n-\text{m}-1}{m}$$

$$= \frac{0.81}{1-0.81} \times \frac{19}{2} = \frac{0.81}{0.19} \times 9.5 = 40.5$$

$$\text{Ftab} = F\ 0.05\ (v_1, v_2) = 3.52$$

نستخرج F_{tab} من جدول التوزيع الإحصائي لفيشر المقابلة لدرجات الحرية عددها

$v_2 = n - m - 1 = 19$, $v_1 = m = 2$

ومستوى معنوية $\alpha = 0.05$

عند مقارنة القيمتين نجد أن: 3.5 <40.5 أي freel > ftab

يجب إذن رفض فرضية العدم (Ho) حول الطبيعة العشوائية لتشكيل معادلة الانحدار المقترحة إذا نتيجة اختبار فيشر تؤكد أن معادلة التمثيل المقترحة جيدة وان قيمة معامل التحديد المحصل عليها هي قيمة موضوعية بالإمكان استعمالها كمقياس لمدى فعالية معادلة الانحدار المقترحة في تمثيل العلاقة المدروسة بين الصادرات خارج المحروقات وسعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر.

خامسا- تقييم المعنوية الإحصائية للمعادلات (b_i) لمعادلة الانحدار

من أجل تقييم الأهمية الإحصائية لتكوين معاملات الانحدار (b_1) يلجأ إلى حساب مقياس ستودنت (T) لكل المعاملات (b_i) للمعادلة المقترحة :

$$tbi = \frac{bi}{\text{SEbi}} \quad ,\text{SEbi} = \frac{\propto y.\sqrt{1-R^2 yx1\ldots xn}}{\propto x\sqrt{1-R^2 yx1x2\ldots xn}} \times \frac{1}{\sqrt{n-m-1}}$$

حيث أن : $R^2x_1x_2 = 0.91^2$, $R^2yx_1x_2 = 0.9^2$

$$SEbi = \frac{435\sqrt{1-0.9^2}}{22.8\sqrt{1-0.91^2}} \times \frac{1}{\sqrt{22-2-1}} = 19.07.\frac{1}{4.358} = 4.375$$

$$\text{rb1} = \frac{b1}{SEb1} = \frac{3.68}{4.375} = 0.841$$

$$SEb2 = \frac{435.\sqrt{1-0.9^2}}{870.36\sqrt{1-0.9^2}} \times \frac{1}{\sqrt{19}} = 0.499 * \frac{1}{4.358} = 0.114$$

$$\text{tb2} = \frac{b2}{SEb2} = \frac{0.876}{0.114} = 7.684$$

مقارنة t الجدولية والمحسوبة:

$V_2 = 19$

T_{b1} reel = 0.841 , T_{b1} tab = t_{b1} (0.05) = 2.09

T_{b1}reel≤ Tb_1 tab

هذا يعني أن قيمة 1b غير معنوية إحصائيا وغير موضوعية و لا يتمتع بالمصداقية و الجودة وذلك أنها تكونت تحت تأثير عوامل عشوائية.

بينما 2b: tb2(reel) = 7.684 , tb_2tab = 2.09

إذن : 7.684 ≥ 2.09 , tb2 (reel) ≥ tb_2 (tab)

إذن معامل معادلة الانحدار 2b يتمتع بمعنوية إحصائية وهو ذو مصداقية وفعالية عالية نستطيع الاعتماد عليه في التحليل وإجراء التقديرات.

وهذا يؤكد على تأثير (X1) القوي على (y) و التأثير الضعيف لـــ (x2) على (y) .

أي بصفة عامة هناك علاقة احصائية ذات دلالة احصائية بين الصادرات خارج المحروقات كمتغير تابع وسعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر كمتغيرين مستقلين.

المبحث الثالث: الدراسة الاستبيانية لاثر تحرير التجارة الخارجية على ترقية الصادرات خارج المحروقات:

1- مجتمع الدراسة:

يتكون من 13 مؤسسة مصدرة تقع في ولايتي بسكرة وباتنة . حيث تم استطلاع اراء المديرين والاطارات التي تشغل المناصب القيادية (مدير عام. نائب مدير . رئيس مصلحة) من خلال توزيع الاستبيانات المقدرة عليهم لمعرفة اتجاهاتهم في موضوع دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات حيث تم اختيار المؤسسات من مختلف القطاعات الاقتصادية الفلاحية والصناعية والجدول المبين بالملحق رقم 02 يبين أسماء المؤسسات المستجوبة (مع العلم عدد الاستمارت الموزعة هو32 باستعمال طريقة الفا طرومباخ) .

2- أداة الدراسة:

تم تصميم الاستبيان باللغة العربية لغرض جمع البيانات ويتكون من خمس محاور اساسية وهي :

الصادرات خارج المحروقات كمتغير تابع

- تدعيم القطاع الخاص

-التكتل الاقتصادي

-إنشاء المناطق الحرة

-تخفيض القيود الجمركية والجبائية والإدارية

وهي كلها تمثل متغيرات مستقلة

وفي الأخير قمت بتفريغ إجابات الاستبيان في برنامج الأكسل ونقلها إلى برنامج التحليل الإحصائي SPSS

3- دراسة ثبات الاستبيان: من خلال برنامج التحليل الاحصائي تحصلنا على النتائج التالية والخاصة بمعامل الثبات لكل مؤشر

جدول رقم 18 يبين معامل الثبات لكل مؤشر

تدعيم القطاع الخاص

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,856	3

انشاء المناطق الحرة

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,856	3

تخفيض القيود الجمركية والجبائية والادارية

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,669	4

التكتل الاقتصادي

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,849	5

الصادرات خارج قطاع المحروقات

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,817	4

بالاعتماد على مخرجات البرنامج SPSS

يقصد بثبات الاستبانة ان تعطي هذه الاخيرة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها اكثر من مرة تحت نفس الشروط او بعبارة اخرى ان ثبات الاستبانة يعني استقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغيرها وقد تم التحقق من ثبات استبانة الدراسة من خلال حساب معامل الفا كرونباخ. اذن يتبين من خلال قيم معامل الفـــــــا لكل المؤشرات تتراوح من 66 % الى 85 % بين مختلف المحاور. وهذا يعني ان معامل الثبات مرتفع جدا وبالتالي فان الاستبانة تكون في صورتها النهائية كما هي موضحة وبذلك تأكدنا من صدق وثبات استبانه البحث مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على كافة التساؤلات واختبار الفرضيات

جدول رقم 19 : يبين المتوسط الحسابي لكل فقرات الخاصة بمؤشرات الدراسة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
x43	30	1,00	4,00	1,9667	,88992
x42	30	1,00	3,00	2,1333	,73030
x41	30	1,00	5,00	2,1667	1,01992
x33	30	1,00	5,00	2,0333	1,03335
x32	30	1,00	5,00	2,0000	,87099
x31	30	1,00	5,00	2,3000	,95231
x24	30	1,00	5,00	1,6667	,88409
x23	30	1,00	4,00	1,6667	,75810
x22	30	1,00	4,00	1,8000	,84690

x21	30	1,00	4,00	2,1333	1,13664
x15	30	1,00	5,00	2,4000	,96847
x14	30	1,00	5,00	2,3667	,85029
x13	30	1,00	5,00	2,1000	,88474
x12	30	1,00	5,00	2,3000	,83666
x11	30	1,00	4,00	2,1333	,77608
y1	30	1,00	5,00	2,3000	1,14921
y2	30	1,00	4,00	1,8333	,74664
y3	30	1,00	5,00	2,0333	1,24522
y4	30	1,00	5,00	2,1000	1,18467
Valid N (listwise)	30				

بالاعتماد على مخرجات البرنامج SPSS

جدول رقم 20 : يبين المتوسط الحسابي للمتغيرات

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
X4	30	1,00	4,00	2,0889	,78263
X3	30	1,00	5,00	2,1111	,84115
X2	30	1,00	3,00	1,8167	,64971
X1	30	1,20	4,40	2,2600	,68310
Y	30	1,00	4,50	2,0667	,88311
Valid N (listwise)	30				

بالاعتماد على مخرجات البرنامج SPSS

3- تحليل نتائج الإستبانة:

المحور الاول: الصادرات خارج المحروقات

من خلال نتائج الجدول السابق نجد ان المتوسط الحسابي العام لهذا المحور قدره 2.06 والانحراف المعياري قدره 0.88 وتم معالجة هذا المحور من خلال 4 فقرات وجاءت النتائج كما يلي :

تناولت الفقرة الاولى" لدى الجزائر اتجاه واضح نحو رفع ايرادات قطاع خارج المحروقات" وقد حققت متوسط حسابي قدره 2.1 وانحراف معياري 1.18 . مما يدل على ان هناك توافق وانسجام في اجابات المبحوثين وبالتالي يملكون فكرة مقبولة على هذه العبارة

تناولت الفقرة الثانية" تحاول الجزائر التواجد في الاسواق الدولية باكبر عدد من المؤسسات المصدرة" وقد حققت متوسط حسابي 2.03 وانحراف معياري 1.24. ممايدل على ان هناك توافق وانسجام في اجابات المبحوثين وبالتالي يملكون فكرة مقبولة على هذه العبارة

تناولت الفقرة الثالثة" تملك الجزائر امكانات وطاقات انتاجية خارج قطاع المحروقات بامكانها تطوير التصدير والدخول الى الاسواق الاجنبية " وقد حققت متوسط حسابي 1.83وانحراف معياري 0.74ممايدل على ان هناك توافق وانسجام في اجابات المبحوثين وبالتالي يملكون فكرة مقبولة على هذه العبارة

تناولت الفقرة الرابعة" لدى المؤسسات الجزائرية الناشطة في قطاع خارج المحروقات قدرات كبيرة تمكنها من التنافس بمنتوجاتها عالميا" وقد حققت متوسط حسابي 2.3وانحراف معياري 1.14 ممايدل على ان هناك توافق وانسجام في اجابات المبحوثين وبالتالي يملكون فكرة مقبولة على هذه العبارة

المحور الثاني : التكتل الاقتصادي

من خلال نتائج الجدول السابق نجد ان المتوسط الحسابي العام لهذا المحور قدره 2.26والانحراف المعياري قدره 0.68 وتم معالجة هذا المحور من خلال 5 فقرات وجاءت النتائج كما يلي :

تناولت الفقرة الاولى" تواجد الجزائر في بعض التكتلات الاقتصادية الاقليمية يساعدها على التحرير الجزئي لتجارتها الخارجية " وقد حققت متوسط حسابي 2.13 وانحراف معياري 0.77. ممايدل على ان هناك توافق وانسجام في اجابات المبحوثين وبالتالي يملكون فكرة مقبولة على هذه العبارة

تناولت الفقرة الثانية" تسعى التكتلات الاقتصادية الاقليمية الى ايجاد الوحدة الاقتصادية لازالة العقبات والقيود التجارية " وقد حققت متوسط حسابي 2.3 وانحراف معياري 0.83. ممايدل على ان هناك توافق وانسجام في اجابات المبحوثين وبالتالي يملكون فكرة مقبولة على هذه العبارة

تناولت الفقرة الثالثة" يساعد التكتل الاقتصادي الجزائر من تحرير تجارتها في السلع والخدمات" " وقد حققت متوسط حسابي 2.1 وانحراف معياري 0.88. ممايدل على ان هناك توافق وانسجام في اجابات المبحوثين وبالتالي يملكون فكرة مقبولة على هذه العبارة

تناولت الفقرة الرابعة" يساعد التكتل الاقتصادي الجزائر من التخصيص الامثل للموارد " وقد حققت متوسط حسابي 2.36 وانحراف معياري 0.85. ممايدل على ان هناك توافق وانسجام في اجابات المبحوثين وبالتالي يملكون فكرة مقبولة على هذه العبارة

تناولت الفقرة الخامسة" يساهم التكتل الاقتصادي الجزائر في عملية تحرير حركة رؤوس الاموال والعمالة " وقد حققت متوسط حسابي 2.4وانحراف معياري 0.96. ممايدل على ان هناك توافق وانسجام في اجابات المبحوثين وبالتالي يملكون فكرة مقبولة على هذه العبارة

وبالتالي تستنتج ان درجة التكتل الاقتصادي يعتبر بعد من ابعاد تحرير التجارة الخارجية جاء في المرتبة الاولى

المحور الثالث:تخفيض القيود الجمركية والجبائية والادارية:

من خلال نتائج الجدول السابق نجد ان المتوسط الحسابي العام لهذا المحور قدره 1.81والانحراف المعياري قدره 0.64 وتم معالجة هذا المحور من خلال 4 فقرات وجاءت النتائج كما يلي :

تناولت الفقرة الاولى" يساهم الغاء القيود المباشرة في الجزائر في زيادة التبادل التجاري " وقد حققت متوسط حسابي 2.13وانحراف معياري 1.13. ممايدل على ان هناك توافق وانسجام في اجابات المبحوثين وبالتالي يملكون فكرة مقبولة على هذه العبارة

تناولت الفقرة الثانية" يساهم الغاء القيود الجمركية والادارية على تحرير عملية التصدير " وقد حققت متوسط حسابي 1.80وانحراف معياري 0.84ممايدل على ان هناك توافق وانسجام في اجابات المبحوثين وبالتالي يملكون فكرة مقبولة على هذه العبارة

تناولت الفقرة الثالثة" يساهم تخفيض القيود الجمركية والادارية على تنشيط الاستثمار والتصدير " وقد حققت متوسط حسابي 1.66وانحراف معياري 0.75. ممايدل على ان هناك توافق وانسجام في اجابات المبحوثين وبالتالي يملكون فكرة مقبولة على هذه العبارة

تناولت الفقرة الرابعة" يساهم تخفيض القيود الجمركية والادارية في زيادة النشاط الاقتصادي ونمو قطاع التصدير " وقد حققت متوسط حسابي 1.66وانحراف معياري 0.88. ممايدل على ان هناك توافق وانسجام في اجابات المبحوثين وبالتالي يملكون فكرة مقبولة على هذه العبارة

وبالتالي هذا المحور يعتبر بعد من ابعاد تحرير التجارة الخارجية جاء في المرتبة الرابعة

المحور الرابع: انشاء المناطق الحرة:

من خلال نتائج الجدول السابق نجد ان المتوسط الحسابي العام لهذا المحور قدره 2.11والانحراف المعياري قدره 0.84 وتم معالجة هذا المحور من خلال 3 فقرات وجاءت النتائج كما يلي :

تناولت الفقرة الاولى" تسعى الجزائر الى اقامة المناطق الحرة لتحرير التجارة المحلية وربطها بالاسواق الدولية " وقد حققت متوسط حسابي 2.3وانحراف معياري 0.95. ممايدل على ان هناك توافق وانسجام في اجابات المبحوثين وبالتالي يملكون فكرة مقبولة على هذه العبارة

- تناولت الفقرة الثانية" تساهم المناطق الحرة على تنشيط التجارة الدولية وتنمية الصادرات " وقد حققت متوسط حسابي 2.00وانحراف معياري 0.87. ممايدل على ان هناك توافق وانسجام في اجابات المبحوثين وبالتالي يملكون فكرة مقبولة على هذه العبارة

-تناولت الفقرة الثالثة" تعد المناطق الحرة وسيلة لاحتكاك المؤسسات الوطنية بالمؤسسات الاجنبية لتطوير قدراتها التصديرية " وقد حققت متوسط حسابي 2.03وانحراف معياري 1.03. ممايدل على ان هناك توافق وانسجام في اجابات المبحوثين وبالتالي يملكون فكرة مقبولة على هذه العبارة

وبالتالي بشكل عام المناطق الحرة بعد من ابعاد تحرير التجارة الخارجية جاء في المرتبة الثالثة

المحور الخامس: تدعيم القطاع الخاص:

من خلال نتائج الجدول السابق نجد ان المتوسط الحسابي العام لهذا المحور قدره 2.11والانحراف المعياري قدره 0.84 وتم معالجة هذا المحور من خلال 3 فقرات وجاءت النتائج كما يلي :

-تناولت الفقرة الاولى" تساعد الخوصصة على زيادة الفعالية والمردودية في التجارة الخارجية " وقد حققت متوسط حسابي 2.16وانحراف معياري 1.01. ممايدل على ان هناك توافق وانسجام في اجابات المبحوثين وبالتالي يملكون فكرة مقبولة على هذه العبارة

-تناولت الفقرة الثانية" يلعب القطاع الخاص الدور القيادي في حركة تحرير التجارة الخارجية والتصدير " وقد حققت متوسط حسابي 2.13وانحراف معياري 0.73. ممايدل على ان هناك توافق وانسجام في اجابات المبحوثين وبالتالي يملكون فكرة مقبولة على هذه العبارة

تناولت الفقرة الثالثة" يساعد التوجه نحو الخوصصة على خلق فرص اكثر للاستثمار وتحفيز المشروعات على التنافس والابتكار وخلق الثروة " وقد حققت متوسط حسابي 1.96وانحراف معياري 0.88. ممايدل على ان هناك توافق وانسجام في اجابات المبحوثين وبالتالي يملكون فكرة مقبولة على هذه العبارة وبالتالي بشكل عام الخوصصة بعد من ابعاد تحرير التجارة الخارجية جاء في المرتبة الثانية

جدول رقم 21 يبين اختبار ستودنت لمؤشرات الدراسة

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
X4	14,619	29	,000	2,08889	1,7966	2,3811
X3	13,747	29	,000	2,11111	1,7970	2,4252
X2	15,315	29	,000	1,81667	1,5741	2,0593
X1	18,121	29	,000	2,26000	2,0049	2,5151

بالاعتماد على مخرجات البرنامج SPSS

5-اختبار الفرضيات بواسطة توزيع ستودنت:

عند درجة الحرية 29 والفا 0.05 (درجة المعنوية) فان قيمة توزيع ستودنت الجدولية تساوي 2.04

الفرضية الاولى:يساهم التكتل الاقتصادي في ترقية الصادرات خارج المحروقات:

يتبين من خلال الجدول رقم 21 ان المتوسط الحسابي لهذا المحور هو 2.26 وقيمة تي المحسوبة هي 18.12 وهي اكبر من قيمة تي الجدولية والتي تساوي 2.04 ومستوى دلالة 0.0001 وهو اقل من 0.05 وعليه فان هذا يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تقول ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التكامل الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات عند مستوى دلالة 0.05

<u>الفرضية الثانية</u>: لتخفيض القيود الجمركية والجبائية والادارية دور في ترقية الصادرات خارج المحروقات

يتبين من خلال الجدول رقم21 ان المتوسط الحسابي لهذا المحور هو 1.81 وقيمة تي المحسوبة هي 15.31 وهي اكبر من قيمة تي الجدولية والتي تساوي 2.04 ومستوى دلالة 0.0001 وهو اقل من 0.05 وعليه فان هذا يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تقول ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تخفيض القيود الجمركية والجبائية والادارية والصادرات خارج المحروقات عند مستوى دلالة 0.05

<u>الفرضية الثالثة</u>: تساهم انشاء المناطق الحرة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

يتبين من خلال الجدول رقم 21 ان المتوسط الحسابي لهذا المحور هو 2.11 وقيمة تي المحسوبة هي 13.74 وهي اكبر من قيمة تي الجدولية والتي تساوي 2.04 ومستوى دلالة 0.0001 وهو اقل من 0.05 وعليه فان هذا يدل على قبول الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تقول ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين انشاء المناطق الحرة والصادرات خارج المحروقات عند مستوى دلالة 0.05

الفرضية الرابعة: تساهم عملية تدعيم القطاع الخاص في ترقية الصادرات خارج المحروقات

يتبين من خلال الجدول رقم 21 ان المتوسط الحسابي لهذا المحور هو 2.08 وقيمة تي المحسوبة هي 14.61 وهي اكبر من قيمة تي الجدولية والتي تساوي 2.04 ومستوى دلالة 0.0001 وهو اقل من 0.05 وعليه فان هذا يدل على قبول الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تقول ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تدعيم القطاع الخاص والصادرات خارج المحروقات عند مستوى دلالة 0.05

خلاصة الفصل:

من خلال الدرسة التطبيقية لموضوع دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر من الجوانب المتطرق اليها الوصفية والقياسية والاستبيانية نلخص بعض النتائج اهمها:

- **الدراسة الوصفية**:

- تنامي مستمر للصادرات خارج المحروقات من حيث القيمة (المبالغ المرصودة بالدولار)
- مازالت الصادرات خارج المحروقات تمثل نسبة 3 في المائة من اجمال الصادرات
- نفس التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة

- **الدراسة القياسية**:

- سعر الصرف بعد من ابعاد تحرير التجارة الخارجية الكمي له دورمهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر
- تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر من ابعاد تحرير التجارة الخارجية الكمي له دور في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

الدراسة الاستبيانية:-

- التكتل الاقتصادي بعد من ابعاد تحرير التجارة الخارجية النوعي يساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

-تخفيض القيود الجمركية والجبائية والادارية بعد من ابعاد تحرير التجارة الخارجية النوعي يساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

- إنشاء المناطق الحرة بعد من إبعاد تحرير التجارة الخارجية النوعي يساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

-تدعيم القطاع الخاص بعد من إبعاد تحرير التجارة الخارجية النوعي يساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

الخاتمـــة العامة

خاتمـــة:

بعد أن سلطنا الضوء على مجمل حيثيات الموضوع من خلال البدء بدراســة الإطــار النظــري لتحرير التجارة الخارجية ومجمل التطورات الدولية الراهنة والإطار النظري للتصدير وإبــراز التجــارب الدولية في هذا المجال والتطرق بعدها إلى مجمل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من اجــل تحريــر التجارة الخارجية لترقية الصادرات خارج المحروقات في إطار الشراكة الاورو متوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال العمل على تدعيم الخوصصة وإعــادة تأهيــل المؤسســات المصــدرة ومحاولة تحسين المناخ الاستثماري لزيادة نمو الاستثمار الأجنبي المباشر. كل هذا لتنمية القدرات الوطنية في مجال التصدير خارج المحروقات وذلك بتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة بزيــادة جودة وتنافسية منتجاتها لتسهيل عملية اختراقها الأسواق الاجنبية، ولقد قــدمنا فــي هــذا المجــال كــل الإحصائيات الدالة على مدى تطور الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة وقمنا بدراســة اثــر تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات بواسطة الدراســة الاحصــائية القياســية والاستبيانية. وبعد دراستنا لكل هذه النقاط توصلنا إلى النتائج التالية

النتائـــــج:

- **الدراسة الاحصائية:**
- تنامي مستمر للصادرات خارج المحروقات من حيث المبالغ المرصودة بالدولار
- مازالت الصادرات خارج المحروقات تمثل نسبة 3 %من اجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة
- نفس التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة
- **الدراسة القياسية:**

- يساهم سعر الصرف كاداة لتحرير التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريــق جعــل المنتجات المحلية اقل سعر واكثر تنافسية في الاسواق الاجنبية وبالتالي زيادة الصــادرات والتقليــل مــن الواردات

- ان زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر يساهم بشكل كبير في ترقية الصادرات خــارج المحروقات عن طريق خلق الثروة والقيمة المضافة للمؤسسات الانتاجية ويقوم بتوفير الخبرة والتكنولوجيا والمنافسة اللازمة لزيادة الانتاج وتطور نشاط التصدير

- **الدراسة الاستبيانية:**

- يساهم التكامل الاقتصادي والانضمام الى المناطق الحرة التجاريــة فــي ترقيــة الصــادرات خــارج المحروقات في الجزائر عن طريق زيادة التبادل التجاري واتساع الاسواق حيث مثلا عملت الشراكة مــع الاتحاد الاوربي والانضمام الى المنطقة الحرة العربية في زيادة التبادل التجاري وتشجيع المؤسسات علــى زيادة الانتاج والتصدير

- يساهم تخفيض القيود الجمركية والجبائية والادارية على ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق زيادة حركة انسياب السلع والخدمات وانتقال رؤوس الاموال وتشجيع المؤسسات عاى استراد المستلزمات باقل تكاليف وبالتالي انتاج منتجات تنافسية قابلة للتصدير

- يساهم القطاع الخاص على ترقية الصادرات خارج المحروقات بواسطة تنشيط العمل الاستثماري والتجاري والانتاجي للمؤسسات وبالتالي دعم عملية التصديروذلك لما له من دور قيادي وفعال في اتخاذ القرارات الاستثمارية الصعبة(المخاطرة في الاسواق الاجنبية).

- نتائج اخرى:

- استنزاف المدخرات الوطنية نحو تمويل قطاع الاستيراد وذلك على حساب المشاريع الاستثمارية المنتجة والموجهة نحو التصدير.

- غياب التنسيق الجيد بين الوكالات التجارية وغرف التجارة والصناعة عبر العالم من جهة والمصدرين من جهة ثانية حول إيجاد أفضل السبل الكفيلة بتصدير المنتجات الوطنية إلى الخارج وكذا إغفال الأساليب الحديثة في مجال التسويق ومراقبة الجودة

اختبار الفرضيات:

- نتائج الدراسة الوصفية تثبت صحة الفرضية الأولى التي تؤكد على انه لازالت تمثل الصادرات خارج المحروقات نسبة 97 % في حين خارج المحروقات تبقى متواضعة في حدود 3 %.

- نتائج الدراسة القياسية تثبت صحة الفرضية الثانية التي تؤكد على أن آليات تحرير التجارة المتمثلة في سعر الصرف وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر يساهمان بشكل ايجابي في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

- نتائج الدراسة الاستبيانية تؤكد صحة الفرضيات الثالثة والرابعة والخامسة التي تقولان على ان القطاع الخاص له الدور الريادي في تنشيط الصادرات خارج المحروقات, وكذلك تخفيض القيود الجمركية والجبائية والادارية تساهم بشكل ايجابي في ترقية الصادرات خارج المحروقات , ايضا انضمام الجزائر الى التكتلات الاقتصادية الاقليمية والمناطق الحرة التجارية له دور فاعل في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

التوصيـــــات:

- على الجزائر ان تعمل على تنشيط اكثر لمكانيزمات آلية سعر الصرف للاستفادة منها في دعم تنافسية المنتجات الوطنية في الاسواق الاجنبية وبالتالي تنشيط العمل التصديري

- توفير اليات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للاستقطاب اكبر عدد ممكن من المستثمرين الاجانب لتنشيط العمل الانتاجي والاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا لزيادة الانتاج من اجل التصدير

- لابد على الجزائر ان تسعى الى الانضمام الى اكبر التكتلات الاقتصادية الاقليمية للاستفادة اكبر من عملية الاندماج والعمل على احياء اتحاد المغرب العربي وتنشيط المنطقة التجارة الحرة العربية لزيادة المنافع والمكاسب من التبادل التجاري وبالتالي تنشيط العمل التصديري

- اعطاء عناية اكبر للقطاع الخاص من طرف الدولة لمزيد من التحفيزات الجبائية والادارية لزيادة العمل الاستثماري وخلق الفوائض الانتاجية من اجل التصدير وتفعيل دوره في العمل التصديري

- على الجزائر ان تعمل على زيادة تخفيض القيود الجمركية والجبائية والادارية مما يخدم مصلحة المؤسسات الوطنية ويشجع قدوم المستثمر الاجنبي المباشر لاعطاء ديناميكية اكثر للسوق الداخلية والتنافس من اجل الدخول الى الاسواق الاجنبية

- توصيات اخرى:

- ضرورة الرفع من مستوى تأهيل المؤسسات الإنتاجية الوطنية من حيث الجودة والمنافسة.

- تفعيل وتنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية الصادرات خارج المحروقات لتفعيل عملية تنميتها بشكل أكثر فاعلية.

- العمل على إنشاء مناطق حرة صناعية للتصدير.

الآفاق البحثية: من اجل تعميق الدراسة نقترح بعض المواضيع

- كيفية تفعيل آليات تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

- عوائق التصدير خارج المحروقات وسبل معالجتها في ظل الشراكة الاورو متوسطية.

قائمة المراجـــــع

قائمة الكتب بالعربية:

1. احمد بديع بليح، الاقتصاد الدولي، الاسكندرية ،1993.

2. أحمد عارف العسان ، و محمود حسين الوادي، اقتصـــاديات الـــوطن العربـــي، دار المســـيرة، ط1 ، عمان،2010.

3. احمد ماهر، دليل المدير في الخصخصة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،1997.

4. اسامة المجدوب ، العولمة الاقليمية ومستقبل العالم العربي والتجارة الدولية، الدار المصرية، 1999.

5. بلماظ اكيوز، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، الـــدول الناميـــة و التجـــارة العالميـــة، الأداء و الأفـــاق المستقبلية، دار المريخ، 2006.

6. بن يحي فريد،الاقتصاد الجزائري،الرهانات وشروط الانضمام إلى المنظمـــة العالميـــة للتجـــارة، دار الهدى،الجزائر،2009

7. بيتر ماري فراسن، الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث،ترجمة هشام متولي،دمشق،دار طلاس للدراسات للترجمة والنشر،1993،

8. توفيق سعيد بيضور ، الاقتصاد السياسي الحديث ــ المؤسســـة الجامعيـــة، بيـــروت، ط 3 ، 1994 .
محمد عبد العزيز عفـــر واحمـــد فريـــد مصـــطفى ، الاقتصـــاد الـــدولي، مؤسســـة شـــباب الجامعـــة، الاسكندرية،1999.

9. توفيق محمد عبد المحسن، التسويق وتـــدعيم القـــدرة التنافســـية للتصـــدير،، دار النهضـــة العربيـــة، القاهرة،1997.

10. جراهام دونكلي ترجمة مصطفى محمود، التجارة الحرة، الأسطورة والواقع والبدائل، المركز القـــومي للترجمة، 2009.

11. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة، الجزائر، 2000.

12. جون هدسون ومارك هرندر،ترجمة طه عبـــد الله منصـــور، العلاقـــات الاقتصـــادية الدوليـــة،دار المريخ،الرياض،1987.

13. حسن فتح الله سعد، التنميـــة المســـتقلة،المتطلبات والاســـتراتيجيات والنتائج،دراســـة مقارنـــة،مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

14. خالد محمد السواعي، التجارة الدولية، 2010 .
15. خالدي الهادي،المرآة الكاشفة لـــصندوق،النقد،الدولي،دار هومة، الجزائر، 1986 .
16. خلاف عبد الجابر خلاف، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذة فـــي النمـــو، دار الفكر العربي، بدون سنة.
17. خليل عليان عبد الرحيم، الاقتصاديات النامية في ظل omc ،حالة السعودية، معهـــد الإدارة العامـــة، 2009.
18. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الغـــات، دار الفكـــر الجـــامعي، الإسكندرية،2007.
19. رشاد العصار واخرون ، التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان، ط1، 2000.
20. رمزي زكي ، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،1989
21. رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية،دار المستقبل العربي،بيروت،1986
22. رمزي زكي،ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي واثرها في البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،1993.
23. زكريا احمد نصر، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، 1979
24. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية ، بيروت،1999.
25. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، 1998.
26. سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية، القاهرة،ط2، 1993.
27. سامي عفيف حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،، ط4، 1995.
28. سامي عفيف حاتم،، دراسات في الاقتصاد الدولي،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط5 ،2000.
29. سعيد النجار، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات ، دار الشروق، بيروت، 1991.
30. سليمان المنذري،السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي،2004
31. السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية، ط1 ،2009 .
32. صالح الدين نامق، التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي الدولي،دار النهضة العربية،مصر،1972،
33. صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقـــات الاقتصـــادية الدوليـــة – دار النهضة، بيروت 1982.
34. ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكليـــة أراء واتجاهـــات، ديـــوان المطبوعـــات الجامعية، الجزائر ،1998.

35. عادل احمد حشيش، محاضرات في التنمية الاقتصادية، مكتبة مكاوي، بيروت، 1978.

36. عادل أحمد حشيش و الاخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، 1998.

37. عادل احمد حشيش وآخرون، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة،إسكندرية، 2000.

38. عادل احمد حشيش، ومجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت 1999.

39. عادل احمد حشيش، محمود مجدي شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1988.

40. عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية، دار النهصة العربية، 2000

41. عبد الرحمان زكي إبراهيم، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الجامعات المصرية، بدون سنة.

42. عبد الرحمان يسري، الاقتصادات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

43. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية ج2، على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة الدول العربية، ط1، القاهرة،2003.

44. عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية، دار الخلدونية،2007 .

45. علي عبد الفتاح ابو شرار،الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات،دار المسيرة،عمان، ط1 ،2007.

46. عليوش قربوع كمال،قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

47. فؤاد محمد الصقار، جغرافيا التجارة الدولية ، منشاة المعارف، الإسكندرية ، مصر، ط3، 1997.

48. فؤاد مرسي، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1980.

49. فؤاد مصطفى محمود، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية،القاهرة،ط3 ،1993.

50. فخر الدين الفقي، الجوانب الأساسية لعلاقة صندوق النقد الدولي بالدول العربية، بنك الكويت الصناعي، الكويت، 1996.

51. كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، ص،ن،د 1998

52. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، 1996.

53. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي ،دار الفجر، القاهرة، 2006.

54. محمد الناشد ــ التجارة الداخلية و الخارجية، ماهيتها، تخطيطها، منشورات الجامعة، حلب، 1977.

55. محمد خميس الزوكة، جغرافيا التجارة الدولية، دار المعرفة الجامعية، 2004.

56. محمد دياب ،التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1 ،2010 .

57. محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت

58. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.

59. محمد سيدعابد،التجارة الدولية، مكتبة الاشعاع الفنية ،الاسكندرية،2001.

60. محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
61. محمد صفوت قابل،تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة،دار الجولي، القاهرة، 2009.
62. محمد صفوت قابل، و تحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، 2008.

63. محمد عبد العزيز، مصطفى شيحة،النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة، بدون سنة
64. محمد عبد المنعم عغر واحمد مصطفى فريد، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،1999.
65. محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،ط2 ،1997.

66. محمد محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة ،2004.
67. محمد يونس، مقدمة في نظرية التجارة الخارجية ،الدار الجامعية، الاسكندرية،1986.
68. محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية(النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط1، 2010،
69. محمود يونس ، اساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية الجديدة، 1991

70. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل في الجزائر، دار الحامد،عمان،ط1، 2009.
71. مصطفى رشدي شيحة، المعاملات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي، 1999.

72. مصطفى محمد عز العرب، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1988
73. موسى سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء ، عمان، ط1 ،2001 .
74. موسى مطر وآخرون، التجارة الخارجية ،دار صفاء للنشر ،عمان،ط1 ،2001 .
75. ناصر دادي عدون،اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998 .

76. نعيمي فوزي، التجارة الدولية، دروس في قانون الاعمال الدولي، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

77. مكيد علي.الاقتصاد القياسي. دروس ومسائل محلولة.ديوان المطبوعات الجامعية .2007

قائمة المجلات والدوريات والملتقيات:

1. مجلة الاقتصاد والاعمال، الانفتاح الاقتصادي، عدد خاص تصريح رئيس الحكومة الاسبق احمد بن بيتور.

2. شهر زاد زغيب وليلى عيساوي،آفاق انظمام الجزائر الى المنضم،مجلة العلوم الانسانية العدد2003/04 ،جامعة بسكرة

3. وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 2002/1 ،جامعة ورقلة.

4. لعلاوي عمر،تشخيص التصدير بالمؤسسة وتحليل البيئة الخارجية ودورها في تحديد استراتيجية غزو الاسواق،الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي ،المنظمة العربية للتنمية الادارية،تونس2007

5. محمد بن دليم القحطاني ،كيف يمكن التعرف على مدى جاهزية المؤسسات العربية لتصدير منتجاتها الى الاسواق العالمية، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي ،المنعقد في تونس2007،المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

6. عبود زرقين،تعزيز الصناعات ص،وم،في السياسة الصناعية الجزائرية،مجلة الاقتصاد،العدد01/17،جامعة الجزائر،2008.

7. موسي رحماني،المؤسسات ص و م بين القيادة المتميزة والريادة المنشودة، مجلة البحوث،عدد 2009/08،جامعة الوادي.

8. صالح صالحي، أساليب تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصادية عدد 2004/03 ،ج سطيف.

9. حميد حميدي،خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري، ندوة بعنوان الاصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، الجزائر،1991،

10. عماري جمعي ،التسويق الصناعي كمدخل استرتيجي وتنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع تطبيق على م،ص،وم،الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف،نوفمبر 2010.

11. جميل جمعان ، التصدير في المنشآت الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية، مجلة اقتصادية،ع 21 ، 2000 .

12. محمد راتول،تحولات الاقتصاد الجزائري،بحوث اقتصادية عربية،مجلة علمية العدد 03،2001
13. عبد الله بن دعيدة،التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية،بحوث الندوة الفكرية حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسيات الخوصصة في البلدان العربية –الجزائر،(مركز دراسات الوحدة العربية،2000

14. 15،عبد الرحمان تومي،الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر،الواقع والأفاق،2000،2009،دراسات إقتصادية،ع12،2009

15. ناصر مراد، الاصلاحات الضريبية في الجزائر مجلة الباحث العدد2003/02 ، جامعة ورقلة

16. مجلة التمويل والتنمية، مارس 1996 ،،تستند إلى تقرير البنك الدولي1995

17. عبد الله بلوناس،برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري،ملتقى دولي حول تاهيل المؤسسة الافتصادية،وتعظيم مكاسب الانتاج،2001،ج سطيف،
18. نوري منير،المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واشكالية التصدير خارج المحروقات ،الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجات التنافسية،للمؤسسات خ ق م،2010،جامعة الشلف
19. بلفاسم العباس، التثبيت والتصحيح الهيكلي،مجلة جسر التنمية،العدد31،الكويت،المعهد العربي للتخطيط،2004

20. نجار حياة، زغيب مليكة،اشكالية تاهيل المؤسسة الاقتصادية بين العصرنة والعولمة،نظرة مستقبلية، الملتقى الدولي حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاستثماري الجديد،كلية الاقتصاد،جامعة ورقلة، 2003،

21. سهام عبد الكريم،برامج تاهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة،العدد2008/11 ،
22. محمد الاطرش،حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي،العدد260، 2000،
23. الياس بن ساسي، يوسف قريشي،المنظومة المالية الاوربية والتعاون الاقتصادي الاقليمي العربي،الندوة العلميةحول التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين وتفعيل الشراكة، سطيف،2004،
24. علي لزعر،تاهيل المؤسسة الجزائرية في ظل الشراكة الاورومتوسطية،مجلة اقتصادية، العدد2009/05 ،جامعة بسكرة،
25. علوج بولعيد،العولمة المالية والاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول النامية، الملتقى الدولي حول العولمة المالية، عنابة،2004.

26. زيدان محمد،،الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال،مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، ج الشلف،العدد2004/1.
27. عبد الرحمن تومي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، العدد2006/08 .
28. لوعيل بلال، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي،2007،1995 ،،مجلة اقتصادية،العدد 2008/04.
29. أحمد سيد مصطفى، إستراتيجية تصديرية عربية، كيف؟ ملتقى التسويق العربي، الشارقة، أكتوبر، 2002.

قائمة الرسائل:

1. بروك داودي، تاثير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني،دراسة حالة الجزائر،2006،1967،مذكرة ماجستيرغير منشورة .جامعة،بسكرة،2007،2008.
2. دبيش احمد، دوافع واجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1997.
3. اسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة ، مذكرة ماجستير غير منشورة – جامعة باتنة 2006،2007.
4. طرشاوي عائشة ، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية،مذكرة ماجستير غير منشورة، 2001 ،جامعة الجزائر.
5. بوزيان العربي، سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1999.
6. قدي عبد المجيد،فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية،دراسة حالة النظام الضريبي في الجزائر في الفترة1988،1995،أطروحة الدكتوراه،في الجزائر ،1995
7. بن موسى كمال، omc والنظام التجاري العالمي،مذكرة دكتوراه جامعة الجزائر،2004،،
8. حشماوي محمد، التجارة الدولية، رسالة ماجستيرغير منشورة ،جامعة الجزائر، 1993
9. بن عبد الفتاح دحمان،محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برنامج التكيف الهيكلي،الجزائر –رسالة الماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر،1997.
10. ميلود بوعبيد،الخوصصة وإشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، 2006-2007، جامعة باتنة.

11. بوكزاطة سليم، المنظمة العالمية للتجارة والإمكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول الناميـــة، حالـــة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001-2002.

12-شربي محمد الامين, اهمية ودور تمويل وتامين قروض التصدير في ترقية الصادرات الغير النفطية,دراسة حالة CAGEX وFspe1998-2009 ,مذكرة الدكتوراه,2010-2011

قائمة الوثائق والمراسيم والموسوعات:

1. راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية،دار النهضة العربية،القاهرة،1971.

2. المرسومين التنفيذيين رقم 9010و90،16 سنة 1990.

3. وثيقة للشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات ،دليل التصدير بكل أمان، 2002.

4. الجريدة الرسمية رقم 93 بتاريخ 1996/07/10.

5. دليل الاستثمار في الجزائر 2006 ، مطبعة حسناوي،2006.

قائمة الكتب باللغة الاجنبية:

Les' ouvrage

1. Gean،pierre,Bibeau,Introduction à Leconomie,intenationale،Gaetan،Quebec، edition2,1995.
2. Bouzidi abd elmadjid،les annees de leconomie،alger،ENAG،1999
3. BENHAMOU،A،Les instruction algeriennes charge de la gestion et de la promotion du commerce exterieure،revue leconomie،N52،Mai 1998
4. E،H،TAK JOUT,messures à l'escportation, Ces régines tourière, in la revue de douanes, nunéres sprecial,l'année noncitée
5. Benissad،H،Lagustement structurel et experience،algerie،Alain edition،1994
6. Y، BENABDELLAH,Lareforme،économiqueen Algérie،incuonde arabeMaghreb1999،
7. J،Brasseul،Introducion à leconomie de developement،armond colin،paris،1989
8. Philippe moati, hetrogenetie des entreprises et échange internationale, paris , économica 1992.
9. KADA AKACEM،comtabilitie،nationale،opu،ALGER،1990
10. Bernard Bernier،Initiation à la macroéconomique،paris،7 edition،1998

11. Maurice Bye،Relation Economique international،Dalloz،Paris1971،

Les séminaire et raport :

1.AMROUCHE MISSOUM, les Facidilitée douanieres à l'escportation, Symposum nationale sur les resures de promotion des exportation Alger 29،30 décembre 1996 **.**

شبكة الانترنيت :

- نادي النمور الاقتصادي العالمي، ويكبيديا الموسوعة الحرة،

- www،algex،dz
- www،min commerce،gov،dz
- http/www،mae،dz/ma،ar،story،php/8313688
- http/echo،hmsalgeria،net/article432،html
- http/www،،menafn،com/arabic/qn،news،story،s،aspe=1093405207
- www.daoune, dz.
- www.ONS.dz.
- www.CNIS,dz.
- www.UNCTAD.dz.